مقدمة

إنّ السياسة الخارجية للدولة هي مجموعة القرارات السياسية التي تُترجمُ بسلوكٍ معينٍ تقوم به دولة ما تجاه دولة أخرى أو مجموعة من الدول، وهذه السياسة تتأثر بشكلٍ كبيرٍ بالمتغيرات الجارية في المحيط الدولي وبالآزمات الحاصلة وبضرورات الأمن القومي، كما أنها تتغيّر وتتبدل وفقاً لطبيعة الدولة ومدى قوتها وحجمها، لهذا السبب نجد أنّ لكل دولة سياسة خارجية مختلفة عن سياسات الدول الأخرى.

لقد غلبَ على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماهي مع السياسات الغربية وإغفال العمق العربي والإسلامي وضعف دور تركيا الإقليمي، غير أنّ هذه السياسة شهدت منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام 2002 تحولات إستراتيجية هدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا. لقد واجهت هذه السياسة منذ العام 2011 عدداً من التحديات التي فرضتها التطورات الحاصلة وعلى رأسها أحداث الربيع العربي، خاصةً وأن تركيا تبنت موافق سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين.

في بحثنا هذا سنتحدث عن طبيعة السياسة الخارجية لكل من تركيا واميركا تجاه المسألة الكردية في الدول الأربعة ذات التواجد الكردي وخاصةً في سوريا، وكيف كان لهاتين السياستين المتناقضتين تجاه هذه القضية دور كبير في زعزعة العلاقة الثنائية بين البلدين. فبالرغم من أنّ هذه العلاقة شهدت في السنوات السابقة لإندلاع الأزمة السورية نمواً ملحوظاً، إلا أنها ومع إندلاع الثورة في سوريا ودخول الدولتين على خط الصراع وتبني كل منهما سياسة مختلفة عن الأخرى، تدهورت هذه العلاقة بشكل كبير. فالأكراد بالنسبة لتركيا كانوا ولا زالوا عقبة أمامها تحول دون تقدّمها، وهي تعتبر أنّ المسألة الكردية من أبرز المسائل المُهدّدة لأمنها القومي وبالتالي فإن الدعم الأميركي لها خاصةً في سوريا هو بمثابة استفزاز واضح وورقة ضغط تستخدمها واشنطن ضدها.

لقد أدت الأزمة السورية إلى إثارة المسألة الكردية من عدة جوانب مختلفة، وتحولت هذه المسألة إلى مصدر للإستقطاب السياسي والفكري في صفوف المعارضة من ناحية، والنظام من ناحية ثانية، والأطراف الخارجية من ناحية ثالثة، وقد حاول كل طرف جذب الأكراد إلى جانبه بهدف استخدامهم كورقة ضغط تجاه الطرف الأخر.

لقد أعطت الأزمة السورية الأمل للأكراد بإقامة دولة خاصة بهم أو على الأقل الحصول على كيان سياسي مستقل يُحققون من خلاله طموحاتهم وتطلعاتهم القومية، إلا أنّ التطورات التي جرت على الساحة السورية وكثرة الأطراف فيها وتبني كل منها وجهة نظرة مختلفة عن الأخرى حال دون تحقيق هذا. أضف إلى ذلك أنّ التطورات الدراماتيكية منذ العام 2014 والذي شهد سيطرة داعش على مناطق كردية غيرت وتيرة النشاط السياسي للأكراد ودفعته نحو العسكرية، وقد حصل ذلك في ظل توجس تركي معن من هذه التحركات ودعم اميركي ملحوظ.

يستمد موضوعنا هذا أهميته من خلال إرتباطه بإحدى أهم المسائل وأكثرها تعقيداً على الساحة الدولية، فالمسألة الكردية ليست وليدة اليوم بل يعود ظهورها على الساحة الدولية إلى فترة إنتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث كانت هذه المسألة آنذاك من المسائل التي طُرحت في الاتفاقات والمعاهدات الدولية. أمّا اليوم فإنّ هذه المسألة تزداد أهميتها أكثر فأكثر وذلك بسبب ظهورها على مستوى الحياة السياسية والدولية من جهة، وأيضاً لأنّ موضوع الأكراد بات يرتبط بشكل كبير بمسألة الإستقرار في المنطقة التي يتواجدون بها من جهة أخرى، وقد بات هذا الموضوع يُعد من أهم المواضيع التي تُطرح عند الحديث عن مسألة المجموعات العرقية والأقليات باعتبارهم يمثلون إحدى أكبر القوميات في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى ذلك فإن ما يزيد من أهمية موضوعنا هذا هو الأهمية الاستراتيجية والإقتصادية لمنطقة التواجد الكردي، حيث تقع هذه المنطقة في قلب الشرق الأوسط، منطقة كانت ولا زالت بؤرة للتوترات والنزاعات وتصادم المصالح الخارجية، حيث باتت الأطراف الخارجية تُدرك أهمية هذه المسألة كورقة ضغط رابحة تجاه الدول ذات التواجد الكردي.

بناءً على ما تقدم، يُعالج هذا البحث إشكالية كبرى ألا وهي : هل الخلاف الأميركي - التركي حول مستقبل الأكراد في سوريا سوف يؤدي إلى تفكك العلاقات التركية - الأميركية؟ وتطرح هذه الإشكالية بدورها بعض التساؤلات أهمها :

- إلى أي مدى سوف يؤدي الدعم الأميركي إلى تفكك الدولة السورية؟
- هل الخلافات داخل الأقلية الكردية سوف تُنتهي تطلعاتهم المستقبلية في الاستقلال الذاتي؟
- ما دور كل من إيران، روسيا، العراق وسوريا في تحديد مستقبل الأكراد؟

أما بالنسبة لفرضية بحثنا فهي: إنَّ العلاقات الاميركية- التركية ، وإنَّ يشوبها الخلافات نتيجة عدة عوامل من بينها الأزمة الكردية، فإنَّها سوف تبقى متماسكة بالقدر الذي يؤمّن مصالح الطرفين دون الانزلاق الى القطيعة.

إن أسباب اختيارنا لموضوع شائك ومتشعب كهذا يعود بالدرجة الأولى إلى أهميته الكبيرة التي تحدثنا عنها سابقاً، خاصةً وأنَّ المسألة الكردية من المسائل الماضية – الحاضرة التي لها مسارات مستقبلية جديدة مما يعني أنها مُواكبةً بحثية لإحدى أهم القضايا التي ظهرت على الساحة الدولية. أما بالدرجة الثانية فيعود اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في تسليط الضوء بقدر الإمكان على مختلف جوانب وأبعاد هذه المسألة لاسيما وأنَّ الكثير لا يعرف ما يتعلق بهذه الأقلية.

في هذا البحث سنعمد المنهج التاريخي والمنهج التحليلي بهدف رصد تداعيات المسألة الكردية المستقبلية على الساحتين الإقليمية والدولية، ولإبراز مدى تأثيرها على زعزعة العلاقات بين الدول ذات التواجد الكردي من جهة وبين هذه الدول والأطراف الخارجية من جهة أخرى.

أما بالنسبة للصعوبات التي تكمن في معالجة هذا الموضوع، فتتلخص في تسارع الأحداث المتعلقة به، وأيضاً كثرة العناصر المرتبطة فيه وكثرة الآراء والتحليلات والإتجاهات السياسية المتناقضة حوله.

وعليه سنتناول في هذا البحث موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه أكراد سوريا ومدى تأثير هذه السياسة على العلاقة الأميركية- التركية، وذلك انطلاقاً من تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول : الأكراد لمحة تاريخية.
- الفصل الثاني : الأكراد خلال الأزمة السورية .
- الفصل الثالث : العلاقات الأميركية – التركية .

الفصل الأول

الأفراد لمحة تاريخية

لا تخلو المجتمعات على إختلاف أنواعها وأشكالها سواء كانت مجتمعات مُركّبة ومتعددة إثنيّاً، طائفيّاً عرقيّاً أو لغويّاً، أو بسيطة ذات لون ديني ومذهبي واحد من المشاكل والصراعات. وفي هذا السياق الأكراد هم إحدى أكبر القوميات التي لا تمتلك حتى اليوم لا دولة مستقلة ولا حتى كيان سياسي مُوحّد.

لقد تعدّدت الآراء والنظريات حول أصل الكرد ونشأتهم والمنطقة التي قَدِموا منها، وقد يكون ذلك بسبب ندرة الوثائق والآثار الدالة على ذلك. إلا أنّ هناك من يعتقد بأن الكرد من "الكردوخيين"⁽¹⁾، ومن بين هؤلاء المؤرخ اليوناني إكزِينوفون الذي وجدَ المختصّون في الدراسات الكردية أن كلمة كُرد وردت في كتابه أناباس سنة 400 قبل الميلاد حيث أُرْجِعَ أصل الكرد إلى الشعب الكردوخي الذي سكن منطقة كردستان. أما البعض الآخر فيعتبر أن أصل الكرد آري، فالعالم الروسي فلاديمير ذَكَرَ في كتابه "الكرد ملاحظات وانطباعات سنة 1915" أن أصل الكرد آري فهم أحفاد الميديّين الذين شكّلوا إلى جانب الفرس مجموعتين من القبائل الإيرانية التي يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع قبل الميلاد⁽²⁾.

أما بالنسبة للغة الأكراد فهي تتضمن لهجتين أساسيتين هما:⁽³⁾

- لهجة الكورماني وهي اللهجة التي يتحدّث بها الأكراد في سوريا وتركيا والجزء الشمالي من المنطقة الكردية العراقية وكذلك في أرمينيا.
 - لهجة السوراني وهي اللهجة التي يتحدّث بها أغلبية أكراد إيران والعراق.
- والى جانب هاتين اللهجتين يوجد أيضاً لهجات أخرى ثانوية مثل الزازانية، الكرمنشاهية، ولهجة الكوراني.

(1) محمد زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، لا طبعة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1991، ص 40-41.

(2) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرح العلاقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 - 2005، ص 37.

(3) المرجع نفسه، ص 40.

وبالنسبة للانتشار والتوزع فإنه وبحسب الإحصاءات للعام 2011 قُدّر عدد الأكراد

بستة وعشرين مليون وسبعمئة واثنى عشر ألف نسمة موزعون على الشكل التالي:

- ستة وخمسين في المئة (56%) في تركيا (الجنوب الشرقي).
- ستة عشر في المئة (16%) في إيران (شمال وغرب إيران).
- خمسة عشر في المئة (15%) في العراق.
- وستة في المئة (6%) في سوريا.
- أما الباقي موزع على دول أخرى كأرمينيا وألمانيا وعدد لا بأس به في لبنان⁽¹⁾.

في هذا الفصل سنتناول أبرز محطات القضية الكردية خلال الحقبات التالية:

- حقبة الحكم العثماني والانتداب الفرنسي (المبحث الأول).
 - حقبة الإستقلال قبل الرئيس حافظ الأسد وبعده (المبحث الثاني).
- كما وسنقوم بعرض لمحة عن أبرز محطات هذه القضية في دول الجوار: تركيا، إيران والعراق (المبحث الثالث).

(1) حسين مرجي، العامل الكردي في الأزمة السورية 2011-2018، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم

السياسية فرع العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية، 2018، ص 12.

المبحث الأول: الأكراد إبان الحكم العثماني والإنتداب الفرنسي

إنّ القضية الكردية ليست وليدة اليوم، فالحركة القومية الكردية ظهرت في الشرق الأوسط منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر وقد تمثلت هذه الحركة في قيام العديد من الثورات والإنتفاضات في ظل الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، كما امتدت هذه الحركة وتطورت بعد إنهيار الدولة العثمانية إبان إنتهاء الحرب العالمية الأولى وظلّت مستمرة أيام الإنتداب الفرنسي، وكان الهدف من كل هذه الإنتفاضات والثورات التخلص من الظلم والظروف الإجتماعية والإقتصادية المتردية التي عاشوها خلال مسيرتهم القومية في تلك الحقبة.

الفقرة الأولى: الأكراد إبان الحكم العثماني

قبل أن نتناول بالبحث الوضع الكردي إبان الحكم العثماني، لا بدّ لنا من العودة بالتاريخ إلى الوراء لمعرفة كيف أصبح الكرد تحت هذا الحكم، وما هي العوامل والأسباب التي ساعدت على ذلك؟

لقد خضعت كردستان لحكم الدولة الصفوية التي تأسست على يد إسماعيل الصفوي عام 1510، حيث استطاع هذا الأخير الدخول إلى إيران وشنّ العديد من الحملات التوسعية، فنجح في ضم بعض المناطق الكردية إلى دولته، وما ساعده في ذلك افتقار الكرد إلى القوة المركزية وذلك بسبب تعدد الإمارات الكردية⁽¹⁾. وفي النصف الأول من القرن الحادي عشر جاء الأتراك من أواسط آسيا وتوسعوا غرباً واستطاعوا الإستيلاء على إيران والعراق والشام، كما وسيطروا على جزء كبير من الإمارات الكردية، الأمر الذي أدّى إلى إندلاع العديد من المعارك بينهم وبين الصفويين حول النفوذ على تلك الإمارات. منذ ذلك الحين أصبحت كردستان ميداناً للصراع الصفوي- العثماني، إذ وجد فيها الطرفان مكسباً

(1) سعدي هاروتي، كردستان والامبراطورية العثمانية، دراسة تطور الدراسات العثمانية في كردستان 1514 - 1851، مؤسسة موكران للبحوث والنشر، ص 15 -

استراتيجياً واقتصادياً مهماً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهم وأشهر المعارك التي دارت بين الطرفين والتي كانت بمثابة نقطة تحوّل في الصراع الصفوي_العثماني من جهة وفي مصير الكرد من جهة أخرى. ففي العام 1514 نشبت معركة جالديران الشهيرة بين قوات الدولة العثمانية بقيادة سليم الأول وقوات الدولة الصفوية بقيادة إسماعيل الأول والتي إنتهت بانتصار العثمانيين والحدّ من التوسع الصفوي⁽¹⁾.

هذا الإنتصار العثماني ما كان ليحدث لولا المساعدة الكردية. فالعثمانيون بفضل دهائمهم ووعودهم المعسولة استطاعوا أن يكسبوا الأمراء الكرد إلى صفوفهم، كما إستغلوا الصراعات المذهبية بين الأمراء الكرد والدولة الصفوية لتحقيق غاياتهم التوسعية⁽²⁾. ففي العام 1514 تمّ عقد إتفاق بين السلطان سليم الأول والأمراء الكرد بواسطة إدريس البدليسي المستشار الكردي للسلطان سليم الأول، وقد كان شرط الكرد لعقد هذا الإتفاق هو الإحتفاظ بإماراتهم الوراثية، فوافق السلطان على المطلب الكردي. أمّا أهم بنود هذا الإتفاق فهي التالية:⁽³⁾

- الحفاظ على حرية وإستقلال الإمارات الكردية.
- الإعتراف العثماني بالحق الوراثي للأمراء الكرد في حكم إماراتهم.
- على الأمراء الكرد مساعدة الدولة العثمانية في حروبها والعكس صحيح.
- قيام الإمارات والزعامات الكردية بدفع الرسوم والضرائب للدولة العثمانية.
- تعهد الأمراء الكرد بعدم تغيير حدود إماراتهم بغية توسعها وبعدم تمرّدهم على الدولة العثمانية.

لقد كان السلطان سليم الأول مسالماً نوعاً ما مع الكرد، كما أنه لم يلجأ إلى إستخدام القوة في عملية الإستيلاء على الإمارات الكردية وذلك لأسباب عدة أبرزها أنه كان يعتبر أن القيام بذلك يتطلّب جهود كبيرة خاصة وأن الشعب الكردي شعب حريص على الإستقلال. وفي هذا الصدد يقول أحد المؤرخين: "إنّ الدولة العثمانية وجدت نفسها ولأول مرة أمام

(1) سعدي هاروتي، كوردستان والامبراطورية العثمانية، مرجع سابق، ص 430.

(2) فرست مرعي، الصفويون والكردانتهاكات الماضي ومخاوف المستقبل، مجلة البيان، العدد 311، 2013/7/5.

(3) سعدي هاروتي، كوردستان والامبراطورية العثمانية، مرجع سابق، ص 65 - 67.

كيانات قبلية لها وزنها العسكري والإجتماعي والإقتصادي، ربما كانت تجهل الشيء الكثير عنه، لذا اضطرت إلى الإستعانة بأحد أصحاب الخبرة المتراكمة في شؤون المنطقة وهو إدريس البدليسي⁽¹⁾.

بعد إنتهاء عهد السلطان سليم الأول مرّت القضية الكردية بعدة محطات، سنذكر أبرزها:

- عام 1639 إتفق السلطان العثماني مراد الرابع مع الشاه الصفوي عباس الثاني على رسم الحدود بين الدولتين العثمانية والصفوية وذلك بموجب معاهدة سُميت بمعاهدة "تنظيم الحدود" والتي بموجبها تقاسم الطرفان كردستان، فأصبحت الأجزاء الشرقية منها تابعة لإيران والأجزاء الأخرى تابعة للدولة العثمانية⁽²⁾.

- في عهد محمود الثاني (1808-1839) نشأت العديد من الحركات الكردية التوسعية لإلغاء النفوذ العثماني وتجاوزه، الأمر الذي دفع السلطات لإجراء الإصلاحات وإعادة البنين لتقوية السلطة المركزية وحماية الإمبراطورية من التفكك، وتمّ العمل على إلغاء الكيانات الكردية المحليّة المستقلة. لكن هذه الفترة بالتحديد أيّ فترة حكم محمود الثاني شهدت العديد من الثورات والإنتفاضات والتي بلغ عددها حوالي خمسة عشر ثورة، أما أهم هذه الثورات نذكر:⁽³⁾

- ثورة محمد حاكم راوندوز (بين 1812-1836) وقد كان الهدف من هذه الثورة تكوين قوة مُسلّحة وضم العديد من المناطق الكرية إلى إمارته، كما أنه أعلن في العام 1818 استقلال المناطق الخاضعة لحكمه عن الدولة العثمانية وقد نجح بذلك بالفعل، الأمر الذي أثار المخاوف العثمانية بشكلٍ كبير ما دفعهم للتحرك والقضاء عليه وعلى قواته لتنتهار بذلك هذه الحركة في العام 1836.

- حركة بدرخان والتي تُعتبر من أهم الحركات الكردية، وقد امتدت بين عام 1830 و1847 واستطاع بدرخان من خلالها إقامة وحدة إقليمية مستقلة بين بُحيرتَي وان وأروميا شمالاً وبين الموصل وراوندوز جنوباً.

(1) سعدي هاروتي، كوردستان والامبراطورية العثمانية، مرجع سابق، ص 60.

(2) عباس صبّاغ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، ط 1، دار النفائس للطباعة ونشر، بيروت 1999، ص ص 27 -

33.

(3) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص 54.

تجدر الإشارة إلى أن بدرخان يعتبر بمثابة الأب الروحي للحركة القومية الكردية وذلك لأنه استطاع تحقيق نجاح باهر وتحرير كردستان من الإمبراطورية العثمانية، إلا أن حركته كغيرها من الحركات فشلت بفعل القضاء عليها من قبل القوات العثمانية عام 1847.

إن فشل الثورات الكردية التي كانت تحصل في تلك الحقبة يعود بشكل كبير إلى الانشقاق الداخلي الذي اتّسمت به الحركة الكردية، ولعلّ هذا ما ساعد كل من الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية على استمالة الزعماء الأكراد إلى صفوفهم متى شاؤوا. أضف إلى ذلك الطبيعة العشائرية والاقطاعية التي ولّدت نزاعاً بين القادة الأكراد كان لها أيضاً دور كبير في هذا الفشل. إذاً لقد إنّسجم عهد محمود الثاني بالثورات والصراعات، ولعلّ هذا يعود إلى سياسته التي تعني بشكل واضح إلغاء الإتفاق الكردي- العثماني الذي تم توقيعه في عهد سليم الأول ونسفه، وقد كانت سياسته سياسة قمعية بامتياز لأن أهدافها مبنية على: (1)

- ضرب كل الحركات القومية التي نشأت أو من الممكن أن تنشأ في تلك الفترة.
- زيادة إيرادات الدولة العثمانية من خلال الإستغلال المادي لكردستان عن طريق فرض الضرائب.
- التجنيد الإجباري للشباب الأكراد للمشاركة في الحملات العثمانية.

بحلول العام 1851 انتهى عهد الإمارات الكردية بشكل نهائي وخضعت جميعها للسلطة العثمانية المباشرة، وقد حاولت هذه الإمارات جاهدة مواجهة السلطنة العثمانية فقامت بالعديد من الإنتفاضات والثورات إلا أن جميعها كان مصيرها الفشل. ومنذ ذلك الحين تحول الموقف الكردي من العثمانيين من موقف احترام وتقدير إلى حالة من العداء والكراهية⁽²⁾. وهنا لا بد من طرح التساؤل حول، ما هي العوامل التي أدت إلى سقوط هذه الإمارات؟

إن أبرز العوامل التي كان لها الدور الكبير في سقوط الإمارات الكردية تحت يد السلطنة العثمانية هي التالية: (3)

(1) سعدي هاروتي، كردستان والامبراطورية العثمانية، مرجع سابق، ص 178 - 181.

(2) وديع جويده، الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها، ترجمة مجموعة من المترجمين، ط 1، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، نيسان 2003، ص 150.

(3) سعدي هاروتي، كردستان والامبراطورية العثمانية، مرجع سابق، ص 225 - 228.

- الإنقسام داخل كوردستان بشكل عام والإنقسام داخل الإمارة الكردية الواحدة أيضاً.
- الولاءات العشائرية كان لها دور أيضاً في تقليل الولاء إلى الإمارة أو القومية.
- العامل الديني الذي كان يصوّر لأغلبية الكرد أن محاربة السلاطين العثمانيين بمثابة الإثم.

- قوة الجيوش العثمانية والتي كانت مُزوّدة بالأسلحة المتطورة آنذاك.

لقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1913 و 1914 أي فترة ما قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى نشاطاً قومياً كردياً كثيفاً، إلا أن الخلاف بين الأطراف الكردية كان كالعادة سيّد الموقف وكان الخلاف هذه المرة بين جهتين لكل منهما وجهة نظر: (1)

- الجهة الأولى تطالب بالإنفصال التام وتكوين دولة كردية مستقلة.

- الجهة الثانية تطالب بتحقيق الإستقلال الذاتي في إطار الدولة العثمانية.

مع إندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 ودخول الدولة العثمانية فيها إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، حاول الحلفاء استمالة الكرد إلى صفوفهم من خلال تقديم الوعود بتحقيق الإستقلال لهم (2). وقد تبلورت هذه الوعود في التصريح البريطاني_ الفرنسي عام 1918 والذي أكدت فيه الدولتين تحرير الشعوب من استعباد الأتراك نهائياً وتأسيس حكومات وإدارة وطنية تستمد سلطتها من إدارة السكان الأصليين. وبالطبع هذه الوعود لم يكن الهدف منها مساعدة الأكراد بل استمالتهم من أجل المساعدة في الحد من التوسع التركي والعمل على تقسيم الإمبراطورية العثمانية بين الدول الإستعمارية. في الوقت نفسه كانت تركيا طيلة الحرب تلعب على نفس الوتر من خلال تقديم الوعود بالتحرير وضمان الحقوق القومية، كما قامت من أجل نفس الغاية بإثارة العشائر الكردية ضد بعضها البعض لكنّ الأكراد أدركوا أن هذه الوعود هي وعود كاذبة (3).

(1) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص 59 - 60.

(2) ودبع جويده، الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص 297.

(3) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص 61.

مع إنتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية فيها بدأت مرحلة جديدة في حياة الكرد فبرزت الجذور القومية الكردية بشكل كبير⁽¹⁾. وقد جاء إعلان الرئيس الأميركي وودرو ولسون في تلك الفترة ليزيد من النزعة القومية لدى العديد من القوميات وعلى رأسهم القومية الكردية، وذلك لأن إعلان ولسون تضمن حينها 14 مبدأ تضمن أحدهم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

الفقرة الثانية: الأكرد إبان الإنتداب الفرنسي

لقد شهد العام 1916 توقيع إتفاقية سايكس بيكو السرية بين كل من فرنسا وبريطانيا، وتمّ الإتفاق بين البلدين على تقسيم الدولة العثمانية، فرسمَ حينها الدبلوماسي البريطاني مارك سايكس والدبلوماسي الفرنسي جورج بيكو خريطة التقسيم فأصبحت سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي أمّا العراق وفلسطين والأردن فتحت الإنتداب البريطاني. لم يكن الهدف من هذه الإتفاقية خلق دولة جديدة بقدر ما كان تقاسماً للنفوذ بين الدول الكبرى خاصةً بين لندن وباريس. إذاً وبما أن سوريا أصبحت تحت الانتداب الفرنسي فإن الأكراد فيها أصبحوا أيضاً خاضعين لهذا الإنتداب، فکردستان وبموجب إتفاقية سايكس بيكو تقسّمت إلى أربعة أجزاء، فتوزع الأكراد منذ ذلك الحين على أربعة دول وهي: سوريا، تركيا، العراق وإيران.

مع إنتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1914 وإنتصار الحلفاء فيها ضد الدولة العثمانية ودخول الدول المنتصرة والمنهزمة على حدٍ سواء في مسار تسوية الأوضاع فيما بينها من خلال عقد الإتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات، وجد الأكراد فرصة في ذلك لطرح مطالبهم القومية والدخول إلى جانب هذه الدول في المحادثات الدولية. لقد تمكّن الأكراد من خلال شريف باشا الذي تمّ انتخابه من قبل التشكيلات السياسية والإجتماعية كممثل للوفد الكردي للمشاركة في مؤتمر الصلح المنعقد في بارس في قصر فرساي عام 1919 من طرح المطالب الكردية، لكنّ نتائج المؤتمر حينها لم تأخذ بعين الإعتبار هذه المطالب وذلك لأنها لا تتناسب مع مصالح الدول المتنافسة خاصةً بريطانيا⁽²⁾.

1) Henri J. barkey, " The Kurdish Awakening ", foreign affairs, volume 98 , No 2, March April 2019 , pp 108 –110

(2) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص 64 - 65.

في العام 1920 تم طرح القضية الكردية مجدداً في مؤتمر آخر وهو مؤتمر سيفر أو ما يُعرف باتفاقية سيفر التي انعقدت في 10 آب 1920 بين الحلفاء وتركيا، وقد كانت هذه المعاهدة بمثابة نقطة تحوّل في تاريخ القضية الكردية، وذلك لأنها اعتُبرت بمثابة وثيقة فريدة من نوعها لأنها نصت على حلّ المشكلة الكردية من خلال منح الأكراد الاستقلال الذاتي المشروط⁽¹⁾، وفيما يلي عرض لمحتوى المواد التي تضمّنت حلّ المشكلة الكردية⁽²⁾:

المادة 62: " تجتمع في الآستانة (أوروبا) لجنة من ثلاثة أعضاء تُعينهم حكومات فرنسا وإيطاليا على التوالي لتضع في مدة ستة أشهر من تاريخ بدء تنفيذ هذه المعاهدة مشروعاً للحكم الذاتي يتعلق بالمناطق التي للأكراد فيها أغلبية والتي تقع شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود تركيا وسوريا وبلاد النهرين".

المادة 63: " إنّ الحكومة توافق على قبول وتنفيذ قرارات اللجنة المنوه بها في المادة 62 في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغها لها".

المادة 64: " إذا حدث خلال سنة من التصديق على هذه الإتفاقية، أن تقدّم الأكراد إلى عصابة الأمم طالبين الإستقلال عن تركيا وإذا اعترفت العصابة بأهلية هؤلاء السكان في حياة مستقلة وإذا أوصى بأن تُمنح لهم - فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية والتخلي عن كل حق في هذه المنطقة، وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لإتفاقية منفصلة بين كبار الحلفاء وتركيا وإذا ما تمّ تخلي تركيا عن هذه الحقوق فإن الحلفاء لن يثيروا أي إعتراض ضد قيام أكراد ولاية الموصل بالإنضمام إلى هذه الدولة (الدولة الكرية)".

يتضح من مضمون هذه المواد أنّ الهدف منها ليس خدمة الشعب الكردي وإنما خدمة مصالح الدول المتحالفة، ويعود ذلك للأسباب التالية⁽³⁾:

1) Suna Karakus, L'analyse du problème kurde en turquie: le rôle du pkk dans la reconnaissance de la question kurde, Mémoire présenté comme exigence partielle à la maîtrise en science politique, université de Québec a Montréal, février 2010, p 43

(2) أحمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، ط 1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001، ص 106.

(3) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص 68.

- إنَّ هذه المواد أُعدت بشكل يتناسب والإتفاقية التي أبرمتها دول الحلفاء فيما بينها خاصةً فرنسا وبريطانيا في سان ريمو في نيسان 1920 بإيطاليا حيث تمَّ الإتفاق حينها على إقتسام مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بطريقة جديدة، فحصلت فرنسا على كل سوريا الكبرى في حين حصلت بريطانيا على العراق بما فيها ولاية الموصل والأدرن وفلسطين.
- إنَّ المناطق التركية التي حُصِّت بالحكم الذاتي تمثل المناطق الكردية جنوب الولايات التي تضم أغلبية كردية جنوب شرق الأناضول التي تقع بين حدود العراق وسوريا جنوباً بحيث لا تمثل المناطق الحقيقية للأكراد داخل تركيا بل جزء منها أقل من خمس مجموع أراضي كردستان الفعلية.
- لم توضح هذه المواد شكل الدولة الكردية التي من الممكن أن تُقام ولا كيفية الإعلان عنها، إضافةً إلى أن قيام هذه الدولة إقترن بشرطين متلازمين هما:
- رغبة الأهالي بالاستقلال.
 - إعتراف عصبة الأمم بجدارتهم بذلك.
- إن المواد لم تُشر إلى المناطق الكردية التابعة لإيران ولا لسوريا بل اقتصر الأمر على جزء من كردستان تركيا، مما يوضح ويؤكد أن الهدف لم يكن الرغبة في تشكيل دولة كردية تضم جميع الأجزاء الكردية في المنطقة وإنما محاولة إضعاف وحدة تركيا والقضاء عليها.
- بالرغم من إنَّ معاهدة سيفر كانت بمثابة حدث بالغ الأهمية في تاريخ الأكراد إذ تُعتبر المرة الأولى التي تُطرح فيها المسألة الكردية على الساحة الدولية، إلا أنها لم تبصر النور وذلك بسبب إنتفاف الأتراك عليها بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، فالانتصارات العسكرية التي حققها هذا الأخير على كل من بريطانيا وفرنسا واليونان من أجل توحيد المناطق التركية وتحريرها من الإحتلال كان قد حال دون تحقيق الحلم الكردي بالإستقلال، حيث أدت انتصارات أتاتورك إلى توقيع إتفاقية لوزان في 24 تموز 1923 والتي استعادت تركيا بموجبها المناطق الكردية الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي⁽¹⁾.

1) Suna Karakus, L'analyse du problème kurde en turquie: le rôle du pkk dans la reconnaissance de la question kurde,

obcit, p 47.

ولا ننسى أيضاً أن فرنسا، وعندما قرّرت العشائر الكردية في منطقة الجزيرة محاربة تركيا من سوريا، أعلنت انها ستساعدهم في ذلك. ففي العام 1920 تم الإتفاق بين الطرفين الكردي والفرنسي على اتفاق ينصّ على تعهد فرنسا بتحقيق نوع من الحكم الذاتي في المناطق الكردية مقابل قيام الكرد في هذه المناطق بطرد المخافر التركية، وقامت فرنسا من أجل ذلك بتسليح الأكراد، إلا أن هذا الدعم لم يدم طويلاً. فبعد إنتصار الحركة الكمالية في تركيا وقيام الدولة التركية الحديثة ومن ثم توقيع إتفاقية لوزان كما سبق وذكرنا تحسّنت العلاقات الفرنسية - التركية خاصةً عندما تم عقد إتفاقية فرانكلين بويون في تشرين الأول 1921، فموجب هذه المعاهدة انتهى عهد التعاون الفرنسي - الكردي⁽¹⁾.

وبالعودة إلى معاهدة لوزان، فإنّ الأكراد اعتبروها بمثابة مرحلة جديدة من العبودية والإستعمار وأنّ الغرب بتوقيعه عليها تراجع عن كل وعوده بمنح الإستقلال والحكم الذاتي لهم، حيث جاءت معاهدة لوزان لتخدم مصالح تركيا فقط، ومنذ ذلك الحين بدأت مرحلة جديدة من الخلاف التركي - الكردي والكردي - الفرنسي⁽²⁾. وبين العام 1925 و 1937 قام الأكراد في كردستان تركيا بسبعة عشر ثورة ضد سياسة أتاتورك القمعية، بدأت بثورة الشيخ سعيد في بيران عام 1925 وانتهت بثورة سيد رضا عام 1937 في درسيم لتشكل هذه الثورة نهاية الثورات العشائرية الكردية ضد الحكومة التركية⁽³⁾.

نتيجة الثورات ونتيجة القمع الذي مارسته تركيا الكمالية ضد الأكراد من احراق المدن الكردية الى مصادرة أملاكها إلى منع التداول باللغة الكردية⁽⁴⁾، تدفقت هجرة كردية بالآلاف إلى سوريا الإنتدابية، وبالطبع شجع الفرنسيون هذا الوضع وشجعوا الأكراد على الهجرة باتجاه سوريا⁽⁵⁾، خاصةً أكراد القرى التي تعرضت للتدمير من الجانب التركي على أثر الثورات الآنف الذكر فكانت سوريا في تلك المرحلة بمثابة الوجهة المفضلة للتخلص من الأوضاع الإقتصادية والأمنية المتردية التي كانوا يعيشونها.

(1) برهان نجم الدين شرفاني، الكرد واستقلال سوريا 1939 - 1946، مجلة الحوار، العدد 70، 2017.

(2) إسماعيل بيشكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبدالملك، دار APEC للطباعة والنشر، سابانجا، 1998، ص 45.

(3) فريق تاحثين، مسألة أكراد سوريا الواقع التاريخ الأسطرة، ط 1، المركز العربي للدراسات والأبحاث، بيروت، كانون الثاني 2013، ص 18.

(4) Henri J. barkey, " The Kurdish Awakening, obcit, p110 - 111

(5) نورالدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي، ترجمة محمد دملي، ط 1، منشورات دار أراس، أبريل، 2001، ص 69.

لم تكن فرنسا تُريد من الأكراد سوى تحقيق مصالحها الإستعمارية، إذ وجدت فيهم ورقة ضغط يمكن استخدامها ضد تركيا كلما لزم الأمر خاصةً وأن فرنسا عندما أظهرت نيتها في إقامة دولة مستقلة للکرد شعرت بمدى تخوف تركيا من ذلك فهذه الأخيرة تخشى من تحقيق هكذا أمر لأن إقامة حكم ذاتي قريب من حدودها يشكل خطراً كبيراً على سياسة التتريك التي كانت تتبعها في الأقاليم التي يقطنها عدد كبير من الأكراد في تركيا. أضف إلى ذلك أنّ منطقة الجزيرة في سوريا كانت دوماً موضع خلاف بين كل من فرنسا وتركيا، حيث أصرت تركيا على الإحتفاظ بها ورفضت تقديم أي تنازلات بشأنها، وهذا ما جعل الدولتين في حالة خصام ما دفع فرنسا وبدءاً من العام 1926 إلى وضع سياسة كردية من خلال التحالف مع زعماء القبائل الكردية في سوريا خاصةً الذين يُعادون أنقرة. وبعد تزايد الحركة القومية الكردية بشكل كبير في تركيا وتواصل اللجوء الكردي إلى سوريا "الشمال السوري" أصبحت الورقة الكردية أداة ضغط أكثر قوة في يد الفرنسيين ضد تركيا، خاصةً في مسألة تسوية النزاع الحدودي بينهما⁽¹⁾.

وهنا نتساءل عن مدى الحرية التي تمتّع بها الأكراد في عهد الإنتداب؟

لقد تمتّع الأكراد إبان الإنتداب الفرنسي بهامش ضيق من الحرية مقارنة بغيرهم من الأقليات الأخرى، فلم تكن اللغة الكردية محظورة إلاّ أنها لم تكن تُدرّس في المدارس أو بالأحرى لم يكن يُسمح بذلك⁽²⁾. فعلى سبيل المثال طالب أحد الشبان الكرد في سوريا في عهد الإنتداب يُدعى مصطفى البوطي من أحد الفرنسيين "الملازم الأول ألفونس" الذي تميز بكفائته وحرصه على جلب المنفعة للأكراد خاصة الفلاحين منهم بالسماح له بفتح مدرسة لتعليم اللغة الكردية، فاستجاب ألفونس لمطلبه وأعطاه الضوء الأخضر لمباشرة العمل، ولكن وبعد أقل من شهر تسلّم ألفونس رد من رؤوسائه في بيروت جاء فيه "إنّ الإلتزامات التي تعهدت بها فرنسا لدول الشرق الأوسط تمنعها من أن تُلقى بنفسها في مثل هذه المغامرة" وقد صُدِم

(1) مدارات كرد، خويبون في الجزيرة السورية العليا تحت الإنتداب الفرنسي والتقارب الكردي الأرميني، نشر في 19 آذار 2020، (تم الدخول في 2020/8/10)، رابط

[.https://www.xeber24.org/archives/257242](https://www.xeber24.org/archives/257242)

(2) زيران حسن، اللغة الكردية...تطور بعد القمع وسياسات الصهر، نشر في 14 أيار 2020، (تم الدخول في 2020/8/25)، رابط

[.https://hawarnews.com/ar/mobile/?page=haber&ID=337803](https://hawarnews.com/ar/mobile/?page=haber&ID=337803)

ألفونس حينها من الرد فقال للشباب الكردي: كيف يمكن أن ترفض حكومتي تمتع كرد سوريا بحق بسيط وطبيعي وهو حق القراءة والتعليم بلغتهم؟⁽¹⁾

إنّ الهدف من سرد هذه الحادثة هو التأكيد على أن فرنسا وبالرغم من التسامح والانفتاح الذي أظهرته للأكراد، وبالرغم من الشعارات الرنانة التي أطلقتها لحماية الاقليات، إلا أن كل ذلك لم يكن سوى وسيلة لتحقيق مصالحها الخاصة الإقتصادية والتوسعية. فالمستشرق الفرنسي (لوي ماسينون) أشار في محاضرة ألقاها في آذار 1939 الى ذلك قائلاً: "الحقيقة التي يجب أن نحاضر بها هو أن ادعاء فرنسا حماية الاقليات في الجزيرة هو وسيلة لاغاية، أما الغاية فهي امتلاك بترول الجزيرة"⁽²⁾.

لقد شعر الأكراد في ظل الإنتداب الفرنسي بأنهم لا يُعاملون كبقية المكونات السكانية الأخرى، فلم تكن فرنسا تولي وضعهم السياسي والقومي أي إهتمام إذ لم تسمح لهم بإدارة مناطقهم ولا بدراسة لغتهم ولم تمنحهم استقلالاً ذاتياً كالذي منحه لغيرهم من القوميات المسيحية والدرزية⁽³⁾. فقد منحت فرنسا للدوز دولة وللعلويين دولة وللحلبيين دولة وللشاميين دولة ولسكان انطاكيا واسكندون دولة باستثناءهم، وقد دفعهم هذا الأمر إلى توقيع عريضة طالبوا فيها بمعاملتهم كبقية الأقليات الأخرى ومنحهم إدارة خاصة لأقاليمهم وقبولهم في الوظائف العامة وتأسيس مدارس وقبول اللغة الكردية كلغة رسمية⁽⁴⁾. إلا أن هذه المطالب لم تول أي إهتمام.

لقد أدى هذا الوضع إلى ظهور الحركات الانفصالية في الجزيرة السورية عام 1937 وذلك في سياق إندلاع الحركات الإستقلالية في مناطق عدة ضد الإنتداب. لقد حازت تلك الحركات على قاعدة شعبية واسعة وتأييد كبير، ووقف الأكراد حينها إلى جانب الوطنيين السوريين المطالبين بالإستقلال، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية في العام 1938 إلى

(1) نورالدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي، مرجع سابق، ص 60.

(2) إبراهيم الشمري، الأكراد في الجزيرة السورية... بين الحقائق وإملاءات السياسة، نشر في 1 آب 2018، (تم الدخول في 2020/8/25)، رابط <https://www.alriyadh.com/1696156>

(3) برهان شرفاني، الكرد واستقلال سوريا 1939 - 1946، مرجع سابق.

(4) خالد عسى، وثيقة فرنسية... المطالب الكردية في سوريا عام 1930، نشر في 4 كانون الثاني 2017، (تم الدخول في 2020/8/27)، رابط:

/ وثيقة - فرنسية - من - المطالب - الكردية - في سوريا / <https://ara.yeqiti-media.org/>

القبول بمطالب حاجو آغا في مؤتمر الجزيرة بإقامة نظام خاص للجزيرة السورية⁽¹⁾، لكن كل ذلك لم يُجدِ نفعاً لأنّ الأكراد كانوا قد أدركوا النوايا الفرنسية تجاههم وكان لديهم أمل بأن الإستقلال سيكون بداية جيدة لتحقيق ما عجزوا عنه في عهد الانتداب.

أخيراً يمكن القول أنه وبالرغم من التنازلات التي قدمها الفرنسيون للأكراد في السنوات الأخيرة من مرحلة ما قبل الإستقلال إلا أن النزعة الإستقلالية دفعت الأكراد للخوض في معركة محارية الإنتداب، ونتيجة مساندتهم للقوميين السوريين في النضال من أجل الاستقلال تمّ مهاجمتهم من قبل السلطات الفرنسية، كما اتُخذ بحقهم إجراءات قسرية خاصةً ضد المتقنين منهم، كما تم توقيف العشرات منهم ونفيهم إلى دمشق⁽²⁾.

المبحث الثاني : الأكراد بعد استقلال سوريا

لقد شارك الشعب الكردي في النضال القومي السوري ضد الاستعمار الفرنسي وكانوا يعدّون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب السوري وحملوا نفس الآمال والطموحات التي حملها الشعب السوري في الحرية والاستقلال، وقد إستمر النضال الكردي حتى نالت سوريا استقلالها التام في نيسان 1946.

في هذا المبحث سنتناول المسألة الكردية في سوريا خلال مرحلتين: مرحلة ما قبل الرئيس حافظ الأسد (الفقرة الأولى) ومرحلة ما بعد وصول الرئيس إلى سُدّة الحكم في العام 1970 (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الأكراد قبل عهد الرئيس حافظ الأسد

مما لا شك فيه أنّ للأكراد فضل كبير في طرد المستعمر الفرنسي من سوريا، فالأكراد السوريون ومنذ تشكيل الجمهورية السورية في العشرينيات من القرن المنصرم لم يفكروا يوماً واحداً في أن يكونوا في موقف عداء ضد الشعب العربي في سوريا. فالروؤساء الكُرد الذين تتالوا

(1) فريست مرعي، أكراد سوريا وصراع المحافظة على الهوية، نشر بتاريخ 13 نيسان 2014، (تم الدخول في 2020/8/27) رابط

www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?ID=3271

(2) نورالدين زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي، مرجع سابق، ص 63.

على الحكم في سوريا بدءاً من أول رئيس للجمهورية السورية محمد علي بك العابد (1932-1936) مروراً بحسني الزعيم (30 آذار 1949 - 14 آب 1949) وفوزي سلو (1951-1953) وصولاً إلى أديب الشيشكلي (1953-1954) وأيضاً الزعماء الكرد من يوسف العظمة الذي كان أول من واجه الحملة الفرنسية في معركة ميسلون في دمشق، إلى إبراهيم هنانو في حلب، إلى سعيد آغا الدقوري في معركة بياندرو* الشهيرة، كلهم ناضلوا ضد الإستعمار الفرنسي من أجل استقلال سوريا والحفاظ على الوحدة الوطنية⁽¹⁾.

بعد نيل سوريا استقلالها حاول الكرد التأقلم مع الوضع الجديد، فلم تقم حينها أية مشكلة تُذكر من جانبهم بل على العكس انتمى العديد منهم إلى الأحزاب الوطنية السورية لا سيما الحزب الشيوعي. ونتيجة لهذا التعاون الكردي- العربي في سوريا فإنّ الحكومات السورية التي تعاقبت على الحكم منذ الإستقلال لم تشعر بحاجة لتقديم أية مطالب قومية للشعب الكردي⁽²⁾. لكن الأكراد لم يستسلموا لهذا الواقع بل اتّبَعوا نهجاً جديداً للمطالبة بتقرير مصيرهم السياسي والقومي على حدٍ سواء، وقد التزمت الحركة الكردية منذ ذلك الوقت بهذين المبدئين اللذين اعتبرتُهما مكملين لبعضهما البعض⁽³⁾.

بالرغم من أنّ الأكراد لم يتأخروا في أداء واجبهم الوطني إزاء التطلعات القومية العربية السورية وبالرغم أيضاً من أنّ مطالبهم القومية الخاصة كانت متواضعة ولم تتعدّ المطالبة بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها المواطنون السوريون الآخرون⁽⁴⁾، إلا أنّ الحكومة الجديدة لم تعطِ الشعب الكردي حقوقه القومية حتى أنها لم تكرم شخصياته الكبيرة التي ذكرناها آنفاً والتي كان لها دور كبير في طرد المستعمر الفرنسي. فما إنْ خرج الفرنسيون من سوريا وتسلمّ الوطنيون الحكم سنة 1946 حتى قام هؤلاء بإغلاق الجمعيات والمطبوعات الكردية ومصادرتها من

* تعتبر معركة بياندرو من الأدلة القاطعة على مشاركة الأكراد في تشكيل الدولة السورية، فبحسب الوثائق العسكرية والدبلوماسية فإنه لولا الأكراد لما بقي الجزء الشمالي

من الجزيرة ضمن الحدود السورية ولكان هذا الإقليم قد دخل ضمن الحدود التركية.

(1) فريق ثاثنين، مسألة أكراد سوريا الواقع التاريخ السطر، مرجع سابق، ص 55 - 57.

(2) سعدي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد 1988، ص 16.

(3) صلاح بدر الدين، الحركة القومية الكردية في سوريا، رؤية نقدية من الداخل، كاو للنشر والتوزيع، بيروت 2003، ص 21 - 22.

(4) سعدي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، مرجع سابق، ص 53.

الأسواق، كما وتم تجاهل وجود الشعب الكردي فلم يتم إعطائه أية خصوصية ولم يُلتفت إلى مطالبه.

لقد شهدت القضية الكردية قبل وصول الرئيس حافظ الأسد الى الحكم عدة محطات:

- في العام 1957 نشأت التنظيمات الحزبية في سوريا، فتم تأسيس الحزب السياسي الكردي (البارتي) برئاسة كل من عثمان صبري وعبد الحميد حاج درويش وحمزة نويران بالإضافة إلى سياسيين آخرين، وقد كان لهذا الحزب جملة من الأهداف أهمها:⁽¹⁾

- العمل على الاستقلال الوطني في سوريا.

- تحقيق نظام ديمقراطي شعبي في سوريا.

- حماية الحقوق السياسية والاجتماعية للأكراد في سوريا.

- إجراء إنتخابات حرة وفصل السلطات وضمان حرية التجمع والتعبير.

لم تعترف السلطات السورية آنذاك بالحزب وقانونيته، الأمر الذي دفعه الى العمل السري خصوصاً بعدما تعرّض لحملة شنتها الحكومة السورية ضده وضد قياداته وقواعده في العام 1960. كما وتمّ ملاحقة مجموعة من قياديه وسجنهم بتهمة العمل على الانفصال عن الدولة المركزية⁽²⁾. ولعلّ أبرز النشاطات التي قام بها الحزب وشكّلت استفزازاً وإزعاجاً للسلطات السورية كانت:⁽³⁾

- إحياء شعلة عيد نوروز في كافة المناطق الكردية في آذار 1960.

- رفع شعار "تحرير وتوحيد كوردستان".

لقد كانت هذه الشعارات المسبّب الأول للانشقاق في هذا الحزب، ففريق أيّد الشعارات وتبناها وفريق آخر اعتبرها غير واقعية ويجب التخلي عنها لتجنّب الأحكام القاسية. ومنذ ذلك الحين انقسم الحزب إلى حزبين: الأول بقي محتفظاً بالاسم نفسه وهو "الحزب الديمقراطي الكردي

(1) عبدالرحيم سعيد، القوى والفصائل الكردية في سوريا، جسر للدراسات، تركيا، 2016، ص 5 - 6.

(2) لا كاتب، إنكار الوجود وقمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد، تقرير لهيومن رايتس ووتش، تشرين الثاني 2009، ص 11.

(3) عبدالرحيم سعيد، القوى والفصائل الكردية في سوريا، مرجع سابق، ص 6.

في سوريا" بقيادة أوصمان صبري، فيما حمل الآخر اسم "الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا"⁽¹⁾.

- في العام 1961 وبعد انتهاء زمن الوحدة وإنفصال سوريا عن مصر، أعلنت الجمهورية العربية السورية بموجب الدستور الصادر في 3 آب 1962. قامت السلطات السورية الجديدة برئاسة ناظم القدسي رئيس الجمهورية، وبشير العظمة، رئيس الحكومة بعملية احصاء سكاني في منطقة الجزيرة حيث التواجد الكردي، فتم بموجب هذه العملية سحب الهوية السورية من حوالي 120 ألف كردي، وتمّ تصنيف بعضهم "مكتومي القيد"، كما تم القيام بعدة حملات إعلامية تحت شعار "الحفاظ على عروبة الجزيرة ومواجهة التهديد الكردي"⁽²⁾.

لقد أصبح الأكراد السوريون منذ ذلك الحين مقسمين إلى ثلاث فئات:⁽³⁾

- الفئة الأولى تضم الأكراد السوريون الذين احتفظوا بالجنسية كمواطنين سوريين.
- الفئة الثانية، تضم الأكراد الأجانب الذين تم تسجيلهم كأجانب مقيمين ويحملون بطاقات هوية حمراء اللون تسمح لهم بالتسجيل في السجلات الرسمية للدولة غير أنهم لا يمكنهم الحصول بموجبها على جواز سفر وبالتالي مغادرة البلاد.
- الفئة الثالثة، تضمّ مكتومي القيد الذين لا يحملون سوى بطاقات تعريف صفراء أو سندات إقامة صادرة عن مختار القرية وليس لها أي وضع سياسي رسمي بل مجرد أداة تعريف.

اعتبر الأكراد ولكونهم أكبر أقلية عرقية في البلاد أن حرمانهم من الجنسية السورية نوع من أشد أنواع الظلم الذي تعرضوا له على مر العقود، الأمر الذي أسهم في اتجاه العديد من القيادات والكوادر الكردية الى معارضة الحكم.

لقد حدثت هذه التطورات بالتزامن مع الإنتفاضة الكردية التي قادها الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق، فبعد إكتشاف كميات من النفط في منطقة الجزيرة، قررت الحكومة السورية المشاركة في الحملة العسكرية التي شنتها السلطات العراقية عام 1963 ضد المعازل الكردية في

(1) عبدالرحيم سعيد، القوى والفصائل الكردية في سوريا، مرجع سابق، ص 6.

(2) نزار عبدالقادر، الأكراد في سورية بين خيارى الانفصال والوحدة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 86، تشرين الأول 2013.

(3) Radwan ziadeh, the kurds in Syria fueling separatist movements in the region, united states institute of peace, 1200, 17

th street nw, Washington, april 2009, p 2.

الشمال وذلك ضمن سياسة استباقية لمنع امتداد الانتفاضة إلى منطقة الجزيرة في محاولة لخنق الحركة الانفصالية الكردية⁽¹⁾.

يُعتبر العام 1963 من الأعوام المهمة في تاريخ سوريا، ففي الثاني من آذار من هذا العام استطاع حزب البعث والذي تأسس عام 1947 على يد ميشيل عفلق من الوصول إلى الحكم في سوريا عن طريق المشاركة في الانقلاب على السلطة. ومع حصول حزب البعث إلى السلطة ظل الوضع الكردي على ما هو عليه واستمرت سياسة انكار الهوية وازدادت الدعوة إلى تعزيز القومية العربية وتشجيع العرب على التوطين في المناطق التي يُقيم فيها الأكراد. لقد تميّزت تلك الفترة بإزدياد مظاهر التمييز تجاه الأكراد حيث قامت سياسة الحكومة الجديدة بالقضاء على الفئات الكردية ذوي الخبرة في الحياة العامة السياسية وحرصت على عدم وجود تمثيل سياسي وتنمية اقتصادية للأكراد، كما تم أيضاً القضاء على عناصر مهمة من عناصر الهوية الثقافية الكردية كاللغة والموسيقى والمنشورات بالإضافة إلى حظر الأحزاب الكردية⁽²⁾.

لقد شهدت الأحزاب الكردية طيلة تلك الفترة مزيداً من حالات الإنشقاق والتشرذم ، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عدم وجود اطار قانوني للأحزاب من شأنه أن يوفر لها قاعدة مستدامة للعمل، فالدستور السوري يذكر ببساطة في مادته الثانية أنّ: "حزب البعث هو الحزب الوحيد القائد للدولة والمجتمع"⁽³⁾، أمّا بالدرجة الثانية فإن هذا التشرذم يعود أيضاً إلى البنية التنظيمية لمعظم الأحزاب الكردية التي تتعارض بشكل واضح مع توجهها الديمقراطي والمطالب التي تنادي بها وذلك بسبب عجزها عن تأهيل ثقافة الحوار الداخلي قبل اللجوء إلى خيار الإنشقاق.

(1) نزار عبدالقادر، الأكراد في سورية بين خيارى الانفصال والوحدة، مرجع سابق 8

(2) المرجع نفسه، ص9

(3) المرجع نفسه، ص12

الفقرة الثانية : الأكراد بعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى سُدة الحكم

وصل الرئيس حافظ الأسد إلى سُدة الرئاسة عام 1970 نتيجة الانقلاب العسكري الذي قام به عندما كان وزيراً للدفاع في عهد الرئيس نور الدين الأتاسي وذلك بالتعاون مع رئيس الأركان السوري مصطفى طلاس وبعض الضباط البعثيين الموالين له. لقد عُرف هذا الانقلاب بالحركة التصحيحية كونه يهدف إلى تقوية دولة البعث وإدخال الإصلاحات إليها، وكان الانقلاب ختاماً لسلسلة الانقلابات التي شهدتها سوريا منذ استقلالها.

لقد كانت سياسة حزب البعث واضحة منذ البداية، فحزب البعث بطبيعته حزب إنقلابي لا يؤمن بالتغيير الديمقراطي وهو وبسبب طبيعته هذه لا يُقر بوجود الأقليات القومية، كما أنه يعتبر المطالب القومية الانفصالية بمثابة مؤامرات استعمارية، فسياسة حزب البعث تجاه المسألة الكردية كانت مبنية على النقاط التالية:⁽¹⁾

- الرفض السوري للوجود الكردي، فالدستور السوري لا يقر سوى بوجود العرب.
 - الحدّ من الوجود السكاني الكردي وهذا ما حصل خلال مشروع احصاء الحسكة السكاني والذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة من هذا المبحث.
 - سياسة سلب الأراضي من الكرد.
 - تطبيق سياسة التعريب على أسماء المدن والبلدات والقرى.
 - إهمال المناطق الكردية على كافة الأصعدة سياسياً، اقتصادياً، أمنياً، ثقافياً، وإجتماعياً.
- إن الدستور السوري الذي أُقر في العام 1973 أي في عهد الرئيس حافظ الأسد كان يُركّز بشكل كبير على القومية العربية ويستبعد أي ذكر لأية هويات إثنية أخرى⁽²⁾. فعلى سبيل المثال نصت المادة الثامنة منه على التالي:

- الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية شعبية واشتراكية ذات سيادة لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها وهي عضو في دولة إتحاد الجمهوريات العربية.
- القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي.

(1) عبد الباسط سيدا، حول خلفية وطبيعة حزب البعث من المسألة الكردية، نشر بتاريخ 12 نيسان 2005 (تم الدخول في 2020/5/7) رابط:

<https://www.m.ahewar.org/s.asp/aid=353278r=0>

(2) لا كاتب، انكار الوجود وقمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد، تقرير لهيومن رايتس وواتش ، مرجع سابق، ص10

- الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية، ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة. كما أن المادة الرابعة من الدستور تنص على أن " اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة". لهذا السبب نجد أن النظام البعثي تبنّى في تلك الفترة حملة تعريب واسعة لأسماء القرى والمدن الكردية⁽¹⁾.

أما بالنسبة لموضوع سلب الأراضي فإن هذا يعود إلى ما قبل الرئيس حافظ الأسد، وذلك عندما تضمن المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث الاشتراكي عام 1966 في الفقرة الخامسة من توصياته التالي: " إعادة النظر في ملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية وعلى امتداد 350 كلم وبعث 10-15 كلم واعتبارها ملكاً للدولة ويطبق فيها أنظمة الاستثمار بما تحقق أمن الدولة". وبذلك تم مصادرة 5250 كلم² من أراضي شمال الجزيرة السورية وجعلها ملكاً حصرياً للدولة⁽²⁾.

في العام 1973 قام الرئيس حافظ الأسد بتنفيذ ما يُسمى بـ "الهلال العربي" بهدف إقامة حزام أمني بطول 375 كيلومتراً في الجزيرة السورية على طول الحدود التركية، الأمر الذي أدى إلى تهجير حوالي 140 ألف مزارع كردي من القرى التي كانوا يعيشون فيها، وحلّ مكانهم مزارعون من الفرات الذين نزحوا بعد إنشاء سد الفرات⁽³⁾.

بالرغم من أن تنفيذ خطة الهلال العربي في عهد الرئيس حافظ الأسد اعتبرت بمثابة خطوة مُجحفة بحق الأكراد إلا أننا وجدنا أن هناك فرق في التعاطي مع القضية الكردية قبل عهده وبعده. فقبل عهده كان الجهد البعثي يُركز بشكل كبير على ضرورة القضاء على الحركة الكردية وعلى رفض الوجود الكردي بشكل مطلق، بينما في عهد الرئيس حافظ الأسد تم اعتماد الأسلوب النفعي في التعامل مع القضية الكردية وذلك بهدف تعزيز مواقف حزب البعث في المعادلات الدولية⁽⁴⁾.

(1) فرست مرعي، اكراد سوريا وصراع المحافظة على الهوية، مرجع سابق

(2) آزاد علي، الحزام العربي في الجزيرة السورية، مركز رووداو للدراسات، 24 حزيران 2015، ص5

(3) احمد المحمود، الأكراد في حكم البعث وحافظ الأسد.... صراع الهوية والوجود، (نشر بتاريخ 2016/9/6) تم الدخول في 2020/7/7 على الرابط : <https://jisrtv.com>

.com

(4) عبد الباسط سيدا، حول خلفية وطبيعة حزب البعث في المسألة الكردية، مرجع سابق

في العام 1976 ومع إزدياد الحركة المعارضة للنظام البعثي بين السوريين العرب ودخول النظام في مواجهة مسلحة مع الأخوان المسلمين، سعى الرئيس حافظ الأسد لإسترضاء الأكراد وبناء التحالفات معهم، فضمت الحكومة حينها العديد من الأكراد إلى الأجهزة الأمنية والجيش كما أنه تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين الأكراد الذين كانوا رهن الإعتقال منذ فترات طويلة، كما تم التسامح إزاء الاظهار العلني للثقافة الكردية. ونتيجةً لهذه التسهيلات والانفتاح الذي أبداه النظام البعثي تجاه الأكراد، تمكن بعضهم من بلوغ مناصب رفيعة في الحكومة، وخير مثال على ذلك محمد أيوبي رئيس الوزراء في الفترة (1972-1976). كما بلغ الأكراد أيضاً مقاعد في مجلس النواب⁽¹⁾. الا أن بعض الناشطين الأكراد يعتبرون أن هؤلاء ما كانوا ليلبغوا تلك المناصب لو أنهم أظهروا أي دعم للمطالبة بحقوق الأكراد في سوريا.

ماذا عن الأحزاب الكردية في عهد حافظ الأسد؟ وما سرّ الدعم الذي تلقاه حزب العمال الكردستاني خلال هذا العهد؟

بالرغم من أن الحركة الكردية كانت قد حُوربت في عهد الرئيس حافظ الأسد، إلا أنّ الأحزاب الكردية كانت تُمنح بعض التسهيلات والمساعدات خاصةً الأحزاب التالية:⁽²⁾

- الأحزاب الكردية العراقية التي تعمل ضد نظام صدام حسين بإعتبار هذا الأخير كان مناهضاً للرئيس حافظ الأسد، لهذا السبب كان الرئيس حافظ يسمح لهذا الحزب بالتدريب في معسكرات الجيش السوري، كما وسهل له تمرير الاسلحة ومنح بعض قياداته حق الإقامة في سوريا.

- حزب العمال الكردستاني.

لقد كان لحزب العمال الكردستاني الحصة الأكبر من الدعم والمساندة في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد، فهذا الحزب والذي تأسس عام 1978 في تركيا على يد عبدالله أوجلان استطاع

(1) لا كاتب، انكار الوجود وقمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد، تقرير لهيومن رايتس وواتش، مرجع سابق، ص10-11

(2) احمد المحمود، الأكراد في حكم البعث وحافظ الأسد.... صراع الهوية والوجود ، مرجع سابق

الدخول إلى سوريا في العام 1980 هرباً من القمع الحكومي التركي المُوجه ضده وضد قياداته بدعم ومساندة من الحكومة السورية⁽¹⁾.

ارتبطت علاقة سوريا بحزب العمال الكردستاني بعلاقتها بتركيا، فقد استخدمت سوريا هذا الحزب كورقة ضغط ضد تركيا في عدة قضايا كقضية المياه ولواء اسكندرون، فسوريا تُدرك جيداً مدى استفزاز هذا الحزب لتركيا، إذ تعتبر هذه الأخيرة الحزب منظمة إرهابية تُهدد أمنها القومي واستقرارها الداخلي.

منذ مطلع الثمانينيات سُمح للحزب بإقامة مراكز تدريب على الأراضي السورية وتم السماح لزعيمة عبد الله أوجلان الإقامة في العاصمة السورية دمشق، كما وتم فتح ثلاث معسكرات للحزب في دمشق لتدريب آلاف المقاتلين وذلك تحت حماية وإشراف الاستخبارات السورية⁽²⁾.

لقد كانت المصالح المتبادلة سيدة الموقف في دعم حافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني ولزعيمة عبدالله أوجلان لأن هذا الدعم كان له منفعة للطرفين:⁽³⁾

- بالنسبة لأوجلان، فإنه في تحالفه مع نظام الأسد إتبع المنطق القائل بأن عدو عدوي صديقي، بمعنى أن طالما الأسد هو عدو تركيا التي حاربت حزبه فهو بالتالي صديقاً له. كما أن أوجلان نتيجة تحالفه مع الرئيس الأسد ونتيجة الدعم الكبير الذي قدمه الأخير له استطاع أن يثبت أقدامه في المنطقة لمحاربة تركيا.
- أما بالنسبة للرئيس حافظ الأسد، فإن دعم الحزب كان بمثابة وسيلة ضغط ضد تركيا من جهة، وأيضاً ضد الحركة الكردية في سوريا من جهة أخرى. لهذا السبب حاول حافظ الأسد تصويب القضية الكردية خارج الحدود السورية والتركيز على الجانب التركي، وكان دعم أوجلان أنسب وسيلة لتحقيق ذلك لأن حزبه من أكثر الأحزاب تأثيراً في الأكراد خاصة أكراد سوريا. أضف إلى ذلك أن الرئيس الأسد يُدرك تماماً مواقف أوجلان من أكراد سوريا، إذ يعتبرهم هذا الأخير مجرد لاجئين وأن لا قضية لهم في سوريا وأن الأحزاب الكردية السورية هي أحزاب كلاسيكية لا تستطيع أن تقدم للقضية الكردية شيئاً.

(1) اركان عدوان ، العلاقات السورية-التركية: المحددات والقضايا، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، دمشق 2019، ص150

(2) لندا شلش، حزب العمال الكردستاني وتأثيره على العلاقات التركية السورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة الدوحة، 2019، ص8-9

(3) المرجع نفسه، ص9

استمر هذا الدعم السوري لحزب أوجلان حتى العام 1998 وهو العام الذي اشتدّ فيه التوتر بين الجانبين السوري والتركي حتى وصل إلى حافة الحرب وذلك عقبَ تهديد أنقرة بغزو الأراضي السورية بسبب إيواء أوجلان ودعم حزبه، إلا أن اتفاق أضنة الأمني بوساطة الرئيس المصري حسني مبارك جاء ليُنهي حالة الخلاف بين البلدين⁽¹⁾. أما أبرز بنود هذا الاتفاق فهي التالية:⁽²⁾

- إنّ سوريا وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل، لن تسمح بأي نشاط ينطلق من أراضيها بهدف الإضرار بأمن واستقرار تركيا، كما ولن تسمح سوريا بتوريد الأسلحة والمواد اللوجستية والدعم المالي لأنشطة حزب العمال الكردستاني على أرضها.
- لقد صنفت سوريا حزب العمال الكردستاني على أنه منظمة إرهابية، كما حظرت أنشطة الحزب والمنظمات التابعة له على أراضيها إلى جانب منظمات إرهابية أخرى.
- لن تسمح سوريا لحزب العمال الكردستاني بإنشاء مخيمات أو مرافق أخرى لغايات التدريب والمأوى وممارسة أنشطة تجارية على أرضها.
- لن تسمح سوريا لأعضاء حزب العمال الكردستاني باستخدام أرضها للعبور إلى دولة ثالثة.
- ستتخذ سوريا الإجراءات اللازمة كافة لمنع قادة حزب العمال الكردستاني الإرهابي من دخول الأراضي السورية.

بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد عام 2000 وتسلم ابنه بشار الحكم، أخذت العلاقة بين سوريا وحكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تتحسن سريعاً، فتم تسليم عشرات الناشطين التابعين لحزب العمال الكردستاني وإصدار أحكام بالسجن على العديد منهم، الأمر الذي دفع مقاتلو الحزب أن يؤسسوا حزب جديد وهو حزب الاتحاد الديمقراطي عام 2003 والذي كان يهدف إلى التصدي للقمع الذي تمارسه الدولة والحفاظ على تأييد آلاف أعضاء حزب العمال الكردستاني⁽³⁾.

(1) أركان عدوان، العلاقات السورية - التركية: المحددات والقضايا، مرجع سابق، ص 162

(2) لا كاتب، ما هي بنود اتفاق أضنة السري بين أنقرة ودمشق حسبما كشفتها الصحافة التركية؟ (نُشر في كانون الثاني 2019) تم الخول في 2020/4/3

الرابط: <https://google.com/amp/s/Arabic.rt.com/world/996996>

(3) جوردي تيجيل، أكراد سوريا بين ماضي مضطرب ومستقبل غير مؤكد، (نشر في تاريخ 16 تشرين الأول 2012) تم الدخول في 2020/4/3 على الرابط :

<https://carnegie-mec/2012/10/16/ar-pub-4970>

أخيراً ومع انفجار الأزمة السورية عام 2011 وقيادة تركيا للمعسكر المناهض للرئيس بشار الأسد، انتهى عهد التفاهم والصدافة بين الجانبين وبدأت سياسة جديدة في التعامل مع القضية الكردية.

المبحث الثالث: الأكراد في دول الجوار

الأقلية الكردية من أكثر الأقليات إثارة للجدل بإعتبارها موضوع نقاش عالمي، فعلى الرغم من التهميش الذي تعرضت له هذه الأقلية منذ عقود من الزمن إلا أنّ قضيتها لاقت حالياً اهتماماً كبيراً وذلك لأنها صُنِّفت من القضايا المهددة للأمن القومي للدول الأربعة المتواجدة فيها.

وبالرغم من اختلاف الوضع السياسي للسكان الأكراد من دولة الى أخرى، إلا أنّ ساندرين أليكس من المعهد الكردي في باريس تؤكد أن الغالبية العظمى من الأكراد يطمحون للاستقلال، فهم يستوفون جميع المعايير، الاستمرارية الإقليمية، اللغة المشتركة والثقافة والتاريخ ، وبالتالي لهم الحق بذلك. إلا أنّ القانون الدولي لا يُقدم لهم أية اداة قانونية تمكنهم من المطالبة بالاستقلال.

على أي حال يمكن القول أن للأكراد علاقات متشابكة وطموحات تتراوح ما بين الانفصال وتكوين كيان مستقل وبين أقاليم ذات إدارة ذاتية كما حصل في اقليم كردستان العراق. في هذا المبحث سنلقي الضوء على ابرز محطات القضية الكردية والتجارب الاستقلالية في كل من ايران، العراق وتركيا.

الفقرة الاولى: أكراد إيران

تُمثل القضية الكردية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية امتداداً واضحاً لما تشهده في المنطقة الواقعة بين العراق ، تركيا، سوريا، وايران، لكنها في هذه الاخيرة تأخذ منحاً ثانياً. فهذه القضية ليست موحدة التفاصيل والعوامل، فمثلاً تُعد القضية الكردية في تركيا قومية بإمتياز، أما في ايران فليست قومية خالصة بل قومية بطابع مذهبي لا سيما وأنّ الدستور الايراني الصادر عام 1979 يذكر في مادته الثانية عشر انّ: "الدين الرسمي لإيران هو الاسلام، والمذهب

الجغفري الإثنا عشري، ويبقى هذا المبدأ قائماً غير قابل للتغيير الى الأبد"... ولعل هذا ما أضفى الصبغة المذهبية على القضية الكردية في ايران.

يُقارب عدد أكراد ايران 10 ملايين نسمة، ويشكلون حوالي 14,3% من سكان ايران البالغ عددهم 70 مليون نسمة، وهم مُوزعون على 4 ولايات: كرمنشاه، ايلام، أذربيدجان الغربية، وكردستان. تبلغ مساحة هذه الولايات 20 الف كيلومتر مربع أي 7,3% من مساحة ايران البالغة 1,548 مليون كيلومتر مربع، مع الأخذ في الاعتبار أن قسماً من أكراد ايران موزعون أيضاً على المدن الايرانية كطهران وخرسان. والكرد هم القومية الثالثة بعد الفرس والأذريين وغالبيتهم من المسلمين السنة وقسم منهم شيعة موزعون على ايلام وكرمنشاه وبينهم أيضاً ديانات وطوائف اخرى كالإيزيدية والكاكائية واليهودية والمسيحية⁽¹⁾.

لقد مرّت القضية الكردية في ايران بمحطات عدة هي التالية:

- ظلّت المناطق الكردية جميعها جزءاً من الأراضي الايرانية الى حين اندلاع معركة جالديران التي تحدثنا عنها في المبحث الأول من هذا الفصل، والتي بموجبها تم تقسيم الأراضي الكردية بين الدولتين العثمانية والصفوية.
- مع انتهاء الحرب العالمية الاولى وخاصةً في مطلع العام 1920، نشطت الدعوى القومية الكردية في ايران، فقامت العديد من الثورات الهادفة لتحقيق الحرية والاستقلال الذاتي ومواجهة التهميش والاضطهاد. ومن أشهر هذه الثورات نذكر ثورة اسماعيل آغا المعروف بـ "سمكو اغا" (1920_1925)، والتي أُعتبرت أول محاولة لإقامة كردستان المستقلة داخل ايران. لقد أسفرت تلك الثورة عن تأسيس ادارة مركزية ذاتية في المناطق الكردية القريبة لأذربيجان وبحيرة أرومية، ولعل ما ساعد على ذلك الصراعات التي كانت قائمة حينها بين الايرانيين والروس والأتراك⁽²⁾.

(1) خالد عقّلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات، 18 مايو 2017، ص 7.

(2) مثنى نادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً)، ط 1، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2003، ص 102.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في منطقة مهاباد الإيرانية في 10 آب 1945، وكان هذا الحزب امتداد لجمعية أحياء الكرد التي تأسست عام 1942، أما أهداف هذا الحزب فكانت التالية:⁽¹⁾

- تمتع الشعب الكردي في إيران بالحرية والاستقلال الذاتي.
- تولي السلطة العليا في المنطقة الكردية.
- تحسين الأوضاع الاقتصادية وتنمية الزراعة والتجارة وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية.

استطاع هذا الحزب بعد ظهوره بحوالي 5 أشهر تأسيس "جمهورية مهاباد" المستقلة في إيران، وقد تم ذلك بدعم من الاتحاد السوفياتي برئاسة جوزيف ستالين الذي كان يسعى دوماً لتوسيع نفوذ الدولة السوفياتية بإقامة كيانات قومية تابعة لموسكو وموالية له وللحزب الشيوعي، لكن هذه الجمهورية كان عمرها قصير جداً، فلم تدم أكثر من احدى عشر شهراً وذلك بسبب غياب الإعتراف الدولي بها من جهة، وخروج القوات السوفياتية من إيران من جهة أخرى⁽²⁾.

في ظل نظام الشاه شهدت القضية الكردية محطات كثيرة من المد والجزر إلى حين اندلاع الثورة الإسلامية في 1 شباط 1979 والتي تُعتبر من المحطات المفصلية في تاريخ إيران، فبموجبها تمت الاطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي وكوّست قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقيادة آية الله خامنئي. لقد شاركت في هذه الثورة مجموعات كردية عديدة متوقعةً الحصول على بعض الامتيازات في ظلها أقلها الحكم الذاتي، لكن السلطات الإيرانية رفضت ذلك معتبرةً أنّ الطابع الديني للجمهورية الإسلامية الإيرانية كفيل بحماية حقوق الأقليات⁽³⁾، مؤكدةً أنّ الجمهورية لن تنكر يوماً الهوية الكردية لاسيما وأنّ الدستور الإيراني نصّ في مادته التاسعة عشر على ما يلي: "يتمتع أفراد الشعب الإيراني في أية قومية أو قبيلة كانوا بالمساواة والحقوق، ولا يمنح اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك أي امتياز".

(1) علي الكردي، أحمد شاکر، الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني 1963 – 1979 م، جامعة الكوفة - كلية الآداب، 2018، ص 102.

(2) المرجع نفسه، ص 102.

(3) مثنى نادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً)، مرجع سابق، ص 105.

بعد قيام الجمهورية الاسلامية سادت أجواء الغضب المناطق الكردية بسبب عدم إتاحة الفرصة لممثلين عن الأكراد للمشاركة في كتابة الدستور الايراني الجديد⁽¹⁾، فنشبت الخلافات وقامت مجموعات كردية بطرد القوات الايرانية من المناطق الكردية واشتدت التصادمات بشكل كبير بين الجانبين في تلك الفترة التي سُميت بفترة "التمرد الكردي"⁽²⁾.

أسفر قمع السلطات الايرانية لهذا التمرد عن مقتل آلاف الأكراد، وشهدت تلك الفترة قمعاً سياسياً تمثل بمنع الأكراد من المشاركة في الحياة السياسية، كما وتم حظر الأحزاب الكردية ما دفع هذه الأخيرة الى التحول من المطالبة بحقوق الأكراد الى التشديد على اقامة نظام فدرالي. لكن وبعد اندلاع الحرب الايرانية-العراقية عام 1980 بدأت السلطات الايرانية محاولة خطب ود الأكراد خصوصاً الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني وأيضاً العراقي لاستخدامهما كعامل قوة في تلك الحرب ضد نظام صدام حسين.

خلاصة القول، ايران ترفض اقامة دولة كردية مستقلة فيها لأن ذلك يتسبب بتهديد أمنها القومي، فهي تعتبر أن هذه الدولة ستكون حتماً على علاقة مع اسرائيل، لاسيما وأن هذه الأخيرة على علاقة جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأول لقيام مثل هذه الدولة لتحقيق مصالحها في المنطقة.

الفقرة الثانية: أكراد العراق

إن المشكلة الكردية في العراق كانت حتى العام 1991 تُمثل المشكلة الكبرى للدولة العراقية وهذه المشكلة لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا وتتمثل في محاولة الأكراد الحفاظ على هويتهم القومية واللغوية في دولة غالبيتها العظمى من العرب.

بلغ عدد أكراد العراق وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط العراقية لسنة 2004، 4,934,000، شخصاً من دون حساب الأكراد العراقيين الموزعين في المهجر ولا الكرد الفيلة (الشيعة)، وغالبية أكراد العراق مسلمون سنة، ويوجد بينهم الإيزيدية والكاكائية والمسيحية واليهودية، أما محافظات

(1) خالد الزعتر، إيران الخميني شرطي الغرب، دار الكتب المصرية للوثائق القومية، 2017، ص 20.

(2) لا كاتب، أكراد إيران عقود من القمع والنضال، نشر في 2 آب 2015، (تم الدخول في 2020/4/3) رابط

أكراد- إيران - عقود - القمع - والنضال - <https://www.skynewsarabia.com/world/764344>

كردستان العراق فهي: أربيل، السليمانية ودهوك بالإضافة الى كركوك المُتنازع عليها، ويتحدث كرد العراق ثلاث لهجات كردية: الصورانية، الكورمانجية والهورمانية⁽¹⁾.

برزت المسألة الكردية في العراق منذ العام 1907 وذلك في ظل حكم السلطنة العثمانية، فقد قام حينها الشيخ محمد البارزاني بتقديم مجموعة من المطالب للسلطنة، إلا أنها قُوِّلت بالرفض وبأسر محمد البارزاني ووضعه في السجن، ومنذ ذلك الحين بدأت حملات التمرد ضد الحكم العثماني تزداد شيئاً فشيئاً واستمرت حتى سقوط الامبراطورية، وكانت جميعها تُواجه بالقمع والإخماد⁽²⁾.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسيطرة بريطانيا على العراق برزت القضية الكردية مجدداً، فحدثت حينها أول مواجهة مُسلّحة بين الأكراد والادارة البريطانية عام 1919. كانت هذه المواجهة بمثابة انتفاضة كردية قادها الشيخ محمود البارزاني للمطالبة بإقامة دولة كردية، لكن هذه الانتفاضة باءت بالفشل، وكان اخمادها بمثابة نكسة ليس فقط للأكراد، بل أيضاً للدولة البلشفية (السوفيياتية) التي كانت تحث العرب والکرد دوماً على الإنتفاض ضد الوجود البريطاني المحتل⁽³⁾.

مع تأسيس الدولة العراقية عام 1921، حاولت السُلطات الجديدة إخضاع المناطق الكردية لسلطة الحكومة المركزية ولو بالقوة، ورأى حينها الملك فيصل أنه من الضروري المحافظة على الحكومة العراقية في ظل التنوع العرقي والديني، وحاول التقرب من الجماعات الكردية من أجل الحفاظ على وحدة العراق ونسف الخلافات، لكن ذلك لم يمنع المعارضة الكردية من تكملة مشوارها في المعارضة والقيام بالثورات⁽⁴⁾.

وبعد سقوط الملكية في العراق وإقامة الجمهورية في تموز 1958 على أثر الإنقلاب الذي قاده اللواء عبد الكريم قاسم وأصبح بموجبه رئيساً للدولة، فُتحت في عهده للأكراد آفاق جديدة من الحرية والتسامح، وبدأ القادة الأكراد يتحركون بحرية غير مسبوقة، وسُمح للمهاجرين منهم بالعودة

(1) خالد عقّلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، مرجع سابق، ص 7.

(2) المرجع نفسه، ص 22.

(3) محمود أحمد، الحركة الكردية في العراق دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي، ط 1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 76.

(4) بواتوماس، تاريخ الأكراد، ترجمة تيسير ميوخان، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2001، ص 205.

وعلى رأسهم الملاً مصطفى البارزاني الذي هرب إلى إيران عام 1945 ومن ثم إلى الاتحاد السوفياتي بعدما انهارت جمهورية مهاباد في إيران نتيجة الصفقة التي عقدها حينها ستالين مع إيران وبقي هناك حتى العام 1958. ومع عودته إلى العراق إستقبله عبد الكريم قاسم وخصّص له راتب وزير، كما أنّ الدستور العراقي حينها اعترف للشعب الكردي بحقوقه القومية، كما وأصدرت الحكومة العراقية في عهد قاسم قرارات هامة وتاريخية بالنسبة للأكراد، أهمها⁽¹⁾:

- اعتبار الحركة الكردية حركة قومية تحريرية.
- اعتبار الكرد الذين أُعدموا في العهد الملكي بعد إخماد الثورة البارزانية عام 1946 شهداء للوطن.

بالرغم من أجواء الحرية هذه، بدأت الخلافات تظهر فيما بعد حول كيفية تنظيم العلاقة ما بين السلطة المركزية العراقية والحركة القومية الكردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي. فبينما اعتبرت الحكومة آنذاك أنّ الحرية التي يتمتع بها الأكراد والإمتميازات التي حصلوا عليها كافية لتنظيمهم وطمأننتهم ضمن الدولة الواحدة، طالب الحزب بالحكم الذاتي كأساس لحلّ مشكلتهم. ونتيجة لذلك شهدت العلاقة بين قاسم وبارزاني موجات من العنف حتى وصل الأمر إلى تأييد الأكراد لإنقلاب البعثيين عام 1963 على قاسم آمليين بأن يكون النظام الجديد أفضل من سابقه في تعاطيه مع القضية الكردية. إلا أن التوقعات كانت عكس ذلك تماماً حيث شن الحكام الجدد هجوماً على الأكراد راح ضحيته الآلاف. لكن ومع حلول العام 1970 وقّع الجانبان الكردي والعراقي على اتفاقية الحكم الذاتي، فاعترفت الحكومة حينها بحق الأكراد في المشاركة بالحكم، لكنّ قضية كركوك ظلّت عالقة، الأمر الذي أدى إلى عودة الخلافات مجدداً بين الطرفين إستمرت حتى العام 1975، حيث تمّ توقيع اتفاقية الجزائر بين إيران والعراق فانهارت الثورة الكردية نتيجة تخلي إيران عن دعمها للأكراد⁽²⁾.

في العام 1991 أعلن الأكراد انتفاضتهم على نظام بغداد، لكن الانتفاضة جوبهت بحملة قمع جديدة، نتيجة لذلك أصدر مجلس الأمن حينها القرار رقم 688 والذي بموجبه تم تشكيل منطقة حظر جوي على كردستان العراق. استغل الأكراد حينها الوضع واستولوا على مدنهم

(1) خالد عقّلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، مرجع سابق، ص 23.

(2) المرجع نفسه، ص 24 - 25.

الرئيسية وكان للحظر الجوي الذي أعلنته الولايات المتحدة وفرنسا بمثابة غطاء دولي لمنطقتهم ضمن دولة العراق⁽¹⁾.

بعد العزو الأميركي للعراق عام 2003، ومن ثم سقوط نظام صدام حسين، تحولت منطقة الحكم الذاتي الى إقليم كردستان العراق. أصبح هذا الاقليم يتمتع بصلاحيات واسعة حيث نصت المادة الرابعة من قانون إدارة الدولة على أن: "نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فدرالي ديمقراطي تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو القومية أو المذهب"⁽²⁾.

لم تنته المشكلة الكردية في العراق عند هذه النقطة، ففي العام 2017 ظهرت الدعوى لإجراء استفتاء في الإقليم يُحدد فيه الشعب مصير علاقته مع بغداد. وبالفعل تم العمل على تشكيل لجنة لتحديد وقت وآلية اجراء الاستفتاء، لكنّ الحكومة العراقية رفضت هذا الاستفتاء بشكلٍ قاطع وبالتالي انفصال الإقليم عن الدولة العراقية. هذا الرفض لم يقتصر على الحكومة العراقية فقط ، فالدول الاقليمية وبالتحديد تركيا وايران أعلنتا رفضهما له ووصفته انقرة بأنه خطأ فادح، ولوّحت بفرض عقوبات عليه. كما أعلنت ايران من جهتها اغلاق المجال الجوي أمامه. وبدورها حذّرت الولايات المتحدة من أن الاستفتاء سيكون مؤثراً على الدولة العراقية وسيعيق الجهود الدولية لمحاربة داعش⁽³⁾.

خلاصة القول، إنّ القيادات الكردية في العراق على مدار التاريخ الحديث ومنذ بداية الحكم الوطني عام 1920 حاولت بدايةً الاعتماد على بريطانيا ثم الاتحاد السوفياتي لدعم مطالبها، ولما استنفذت هاتان الدولتان ما تُريده من هذه القيادات تخلّت عنها. وبعد قيام النظام الجمهوري حاولت القيادات القديمة وقيادات جديدة ظهرت، القيام بانتهاج نفس الأسلوب القديم دون الاعتبار من تجارب الماضي ، فلجأت تلك القيادات إلى ايران وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية

(1) محمد الهيميص، دولة تحت التشكيل حوار النفي وإثبات الوجود، مجلة كلية التربية، العدد 14، أيلول 2013، ص 230.

(2) المرجع نفسه، ص 230 231.

(3) لا كاتب، تركيا وايران والعراق تهدد بإجراءات ضد استفتاء إقليم كردستان العراق، نشر في 21 أيلول 2017، (تم الدخول في 2020/9/2) رابط

<https://www.google.com/amp/s/www.bbc.com/arabic/middleeast-41356481.ampE>

وبعض الدول العربية وحتى اسرائيل، وكما حدث في السابق حدث مجدداً، إذ تخلت كل هذه الأطراف الخارجية عن الأكراد عندما شعرت في مرحلة ما أنّ مصالحها تستوجب سحب الدعم المقدم لهم، وفشلت أغلب القيادات الكردية في فهم حقيقة واضحة وهي أن كل الدول تفضل التعاون مع دولة قوية تمتلك ثروات كبيرة مثل العراق على التعاون مع حركات منشقة أو معارضة، وحتى وإن تعاونت ودعمت مثل هذه الحركات فإنها تفعل ذلك لإرغام حكومة العراق على منحها تسهيلات أكثر.

الفقرة الثالثة: أكراد تركيا

بحسب إحصاء أجرته وزارة الداخلية التركية عام 2011، بلغ عدد الأكراد 15 مليون نسمة أي ما نسبته 20% من عدد سكان تركيا، وهم موزعون على 21 محافظة من المحافظات التركية التسعين. والمحافظات ذات الغالبية الكردية تقع شرق وجنوب شرق تركيا، ويُطلق الأكراد على هذه المحافظات اسم كردستان تركيا أو كردستان الشمالية، ويوجد عدد كبير من الكرد في محافظات داخلية كسيواس ، أنقرة إزمير واسكندرون.....وأغلبية أكراد تركيا هم من المسلمين السنة، وهناك 4 الى 5 مليون كردي علوي بالإضافة الى بضعة آلاف من الأيزيديين. ويتحدث كرد تركيا لهجتين من لهجات اللغة الكردية هما: الكرمناجية والزازاكية⁽¹⁾.

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى، جاءت معاهدة سيفر عام 1920 لتمنح الأكراد الأمل في إنشاء دولة مستقلة لهم، غير أنّ رفض حكومة أتاتورك بالمعاهدة جاء بمعاهدة جديدة وهي معاهدة لوزان التي غيرت موازين القوة لصالح تركيا الكمالية وأجهضت حلم تأسيس الدولة الكردية المستقلة.

في زمن الجمهورية التركية تأسست جمعية " آراي" التي مهّدت لانتفاضة الشيخ سعيد بيران عام 1925 على نظام مصطفى كمال أتاتورك، لكن هذه الانتفاضة تم سحقها واعدام قائدها، الأمر الذي دفع الكثير من الساسة و المثقفين الكرد للجوء الى سوريا ولبنان هرباً من القمع والبطش وأسّسوا جمعية خويبون سنة 1927⁽²⁾. استمرت الانتفاضات الكردية طيلة هذه

(1) خالد عقّلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، مرجع سابق، ص 7.

(2) المرجع نفسه، ص 9-10.

الفترة حيث بلغ عدد ثورات الكرد 18 ثورة خلال حكم أتاتورك وحده، لكن جميعها لم تأتِ بحل للمشكلة الكردية في تركيا⁽¹⁾.

تفاقت سياسات الصهر والقمع بحق الأكراد طيلة فترة الانقلابات العسكرية الثلاثة التي شهدتها تركيا (1960_1961_1980)، حيث ازدادت الدولة الكردية في تشدها وتطرفها القوم. الأمر الذي دفع مجموعة من الشبيبة الكرد بقيادة عبدالله أوجلان الى تشكيل حزب عُرف باسم حزب العمال الكردستاني عام 1978، لقد كان لهذا الحزب مشاركة في انقلاب 1980، وكان الحزب يهدف الى تحرير مناطق الأكراد في تركيا وإقامة كيان سيادي على أساس قومي، لكن اهدافه تقلّصت فيما بعد وبفعل عوامل كثيرة الى الاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية والقومية في إطار الجمهورية التركية⁽²⁾.

في العام 1993 شهدت القضية الكردية في تركيا نقطة تحول، فقد طرح الرئيس التركي تورغوت أوزال اقامة الفدرالية الكردية التركية، ودعا إلى ضرورة إعادة النظر في الأفكار الكمالية للارتقاء بمستوى الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والاعتراف بالأقليات القاطنة في تركيا، فقام تورغوت بإصلاحات ومصالحة مع الكرد فتم رفع حظر جزئي عن اللغة الكردية واطلاق سراح آلاف لسجناء السياسيين الكرد، لكنّه مات بشكل مفاجئ قبل توقيع اتفاق تاريخي مع أوجلان يقضي بانتهاء النزاع⁽³⁾.

تراجعت الحركة الكردية بشكلٍ كبير بعد خطف الولايات المتحدة لأوجلان عام 1999، لكنّ التيار القومي الذي كان مسيطراً على تركيا حينها حرّمها انتهاز فرصة هذا النصر العسكري الكبير من أجل تقديم حلّ سياسي يُنهي هذا النزاع. انتظرت تركيا حتى بدأ حزب العدالة والتنمية مفاوضات سلام هي الاولى من نوعها مع عبدالله أوجلان في سجنه عام 2003، لكنّ هذه المفاوضات باءت بالفشل بسبب المصالح السياسية الداخلية لأردوغان الذي طلب حينها التدخلات الاقليمية وخاصةً الايرانية⁽⁴⁾.

(1) محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، ك 1، دار الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2001، ص 116 – 117.

(2) إبراهيم الداوققي، أكراد تركيا، ط 2، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2011، ص 295.

(3) عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آذار 2003، ص 33-15.

(4) يوسف الشريف، الملف الكردي في تركيا..... عقد التاريخ و"بانوراما المستقبل"، تم النشر في 2019/10/20 (تم الدخول في 2020/5/6) رابط:

<https://m.aawsat.com/home/article/20octobre2019>

على أي حال، إنّ تركيا تُدرك أنّها من دون حل القضية الكردية لا يمكنها تحقيق حلمها بأن تكون قوة اقليمية أو دولية مؤثرة، وإنها لو كانت قد نجحت في حل قضيتها الكردية داخلياً وحوّلت الكرد من عدو الى حليف لكانت اليوم تتحكم في شمال سوريا وشمال العراق وتضغط على ايران أيضاً. لكن التيار القومي المسيطر على مشاعر الاتراك والذي يُغذيه أردوغان يحول دون ذلك، لأنّ الثمن برأي هذا التيار لتحويل الاكراد إلى حلفاء هو مطالبهم بحكم ذاتي بما يمهد مُستقبلاً للمطالبة بدولة مستقلة تنتزع ثلث أراضي الجمهورية التركية.

الفصل الثاني

الأكراد خلال الأزمة السورية

ساهمت نهاية الحرب الباردة بتشكيل مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية وإعادة بناء العديد من المفاهيم، ومن بين هذه المفاهيم نجد مصطلح الأزمة والذي يُعتبر من أكثر المصطلحات استخداماً في عصرنا الحالي الذي يمكن وصفه بعصر الأزمات. هذه الأزمات طالت كل جوانب الحياة سواء على المستوى الفردي من مواجهة الفرد لأزمات نفسية واجتماعية في حياته اليومية، أو على المستوى الوطني بمواجهة الحكومات والمؤسسات لأزمات سياسية واقتصادية، وكذلك والأهم على المستوى الدولي ببروز ما يُعرف بالأزمات الدولية.

لقد شهدت المنطقة العربية منذ أواخر العام 2010 وبداية العام 2011 تحولاً سياسياً وموجة من الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي اجتاح العديد من الدول العربية والذي تباينت تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية والثورة. هذه الاحتجاجات سُميت بثورات الربيع العربي التي طالت عدة دول عربية وإنطلقت من تونس مروراً بمصر وتفاعلت معها الشعوب العربية بما فيها الشعب السوري. فالأزمة السورية تُعتبر من أهم وأبرز ثورات الربيع العربي. هذه الثورة التي بدأت سلمية بشعارات مطالبة بالحرية والعدالة سرعان ما تدرجت فيها الأحداث وفقاً لما رسم له المخططون لها، حتى تحولت إلى فوضى عارمة بفعل التدخل الدولي والإقليمي وظهور التنظيمات المسلحة والارهابية، ما أدى إلى تعقيد الأزمة وتدمير الدولة السورية على كافة الصعد.

عاش الاكرد السوريون منذ بداية الأزمة السورية حالة من التردد والحذر إزاء المشاركة في التظاهرات التي اندلعت في العديد من المناطق السورية والتي طالبت بالحرية واسقاط النظام الحاكم. يعود هذا التردد والحذر بالدرجة الاولى الى الإنقسام داخل المجتمع الكردي واختلاف وجهات النظر بين الأحزاب والتنظيمات الكردية، وبالدرجة الثانية الى التحوّف الكبير من أن تكون المشاركة الكردية في الحراك الشعبي ذات انعكاسات سلبية على القضية الكردية والاكرد من جهة وعلى الإنتفاضة نفسها من جهة اخرى. لهذا السبب اقتصرت المشاركة الكردية بادئ الأمر على بعض التحركات الشبابية العفوية التي وجدت في الحراك فرصة للخروج والمطالبة بحقوقها ولتحسين وضعها القومي لكن سرعان ما تحوّلت هذه المشاركة الى مشاركة منظمة على

مستوى الاحزاب والمناطق الكردية كافة⁽¹⁾. إلا أن الأحزاب الكردية كان لها رؤى مختلفة للقضية الكردية، فبعضها كان يطرح فكرة الفدرالية، والبعض الآخر يرى أنّ الهوية السورية هي الإطار الصحيح لمعالجة المشروع السياسي الكردي.

يُمثّل أكراد سوريا ثاني أكبر مجموعة عرقية فيها، ويُقدّر عددهم ما بين مليون ومليونين نسمة، كما أن بعض المصادر المقربة من الأكراد ترفع تلك التقديرات الى نحو ثلاثة ملايين نسمة من أصل أكثر من 23 مليوناً من عدد سكان سوريا الاجمالي. أما بالنسبة لأماكن انتشارهم فهم موزعون بشكل أساسي على ثلاث مناطق ضمن الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا والعراق وهي: (2)

- منطقة الجزيرة (محافظة الحسكة)
- عفرين (شمال محافظة حلب)
- كوباني (عين العرب)

في هذا الفصل سنتحدث عن اسباب اندلاع الأزمة السورية وابرز الأطراف المشاركة فيها اقليمياً ودولياً وأهداف هذه الأطراف من هذه المشاركة(المبحث الأول). كما سنتناول وبشكل مفصّل مطالب الأكراد خلال الازمة وأهم الاحزاب الكردية التي كان لها دور كبير في تحريك القضية الكردية في سوريا، وابرز الجهات الداعمة لهذه القضية والمناهضة لها(المبحث الثاني).

(1) يوسف عبد الباقي صالح ، الإنفجار السوري: الهوية، الانتماء، الكرد، الدولة الوطنية والتسوية التاريخية ،ط1، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص273.

(2) احسين مرجي ،العامل الكردي في الأزمة السورية، 2011-2018، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية كلية الحقوق والعلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية، 2018، ص18-19

المبحث الأول: بداية الأزمة السورية وأسبابها

لقد تداخلت في الأزمة السورية مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتقاطعت فيها المصالح الإقليمية والدولية، حتى تحولت الحرب السورية من صراع داخلي على توزيع السلطة والثروة إلى حرب دولية أشبه بحرب عالمية ثالثة مُصَغَّرَة ومن أسوأ حروب القرن لما شهدته من دمار وقتلى وجرحى وتهجير. ولم تكن هذه الحرب محض صدفة أو بصورة أدق لم يكن تطورها وتمددتها محض صدفة، إنما جاءت نتيجة لتراكمات داخلية من جهة ولتدابير خارجية خُطِّط لها بشكل مدروس من قبل دول عدة من جهة أخرى.

الفقرة الأولى: بداية الأزمة والأطراف الفاعلة فيها

بعد نجاح أول ثورة شعبية عربية في تونس عام 2010، ومن ثم انتقال الثورة إلى مصر ورفع شعار "الشعب يريد اسقاط النظام"، دعا بعض الناشطون المعارضون السوريون إلى الخروج في تظاهرات احتجاجية في 4 و 5 شباط 2011 أمام مجلس الشعب للمطالبة بالحرية، غير أن السلطات السوريّة تنبعت لهذه الدعوات فسارعت لاحتوائها، فتواصلت مع بعض الشخصيات المعارضة السورية والكردية في الداخل لتضمن عدم انضمامها وبالفعل نجحت في ذلك⁽¹⁾. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحدّ، ففي 15 آذار 2011 بدأت الأزمة السورية، وذلك عندما أقدم عدد من التلامذة في درعا على كتابة شعارات مناهضة للنظام الحاكم في سوريا على جدران منازلهم ومدارسهم⁽²⁾، الأمر الذي دفع السلطات إلى اعتقال مفتعلي وكاتبتي هذه الشعارات دون الاكتراث لما أصاب بعض الدول العربية من جزاء ثورات الربيع العربي، وسرعان ماتطورت الأمور إلى احتجاجات شعبية مناهضة للنظام ومطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين⁽³⁾. تطورت الاحتجاجات بشكل كبير وانتشرت التظاهرات ولم تعد تقتصر على درعا فقط بل انتقلت إلى مناطق ومحافظات أخرى، وبدأت الأيدي الخارجية باستغلال ومساندة هذه التحركات⁽⁴⁾.

(1) كمال اديب، أزمة في سوريا انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت، 2013، ص 72.

(2) درويش صبر، سوريا تجربة المدن المحررة، الطبعة الأولى، دار رياض الرئيس، بيروت، 2015، ص 135.

(3) souhail belladi, la syrie de bashar al- assad, edution belin, paris, 2013, p95.

(4) عبدالله صالح، التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، منشورات الصفاق، بيروت، 2006، ص 375.

وعندما شعر النظام أنه سيفقد السيطرة لجأ إلى استخدام القوة، إلا أن استخدام الأسلوب القمعي لم يسهم في تقليص الاحتجاجات أو الحد منها بل على العكس كانت الاجراءات القمعية التي تقوم بها قوات الأمن تدفع الأمور إلى مزيد من ردّات الفعل الشعبية غير المتوقعة.

تحوّلت الأزمة بفعل تطور أحداثها وتسارعها إلى أزمة دولية وحالة خاصة في الصراع الاقليمي الدولي، فتوسع الأزمة بهذا الشكل السريع وتشعبها على مختلف المستويات جعل منها حالة منفردة، حيث تحولت فيها الأحداث والمواجهات من احتجاجات شعبية وصراعات سياسية داخلية بأبعاد اجتماعية واقتصادية إلى ما يشبه الحرب الأهلية بأبعاد دينية وطائفية، ما أدى إلى تمدد الأزمة من الاطار المحلي إلى الاقليمي والدولي.

لقد كان النظام السوري في بداية الأزمة مطمئناً لشبكة العلاقات التي تربطه ببعض الدول، فبالنسبة لدول الخليج مثلاً وخاصةً السعودية، كان قد تمّ توقيع مصالحة بين البلدين في قمة الكويت عام 2009. كذلك الأمر بالنسبة لتركيا، وذلك لأن السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الأزمة السورية شهدت مظاهر الصداقة وحسن الجوار بين البلدين. أضف إلى ذلك أن النظام السوري اعتبر أنّ الأزمة الاقتصادية التي تُعاني منها أوروبا ستمنعها من خوض الحرب السورية، وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التي كانت تعاني من آثار حربها على العراق وافغانستان بالإضافة إلى مشاكلها مع إيران بخصوص الملف النووي الايران⁽¹⁾. إلا أنّ كل ذلك لم يحل دون تدخل كل تلك الدول في الحرب السورية ووقوفها في وجه النظام، فالثورة السورية وبالرغم من أنها جزء من ثورات الربيع العربي إلا أنها الوحيدة التي تحولت من صراع داخلي إلى صراع نفوذ بين الدول الاقليمية، ومن ثم إلى صراع بين الدول والقوى العظمى (روسيا والصين من جهة، الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من جهة أخرى).

مع انتهاء العام 2011 وبداية العام 2012 تطورت الأحداث لتؤدي إلى سقوط مزيد من القتلى والجرحى، حيث جرى امداد المتظاهرين بالسلاح وارسال مقاتلين من الخارج عبر الدول المجاورة لسوريا وبخاصة عبر الحدود التركية والاردنية واللبنانية. لقد نفت سلطات هذه الدول في البداية ذلك، إلى أن أصبحت واضحة غير قابلة للانكار خاصةً في تركيا. كما وظهرت العديد

(1) مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس

من المنظمات الارهابية المعارضة لنظام بشار الأسد كجبهة النصرة المنتمية لتنظيم القاعدة التي دعت السوريين للجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري، ومن ثم بدأت أعداد هذه المنظمات بالتزايد بشكل كبير، وبالطبع كانت جميعها مدعومة من جهات خارجية اقليمية ودولية.

لقد انقسم الصراع على سوريا إلى معسكرين، الأول وهو المعسكر الهادف إلى الاطاحة بالنظام السوري والمدعوم اقليمياً من تركيا ودول الخليج ، ودولياً من الغرب والولايات المتحدة الاميركية. والثاني يهدف إلى المحافظة على الوضع في سوريا والمدعوم اقليمياً من ايران وحلفائها في العراق ولبنان (حزب الله) ودولياً من روسيا والصين. وفيما يشبه الحرب بالوكالة راح كل معسكر يدعم وكيله المحلي بكل الوسائل الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية.

أولاً: المعسكر الداعم للنظام

لقد اشتمل هذا المعسكر على الدول التالية:

1- روسيا:

منذ بداية الأزمة وشعور النظام بأنه بات في موقع الخطر، قام بتصوير الانتفاضة على أنها حركة اسلامية سنية هادفة لاسقاطه وإحلال نظام آخر مكانه عدوّ لروسيا، وذلك بهدف استقطاب الدعم الروسي، الأمر الذي دفع موسكو للمشاركة في الحرب من خلال دعم التيار الإسلامي الشيعي الذي تقوده إيران في مواجهة التيار الاسلامي السني الذي تقوده تركيا ودول الخليج خاصة السعودية⁽¹⁾. وقفت روسيا إلى جانب النظام على الصعيدين السياسي والعسكري، سياسياً وقفت روسيا في وجه الولايات المتحدة الأميركية في مجلس الأمن من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) تجاه كل القرارات التي تدين أعمال النظام السوري، أما عسكرياً فقدمت روسيا الأسلحة والأعتدة للجيش السوري النظامي، وكان لتدخل روسيا العسكري أثر بالغ الأهمية

(1) مروان قبان، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا، مرجع سابق، ص 16.

خاصةً عندما بدأ النظام السوري يشهد سقوطاً دراماتيكياً بعد سيطرة المنظمات الارهابية على جزء كبير من الأراضي السورية⁽¹⁾.

إن الدعم الروسي لسوريا يعود بالدرجة الأولى لكون سوريا شريكاً استراتيجياً مهماً لروسيا يمنحها القدرة على منافسة الولايات المتحدة والغرب، وبالتالي تذكير العالم كله بأنها عادت بقوة إلى المسرح الدولي، وأن زمن الأحادية القطبية قد عفا عنه الزمن. أضف إلى ذلك أن سوريا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسمح لروسيا بإقامة قواعد عسكرية لها على أراضيها، لذا كان الموقف الروسي واضحاً جداً من الحرب السورية، فروسيا لا يمكنها القبول بقلب نظام الحكم وإحلال نظام بديل عنه متحالف مع السعودية وقطر وتركيا والغرب ومعادٍ لها ولايران.

2- الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية كان تدخلها بادئ الأمر مقتصرًا على دعم حزب الله اللبناني بالأعتدة والسلاح أثناء مشاركته في الحرب السورية، فحزب الله يُعتبر حليفاً قوياً للنظام السوري، فهو عندما شعر أن شرارة الحرب من الممكن أن تصل إلى لبنان خاصةً بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" واعلانها عن نية الوصول إلى البحر المتوسط شمال لبنان، أعلن الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله أن تدخله في سوريا سيكون لحماية لبنان، وأن حربه في سوريا هي بمثابة حرب استباقية دفاعاً عن لبنان⁽²⁾.

تحول الدعم الإيراني لحزب الله فيما بعد إلى مشاركة فعلية لايران في الحرب على الأراضي السورية وذلك من خلال إرسال عناصر من الحرس الثوري الإيراني لمساندة الجيش السوري النظامي، وقد اتسم الموقف الإيراني منذ بداية الازمة بالإنحياز التام، وتمثل هذا الانحياز بالدعم والمساندة للنظام السوري على كافة الأصعدة. فإيران اعتبرت أن كل ما يحدث في سوريا هو ليس احتجاجات شعبية نابعة من الداخل وحسب، بل هي مؤامرة مدبرة من أطراف خارجية أميركية-أوروبية-إسرائيلية، هدفها القضاء على سوريا وتدميرها كونها من أهم دول الممانعة، فمن خلالها يمكن إضعاف الدور الإيراني في المنطقة وتقويضه وبالتالي الوقوف في وجه

(1) عادل حيدر، الأزمة السورية وتداعياتها السياسية على لبنان، رسالة غير منشورة أعدت لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، بيروت، 2017-2018، ص 28.

(2) ايليا روغانتشوف، مشروع داعش على وشك الانهيار، الديار، العدد 10206، بيروت، 2017/9/29، ص 110.

المساعدات والامدادات لحركات المقاومة لكل من لبنان وفلسطين عبر الجسر السوري ،ما يسهم في فرض العزلة على ايران وحلفائها في المنطقة وهذا ما لم ولن تقبل به ايران أبداً⁽¹⁾.

3- الصين:

بالرغم من أن الصين تُركّز في سياستها الخارجية على التجارة والنفط بشكل كبير، إلا أنها شاركت في الحرب السورية ودعم النظام السوري غير مكترثة لما سيؤثر على مصالحها مع الغرب وذلك من خلال استخدامها الفيتو إلى جانب الفيتو الروسي ضد القرارات الدائمة للنظام السوري. بالطبع هذا الدعم الصيني لم يكن سوى لكسر شوكة الولايات المتحدة من جهة ولدعم المحور الذي تقوده ايران اقليمياً من جهة أخرى سيما وأن ايران لها أهمية كبيرة بالنسبة للصين باعتبارها من أكبر وأهم موردي النفط لها وتربطهما علاقات عديدة في هذا المجال⁽²⁾.

ثانياً: المعسكر المناهض للنظام السوري

يشتمل هذا المعسكر على العديد من الدول أبرزها:

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

شكلت التحديات والتحويلات التي شهدتها المنطقة العربية عائقاً كبيراً أمام الولايات المتحدة وأربكت مصالحها وحساباتها، لذلك اتّسم سلوك الولايات المتحدة تجاه تلك التحويلات بالتفاوت وفقاً لتحقيق مصالحها وبناءً على عاملين أساسيين هما: أمن اسرائيل والنفط.

عندما بدأت الأزمة السورية كانت الولايات المتحدة منشغلة بموضوع الانسحاب من العراق ومواجهة الأزمة الاقتصادية التي شلت اقتصادها، لذلك اتّسم موقفها بادئ الأمر بالارتباك والحذر، معتبرةً أن دخولها في الحرب السورية سيكلفها الكثير من الخسائر، لذا وجدنا أن ادارة ترامب اعتمدت الصبر في تعاطيها مع الأزمة⁽³⁾، فقامت بمراقبة سلوك النظام وردود الفعل الشعبية واقتصر تدخلها على تصويتها في مجلس الأمن وفرض عقوبات اقتصادية على بعض

(1) سهام فتحي، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2012-2013، رسالة مقدمة استكمالاً لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر، غزة، 2015، ص 94.

(2) مروان قبان، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية:دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا، مرجع سابق، ص 18-19.

(3) المرجع نفسه، ص 18-19.

المسؤولين السوريين والمطالبة بإجراء الإصلاحات وصولاً إلى دعوة الرئيس بشار الأسد إلى التنحي⁽¹⁾. ومع ظهور المنظمات الارهابية كالدولة الاسلامية في العراق والشام، وجدت الولايات المتحدة أن تدخلها عسكرياً أمراً لا مفرّ منه وذلك تحت ذريعة محاربة المنظمات الارهابية، مع العلم أن هذه المنظمات لم تكن سوى صناعة غربية الهدف منها تعقيد الأزمة وتحويل سورية إلى ساحة حرب. قامت الولايات المتحدة بدعم كل حركات المعارضة السورية باعتبار أن النظام السوري يقوم بأعمال منافية للانسانية ولا بد من دعم كل من يريد محاربتة.

إن الدعم الغربي للمعارضة السورية وخاصةً دعم الولايات المتحدة وفقاً لتأكيد الكاتب الفرنسي جان بيار استيفال، لم يكن مستنداً إلى أية رغبة في الإصلاح أو أي شعور بالانسانية⁽²⁾. وهنا يأتي التساؤل عما إذا كانت مبادئ العدالة والانسانية هي التي بررت للغرب تدخله في الصراع السوري فلماذا لم تتم إثارة هذه الهواجس النبيلة في دول أخرى حيث حقوق الانسان مغتصبة أكثر مما هي عليه في سوريا ؟

دون الدخول في تفاصيل التدخل الأميركي يمكن القول أن الهدف الأبرز لواشنطن من حربها ضد سوريا أو بالأحرى ضد النظام الحاكم هو اعادة تشكيل موازين القوة الاقليمية والدولية بما يخدم مصالحها ومكانتها. فإقليمياً يُمثل الصراع في سوريا فرصة لمواجهة ايران ، فهي تعتبر أنها عندما تتجح في اضعاف النظام تستطيع تقوية موقفها التفاوضي مع ايران في العديد من القضايا وعلى رأسها الملف النووي الايراني⁽³⁾، أما دولياً فهي تريد منافسة وإضعاف عدوّها التقليدي روسيا خاصةً فيما يتعلق بموضوع النفط، لذا وجدنا الولايات المتحدة من الداعمين للمقاتلين الأكراد المتواجدين في المناطق الغنيّة بالنفط خاصةً في محافظة دير الزور والتي تشكّل خزاناً للنفط والغاز، لهذا السبب كانت روسيا تُصرح دوماً أن هدف أميركا من تواجدها في سوريا هو ليس لمكافحة الارهاب وإنما الاستيلاء على الأصول الاقتصادية لسوريا⁽⁴⁾.

(1) عزمي بشارة، سوريا درب الآلام والحرية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 468-469.

(2) Jean Pierre Estival, *la tragedie syrienne :revolt populaire ou complot internationale*, l'armatan ,paris, 2013, p 161

(3) مروان قبيلان، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية:دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا، مرجع سابق، ص 13- 1

(4) لا كاتب، هل بدأت روسيا واميركا معركة شد الحبل بسوريا؟ نشر في تاريخ 2018/2/8، (تم الدخول في 2020/3/2) على الرابط

<https://www.aljazeera.net/neys/reportsandinterview/2018/2/8>

2- تركيا:

منذ بداية ما يسمى بثورات الربيع العربي، حاولت تركيا اتخاذ موقف المحايد من أجل المحافظة على أجواء الاستقرار وحتى لا تتأثر العلاقات التي بنتها والمصالح الاقتصادية التي طوّرتها مع البلدان العربية، الأمر الذي وضعها أمام تحدي كبير وهو الاختيار بين الشعوب وحكامها، بالإضافة إلى تحدي التوفيق بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية الجيدة مع الأنظمة العربية في المنطقة وبين واجب دعم دول الربيع خصوصاً وأن تركيا كانت تسوّق لنفسها على أنها إحدى أهم الديمقراطيات الرائدة في المنطقة ونموذج اسلامي اقتصادي يمكن تعميمه.

مع تأزم الأوضاع في سوريا، وفقدان الأمل بحصول تجاوب من النظام السوري لوقف العنف، بدأت الحركات الاحتجاجية تطالب بتدخل دولي واقليمي، وبدأ المحتجون اللّعب على الوتر الطائفي لدفع الدول الاسلامية للوقوف إلى جانبهم وعلى رأسها تركيا، حيث قام المحتجون برفع الأعلام التركية وصور الرئيس رجب طيب اردوغان وذلك بهدف دفع أقدرة للتدخل وحماية الانتفاضة⁽¹⁾.

لقد جاء التحرك التركي تجاه سوريا بحساب وحذر، فالعلاقات التركية مع سوريا فائقة الأهمية والحساسية، حيث تُعتبر سوريا ركيزة الدبلوماسية التركية في منطقة المشرق العربي، لذا وجدنا الموقف التركي اتّسم بادئ الأمر بالتصعيد التدريجي اعتقاداً منه أنه بالامكان التأثير في النظام ودفعه نحو التغيير. حاولت تركيا جاهدة اقناع النظام بإجراء تغييرات تشريعية ودستورية جوهرية تسمح بحصول تحول تدريجي نحو الديمقراطية، وبالتالي حلّ الأزمة حلاً سلمياً بأقلّ الخسائر الممكنة⁽²⁾. لكن وعندما باءت هذه المحاولات بالفشل، قامت تركيا بتغيير لهجتها تجاه الرئيس بشار الأسد وبدأت بتفعيل أوراق الضغط ضد سوريا، وطالبت الأسد بالتحتي، كما أنّها أصبحت ملجأ للجيش السوري الحر الذي ضمّ عدد كبير من الضباط والعناصر المنشقين عن الجيش السوري النظامي، وأصبحت تركيا منذ ذلك الحين المحطة الرئيسية لدخول المسلحين من كافة أنحاء العلم إلى سوريا⁽³⁾.

(1) مروان قبيلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا، مرجع سابق، ص 9.

(2) سهام فتحي، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2012-2013، مرجع سابق، ص 80-81.

(3) كمال أديب، أزمة في سوريا انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي، مرجع سابق، ص 82.

لقد كان التدخل التركي في سوريا يهدف لتحقيق جملة من المصالح، فمن خلال تغيير النظام الحاكم تستطيع تركيا على الصعيد السياسي ومن خلال احتضانها للثورة والتيارات الاسلامية المعارضة أن تحصل على مكانة مهمة لها تستطيع من خلالها التحكم في مستقبل سوريا في حال تمكنت تلك التيارات من الوصول إلى السلطة. أضف إلى ذلك أن سوريا تُشكل على الصعيد الاقتصادي ممراً مهماً للتجارة التركية، لذا فإن وجود نظام جديد صديق وحليف لها سيساهم في توسيع تجارتها الخارجية⁽¹⁾. أخيراً والأهم من كل ذلك هو محاربة المشروع الكردي والذي يُعتبر من أكثر القضايا حساسية بالنسبة لتركيا، وهذا ما سوف نتحدث عنه بالتفصيل في المبحث التالي من هذا الفصل.

3- دول الخليج:

بالنسبة لدول الخليج، فقد تفاوتت مواقفها من الأزمة السورية، لكن بشكل عام يمكن القول أن دول الخليج ومنذ بداية الأزمة دانت أعمال النظام السوري وطالبته مراراً بالتراجع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين. لقد مرّ الموقف الخليجي من الأزمة السورية بعدة محطات، ففي البداية تم المطالبة بإجراء الإصلاح والحوار، ثم نزع الشرعية عن الأسد ودعوته إلى التنحي وصولاً إلى المطالبة بالتدخل الدولي وتسليح المعارضة.

على أي حال، إنّ الأزمة السورية احتلت موقعاً مهماً في قضايا مجلس التعاون الخليجي لا سيما وأن لهذه القضية تأثير كبير على مستقبل واستقرار أمن دول الخليج. أضف إلى ذلك أن دخول ايران إلى خط المواجهة حول الصراع إلى صراع طائفي بين دول متزعمة للعالم الاسلامي السني وخاصة السعودية، ودولة متزعمة للتيار الاسلامي الشيعي وهي ايران. لذا فإن موقف دول الخليج ما كان ليكون بذات القدر من التشدد والحدة لولا دخول ايران، حيث تعتبر دول الخليج أن ايران تهدف من خلال تدخلها إلى تقوية نفوذها وانشاء هلال شيعي تستطيع من خلاله التحكم بالمنطقة.

(1) مروان قبان، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا، مرجع سابق، ص 22-23.

الفقرة الثانية: أسباب الأزمة

إنّ دوافع الاحتجاج في سوريا ومسبباته متشابهة بنيوياً مع الثورات العربية الأخرى، فالشعب السوري يُنشد الحرية والكرامة ويتوق إلى المواطنة وحقوق المواطن، وحاله في ذلك حال الشعوب العربية كافة، لكن الفارق الرئيسي في ثورته يكمن في خصوصية مجتمعه المركّب دينياً، طائفيّاً، وقومياً.

لم يكن لاندلاع الأزمة السورية سبباً واحداً فحسب، بل مجموعة من الأسباب، منها ما يتعلّق بالوضع الداخلي للدولة السورية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومنها ما يتعلّق بالوضع الخارجي المرتبط بسياسات الدول ومصالحها، ولو أن انفجار الأزمة السورية كان مقتصرًا فقط على الأسباب الداخلية لما كانت الأحداث وصلت إلى هذا الحدّ، فالعوامل الخارجية التي كان لها الدور الكبير في الأزمة السورية هي التي ساهمت في اطالة عمر الأزمة وتعقيدها ذلك أن مصالح الدول تتطلّب هذه الاطالة والتعقيد.

لقد انقسمت أسباب الأزمة السورية إلى قسمين داخلية وخارجية، وفيما يلي عرض لأبرز هذه الأسباب.

أولاً: الأسباب الداخلية

لقد تداخلت مجموعة من العوامل الداخلية التي لها الأثر في انتفاضة الشعب السوري، هذه العوامل يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

العامل الاقتصادي:

لقد تمثّل هذا العامل بتزايد مستوى البطالة وتدهور الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، وتدهور المستوى العلمي وانخفاض الدخل الفردي. وبحسب الخبراء الاقتصاديين فإنّ ذلك يعود إلى التعقيدات الادارية والقوانين البالية، أضف إلى ذلك أن الضغط السكاني كان له أيضاً دوراً في تشكيل عائق أمام السلطات على توفير الخدمات الاجتماعية⁽¹⁾. ففي العام 2005 واجهت سوريا أزمة اقتصادية خانقة وذلك لعدة أسباب أبرزها العقوبات

(1) كمال أديب، أزمة في سوريا انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي، مرجع سابق، ص 204.

الاقتصادية الأميركية⁽¹⁾ والتي تلتها وصفة صندوق النقد الدولي عام 2006، وهي الوصفة التي فرضت على سوريا انتهاج سياسات اقتصادية نقدية تمثلت بالغاء الدعم وتقليل الانفاق على الخدمات⁽²⁾. ولا يمكن أن ننسى أيضاً عودة العمالة السورية من لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري والتي زادت الوضع الاقتصادي تعقيداً أكثر فأكثر.

العامل الطائفي:

تمثل هذا العامل بشكل أساسي في كون أن الطائفة العلوية وبالرغم من أنها تشكل نسبة ضئيلة من مجموع مسلموا سوريا إلا أنها المسيطرة على القسم الأكبر من الهيئات الحكومية، لذا فإنّ الغالبية المحكومة كانت ترغب دوماً في الحصول على تمثيل أفضل داخل الحكومة، فوجدت في اندلاع الثورة فرصة للتعبير عن مطالبها في التمثيل الحكومي والاداري⁽³⁾.

العامل السياسي:

لعبت الأجواء السياسية التي كانت سائدة في سوريا دور بالغ الأهمية في إحتقان المجتمع بشكل كبير، ويعود ذلك إلى حصر السلطة في سوريا بشخص الرئيس وتقده الكامل بها واحتكاره العمل السياسي، واعتبار حزب البعث هو الحزب الوحيد الحاكم بحسب المادة الثامنة من الدستور السوري، وبالتالي وضع خطوط حمراء أمام عمل باقي الأحزاب⁽⁴⁾.

أضف إلى ذلك السيطرة المطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع وإسناد الوظائف المهمة في المؤسسات والوزارات إلى أعضاء حزب البعث، وجعل أجهزة الأمن وصية على جميع أجهزة

(1) ، كمال أديب، أزمة في سوريا انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي، مرجع سابق، ص 210.

(2) جاك أوسي، قراءة ومعايشة للأسباب التي أدت للازمة السورية، 2013/4/6، تم الدخول في 2020/3/1 على الرابط التالي:

<https://www/m.ahewar.org/s.asp?aid=3546901&r=0>

(3) لا كاتب، الأسباب الخفية للصراع في سوريا، نشر في 14 آب 2016، (تم الدخول بتاريخ 2020/3/5) على الرابط:

<https://addyar.com/article/1219727> - سوريا - للصراع - في

(4) مجموعة مؤلفون، إلى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2013، ص 210.

الدولة ومؤسساتها بما فيها التشريعية والتنفيذية، كل ذلك ساهم في تهميش الحياة السياسية وانتشار الفساد وتجاوز القوانين وتكريس ثقافة الولاءات السياسية⁽¹⁾.

ثانياً: الأسباب الخارجية

ارتبط اندلاع الأزمة السورية بشكل كبير بظاهرة ثورات الربيع العربي، فالشعب السوري ومنذ بدء هذه الثورات التي طالت العديد من الدول العربية كان يواكب باهتمام ما يحدث ووجد أنه بإمكانه تطبيق هذه التجربة في بلاده، حيث اعتبر أن مثل هذه التجربة ستكون فرصة للتعبير عن كل المطالب والرغبات التي يريد تحقيقها. كما أن نجاح ثورتي تونس ومصر وبعدهما ليبيا واليمن والاطاحة برؤساء هذه الدول شكّل دافع أكبر للشعب السوري لخوض تجربة الربيع العربي.

إذاً لقد كان لثورات الربيع العربي مساهمة ودور فاعل في تفجير الأزمة السورية، لكن هذه الثورات لم تكن السبب الخارجي الوحيد، بل ان هناك جملة من الأسباب التي لعبت دوراً جوهرياً في ذلك. هذه الأسباب ربما هي خفية لدى البعض، إلا أنها في الواقع كانت وراء كل ما حدث ويحدث في سوريا، كما أن لهذه الأسباب دوراً في تمديد الأزمة وإطالة عمرها وتحولها من صراع داخلي كان من الممكن معالجته ببعض الإصلاحات والتغييرات في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى صراع دولي جعل من الأزمة السورية ساحة حرب.

لقد ارتبطت الأسباب الخارجية بكل ما يحيط بالمنطقة العربية من مشاكل وصراعات، وفيما يلي عرض لأبرزها:

- ملف الصراع العربي _الاسرائيلي، فسوريا تُعتبر من أبرز الدول في المنطقة التي سعت لتحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل، وقامت من أجل ذلك بالتحالفات الرامية لتحقيق التحرير، ولعلّ هذا ما دفع بعض الدول المهمة بأمن وسلامة اسرائيل وخاصةً الولايات المتحدة إلى اعتبار النظام السوري عدواً لدوداً لا بد من اضعافه والتخلص منه.

(1) مجموعة مؤلفون، خلفيات الثورة:دراسات سورية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2013، ص 44-45.

- رغبة اسرائيل الدائمة بتفتيت الدول المعارضة لها إلى كيانات مذهبية وعرقية متناحرة، الأمر الذي يساعدها في السيطرة عليها⁽¹⁾. وما يؤكّد ذلك قيام اسرائيل بتقديم الدعم للمسلحين أثناء الحرب السورية واستقبال جرحى المنظمات الارهابية في مستشفياتها، فإسرائيل تهدف دوماً إلى اضعاف الجيوش العربية المناهضة لها ، فهي مثلاً استطاعت اضعاف الجيش العراقي أثناء قيام حليفها اميركا باحتلال العراق عام 2003، وكذلك نجحت في ابعاد الجيش المصري عن مواجهتها بموجب اتفاقية كامب دايفيد، لذا لم يعد لديها هدف سوى اضعاف الجيش السوري، فكانت الأزمة السورية الفرصة الذهبية لتحقيق ذلك⁽²⁾.

- الرفض السوري الدائم لمطالب الولايات المتحدة بإقفال مكاتب حماس والجهاد والمنظمات الفلسطينية، بالإضافة إلى أن الخطاب السوري العدائي ضد اسرائيل كان يشكل أمراً مستفزاً للولايات المتحدة ولإسرائيل في آنٍ معاً⁽³⁾.

- تحالف سوريا مع الجمهورية الاسلامية الايرانية ومساندتها لحزب الله في لبنان وبالتالي تشكيل محور المقاومة وعدم الرضوخ للرغبة الاميركية-الاسرائيلية بفك التحالف مع هذا المحور .

- مشاركة سوريا في مقاومة القوّات الأميركيّة على الأراضي العراقية أثناء احتلال اميركا للعراق عام 2003، حيث اعتبرت سوريا أن مشاركتها هي بمثابة حرب استباقية منعاً لدخول تلك القوات إلى الأراضي السورية⁽⁴⁾.

- النفط والغاز: للنفط والغاز دور لا مثيل له في اشعال فتيل الأزمة، ففي مقابلة للرئيس السوري بشار الأسد مع قناة آر تي باللغة الانكليزيّة، صرّح أنّ موافقة سوريا على مد انبوب نفط وغاز إيراني ممتد من الشرق إلى الغرب يمزّ بالأراضي العراقية ثم السورية، ساهم بشكل كبير في تفجير الأزمة⁽⁵⁾، حيث اعتبرت اميركا أن وصول النفط والغاز الايراني إلى شواطئ المتوسط

(1) كمال أديب، أزمة في سوريا انفجار الداخل وعودة الصراع الدولي، مرجع سابق، ص 238.

(2) عادل حسن حيدر، الأزمة السورية وتداعياتها السياسية على لبنان، مرجع سابق، ص 24.

(3) سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، الطبعة الثانية، دار الفرابي، بيروت، 2016، ص 17.

(4) ميشال سورا، سوريا الدولة المتوحشة، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017، ص 170.

(5) مقابلة للرئيس بشار الأسد باللغة الانكليزية مع قناة آر تي، 11 نوفمبر 2019 متوفرة على الرابط التالي:

سيقبل كل معادلات القوة والثروة، كما أن دولاً خليجية كان لها اليد في صنع هذا الأنبوب خاصةً قطر والسعودية ، حيث عرضت هذه الأخيرة مليارات الدولارات على سوريا لمنع هذا الأنبوب.

المبحث الثاني: الأكراد خلال الأزمة

منذ بداية الأزمة السورية وجدنا أن الحركة الكردية حاولت في الأشهر الأولى من انطلاق التظاهرات السعي لحلّ الأزمة حلاً سلمياً يُرضي جميع الأطراف، فقامت حينها باطلاق مبادرة سُميت بالمبادرة الكردية وذلك في 14 نيسان 2011. لقد طالبت هذه المبادرة بضرورة ادخال اصلاحات إلى جميع المجالات وإحداث تغيير ديمقراطي يلغي سياسة الحزب الواحد ويُقر بالتنوعية الحزبية والتنوع السياسي والثقافي والقومي...⁽¹⁾

كما وطالبت هذه المبادرة ايضاً ب:

- حل القضية القومية للشعب الكردي.
- اعطاء المناطق الكردية الاهتمام اللازم.
- تأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في سوريا.
- السماح للأحزاب والتيارات السياسية بممارسة عملها.
- السماح بالاحتجاجات السلمية⁽²⁾.

يتضح من مجمل هذه المطالب أن الحركة الكردية حاولت استغلال الوضع القائم لطرح مطالبها كخطوة اولى للوصول الى حل لأزمتهما العالقة منذ عقود من الزمن. لكن ومع تطور الأحداث وازدياد وتيرة العنف والافتتال وانزلاق الثورة الى الصراع المسلح بين المعارضة والنظام وظهور تيارات متعددة على الساحة السورية كل منها مدعوم من جهة معينة لم يعد لهذه المبادرة أية أهمية، الامر الذي ادى الى خروج الحركة الكردية من لعب دور الوسيط لتلعب فيما بعد

(1) مجموعة مؤلفين، خلفيات الثورة دراسات 4 سورية، الطبعة الاولى، المركز العربي للدراسات والابحاث، بيروت، 2013، ص 362.

(2) المرجع نفسه، ص 364.

ادواراً اخرى⁽¹⁾. ومنذ ذلك الحين شهد الشارع الكردي انقساماً بين تيارين كرديين سيطرا على المشهد الكردي طيلة الازمة السورية وكان لهما ادواراً بارزة خلالها هذين التيارين هما:

- حزب الاتحاد الديمقراطي

- المجلس الوطني الكردي

في هذا المبحث سنقوم بإلقاء الضوء على هذين التيارين وعلى مشاريع كل منهما وعلى الجهات الداعمة لهما وعلاقة كل منهما بالنظام الحاكم والاطراف الخارجية، بالإضافة الى علاقتهما ببعضهم البعض وأبرز المسائل الخلافية بينهما والتي كان لها دور كبير في عرقلة المشروع الكردي.

الفقرة الاولى: حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)

تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي عام 2003 في جبل قنديل في العراق كفرع سوري لحزب العمال الكردستاني (ppk)، وقد شكّل هذا الحزب امتداداً طبيعياً لفكر وسياسات حزب العمال وما يؤكد ذلك هو انتماء الحزب الى اتحاد الجاليات الكردية التي تعتبر حزب العمال الكردستاني جزءاً مهماً منها الى جانب العديد من الأحزاب الكردية الأخرى في العراق وايران وسوريا، وجميع هذه الأحزاب وعلى رأسها حزب الاتحاد الديمقراطي تلتزم بالبرنامج الايديولوجي لعبدالله اوجلان⁽²⁾.

كان حزب الاتحاد الديمقراطي من الأحزاب الكردية المحظورة داخل سوريا كونه تابع لحزب العمال الكردستاني المُصنّف كمنظمة اهابية ، فكانت علاقته بالنظام السوري سيئة جداً اذ تعرّض الحزب للعديد من حملات الملاحقة والاعتقال لقياداته⁽³⁾ ، حتى انه تم نفي زعيمه صالح مسلم الى خارج البلاد. لكن ومع بدء الازمة عام 2011 تغيرت هذه العلاقة رأساً على عقب

(1) مجموعة مؤلفين، خلفيات الثورة دراسات 4 سورية، المرجع السابق، ص366.

(2) لا كاتب، الصعود الهش لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd، تقرير الشرق الأوسط، رقم 151، 8 أيار 2014، ص 5.

(3) لا كاتب، حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري شراكة ام صراع، جسور للدراسات، تقرير تحليلي، شباط 2017 ص 9.

حيث عاد صالح مسلم إلى البلاد دون ان يواجه أية معوقات كما واستطاع حزبه استعادة نشاطاته بحرية الأمر الذي اثار شكوك الكثيرين حول ذلك⁽¹⁾ .

لعب حزب الاتحاد دوراً بارزاً خلال الأزمة ولمع اسمه بشكل كبير في الساحة الكردية واستطاع خلال فترة وجيزة خلق قاعدة شعبية لا مثيل لها. وبالرغم من الشكوك وعلامات الاستفهام حوله لجهة علاقته بالنظام إلا انه كان يؤكد دائماً انه يتبع منهجاً خاصاً به وخطاً ثالثاً مستقل عن النظام وعن المعارضة في أن معاً وأن هدفه الوحيد الدفاع عن الأكراد وعن حقوقهم⁽²⁾، إلا ان ممارساته فيما بعد كشفت بشكل واضح أنه يتبع الاعتدال تجاه النظام السوري مقابل موقف متشدد تجاه كل الفصائل المعارضة حتى الكردية منها والمتمثلة بالمجلس الوطني الكردي والذي سنتكلم عنه بشكل مفصل في الفقرة الثانية من هذا المبحث.

مع اشتداد الأزمة السورية في أواخر العام 2011 وفقدان النظام لسيطرته على بعض المدن السورية التي استطاعت المعارضة والمليشيات المسلحة من السيطرة عليها اضطر النظام السوري لسحب قواته من المدن الكردية شمال سوريا ونقلها الى مناطق أخرى لكنه أبقى على حامية له في القامشلي. استغل حزب الاتحاد الديمقراطي الوضع القائم فأرسل مقاتليه الى الحدود السورية - التركية لملئ الفراغ الذي تركه النظام كما أرسل مقاتلين أيضاً الى المناطق الكردية في حلب ورفعوا أعلام الحزب والعلم الكردي في أماكن تواجدهم⁽³⁾.

في العام 2012 شكل حزب الاتحاد الديمقراطي مجلساً أطلق عليه اسم "مجلس غربي كردستان" كما وتم اجراء انتخابات أدت لبروز سلطة عسكرية لهذا المجلس سُميت ب "وحدات الحماية الشعبية" التي أصبحت الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي⁽⁴⁾. وفي تشرين الثاني من العام 2013 تم تشكيل حكومة انتقالية في ثلاث مناطق في شمال سورية وهي: ⁽⁵⁾

(1) لا كاتب، الصعود الهش لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd ، مرجع سابق، ص4.

(2) لا كاتب، تحت الحكم الكردي الانتهاكات الخاضعة الإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، تقرير ليهيومن رايتس ووتش، حزيران 2014 ، ص 10.

(3) ريز ارليخ، داخل سوريا قصة الحرب الأهلية وعلى العالم ان يتوقع ترجمة رامي طوشان، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم، ناشرون 2015 ، ص194.

(4) كمال كباري، سيف الدين دادي، المسألة الكردية وتأثيرها على الامن القومي العربي، مرجع سابق، ص16.

(5) لا كاتب، تحت الحكم الكردي الانتهاكات المناطق الخاضع لإدارة حزبالاتحادي الديمقراطي في سوريا، مرجع سابق، ص 11.

- عفرين
- عين العرب (كوباني)
- الجزيرة

هذه المناطق الثلاثة عُرفت باسم "غربي كردستان" أو "روجافا" وكان الهدف من تشكيل هذه الحكومة هو تحقيق الإدارة الذاتية للأكراد داخل سوريا. وبعد شهرين من تشكيل الحكومة الانتقالية تم الاعلان عن الإدارة الذاتية في غربي كردستان وقد وعدت الأحزاب التي شكلت هذه الادارة وعلى رأسها حزب الاتحاد أن هذه الادارة ستعمل بموجب حكم ديمقراطي يحفظ حقوق الجميع في هذه المناطق سواء الأكراد او الآشوريين أو حتى العرب⁽¹⁾. وضمن هذه الادارة تم تشكيل 22 مجلساً في كل منطقة من المناطق الثلاثة لتولي مهام التعامل مع الامن الداخلي والعدالة والعلاقات الخارجية والصحة والشؤون الانسانية وغيرها من الشؤون الادارية، أما المسائل الأمنية فكانت بقيادة وحدات الحماية الشعبية⁽²⁾.

يُعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي ان الإدارة الذاتية المحلية والمساواة الاجتماعية اللتين يهدف اليهما يشكلان الأساس الوحيد لمجتمع ديمقراطي حقيقي كما يؤكد أن مشروعه يختلف عن مشروع بقية الأحزاب الكردية الأخرى التابعة للمجلس الوطني الكردي، فهو مشروع لا علاقة له بفكرة الانفصال أو تأسيس اقليم فدرالي كردي فقط وهو يرفض فكرة وجود سلطة مركزية تحكم منطقة متنوعة عرقياً. وفي هذا الصدد يقول أحد اعضاء الحزب "الفكرة التقليدية للفدرالية ستقضي على شريحة كبيرة من الأكراد الذين يعيشون خارج حدود المنطقة ذات الغالبية الكردية في حلب أو دمشق على سبيل المثال والنموذج الذي أقامه اقليم كردستان العراق ليس شاملاً فهو ترك شريحة كبيرة من الأكراد في مناطق متنازع عليها، إضافةً الى ذلك فإن الدولة المركزية المستندة إلى منطقة جغرافية تفشل في كل مكان ولقد توقع اوجلان هذا قبل 20 عام وفي ذلك الحين الجميع سخر منه"⁽³⁾.

(1) ريز ارليخ، داخل سوريا قصة الحرب لاهلية وعلى العالم ان يتوقع، مرجع سابق، ص 195.

(2) لا كاتب، تحت الحكم الكردي الانتهاكات المناطق الخاضع لادارة حزبالاتحادي الديمقراطي في سوريا ،مرجع سابق، ص11.

(3) لا كاتب، الصعود الهش لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd، مرجع سابق ص 8.

إنّ الانجازات التي استطاع حزب الاتحاد الديمقراطي تحقيقها ما كانت لتحصل لولا علاقته الجيدة بالنظام السوري، فالتسهيلات التي منحها هذا الأخير له لعبت دوراً كبيراً في نجاحاته، فكيف هي اذاً طبيعة العلاقة بين الجانبين؟

بعد ان كانت العلاقة بين النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي متوترة قبل اندلاع الأزمة حيث كان يتم كما سبق وذكرنا اعتقال الناشطين والتضييق على نشاطات الحزب، بدأت هذه العلاقة تأخذ منحاً جديداً مع بداية الأزمة السورية، فقد وجد الطرفان أن مصالحهما مشتركة تقريباً. بالنسبة للنظام فهو بحاجة لتنظيم كردي قوي حليف له، حزب لا علاقة له لا بالمعارضة ولا بأطراف خارجية اقليمية، فالنظام يعتبر أن تحسين علاقته مع حزب الاتحاد الديمقراطي سيساهم في تحييد المناطق الكردية عن الثورة السورية فهذا الشكل يتضح للجميع ان هذه الثورة هي ثورة طائفية وليست ثورة كل الشعب السوري⁽¹⁾. أما بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي فهو استطاع من خلال تحسين علاقته بالنظام تحقيق مكاسب عديدة على عدة أصعدة⁽²⁾:

عسكرياً: استطاع حزب الاتحاد تأسيس وحدات الحماية الشعبية دون أن يتعرض لأي مواجهة من قبل النظام، حتى أنه حصل على تسهيلات في هذا المجال جعلته يمسك بزمام الأمور في المنطقة المتواجدين فيها، وبالطبع هدف النظام من ذلك هو محاربة الفصائل المعارضة والوقوف في وجه التنظيمات الكردية المعارضة عن طريق القوة العسكرية الكردية التابعة للحزب.

سياسياً: تم السماح للحزب بنشر أفكاره ودخول كوادره بحرية إلى الأراضي السورية

اقتصادياً: مُنح الحزب حرية التصرف بحقول النفط المتواجدة في منطقة الجزيرة، الأمر الذي سمح له بتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة كما تم منحه أيضاً مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التابعة للدولة السورية ليستفيد من انتاجها.

لقد أثارت هذه التسهيلات والمكاسب التي حصل عليها الحزب شكوك الأحزاب الكردية الاخرى المتحالفة مع الفصائل المعارضة حيث اعتبرت هذه الاحزاب ان هناك صفقة تتم بين

(1) لا كاتب، حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري شراكة ام صراع، مرجع سابق، ص 12

(2) المرجع نفسه، ص 10 - 11.

حزب الإتحاد الديمقراطي والنظام السوري، وهذه الصفقة هي التي جعلت الحزب يتخلى عن مبادئه من أجل الحصول على السلطة والنفوذ⁽¹⁾.

على أي حال استطاع حزب الاتحاد الديمقراطي ترك بصمة كبيرة في الشارع السوري الكردي والعربي، خاصةً بعد قيامه بمحاربة التنظيمات الارهابية كداعش وجبهة النصرة وتحقيق انتصارات كبيرة، وهذا ما أثار إعجاب بعض الأطراف الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية حيث تم تشكيل تحالف بين الجانبين، الأمر الذي أدى إلى زعزعة العلاقة بين الحزب والنظام حتى وصلت الى حد الاشتباك بين قوات النظام ووحدات الحماية الشعبية وذلك في العام 2016 وبدأ النظام حينها بوصف وحدات الحماية الشعبية وقوات الاسايش التابعة لها بأنها امتداد لحزب العمال الكردستاني الإرهابي وانها تنفذ أجنذاته على الأراضي السورية⁽²⁾.

الفقرة الثانية : المجلس الوطني الكردي

تأسس المجلس الوطني الكردي في تشرين الثاني 2011 برعاية رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارازاني، وقد ضم المجلس في البداية 11 حزباً كردياً من بينهم تيار المستقبل الكردي، ومعظم الفصائل والأحزاب التابعة للمجلس تتحدر من الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري أول حزب كردي تأسس في سوريا عام 1975، أما الهدف الأبرز من تشكيل هذا المجلس فهو جمع الأكراد تحت سقف ومرجعية واحدة بغية توحيد الصف الكردي⁽³⁾.

لقد كان لهذا المجلس منذ تشكيله مطلبين اساسيين هما:⁽⁴⁾

- الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية، وبالتالي اعتبار الأكراد مكوناً رئيسياً من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه.
- إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية بما يضمن حق تقرير المصير.

(1) لا كاتب، الصعود الهش لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي pyd، مرجع سابق ص 4.

(2) المرجع نفسه،، ص 13.

(3) مجموعة مؤلفين، خلفيات الثورةدراسات 4 سورية ، مرجع سابق، ص 366.

(4) لا كاتب، المجلس الوطني الكردي في سوريا، مركز كارينغي للشرق الاوسط ، نشر في 2020/4/5 (تم الدخول في

[04https://camegie_mec.org/syriancrisi/?fa=485](https://camegie_mec.org/syriancrisi/?fa=485).(2020/6/24

إنّ المطلب الثاني للمجلس والمتعلق بحق تقرير المصير كان نقطة خلاف بينه وبين المعارضة التي تعتبر المجلس حليفاً لها، فحق تقرير المصير قد يصل إلى حدّ الإستقلال عن البلاد وذلك بحسب قرار الأمم المتحدة رقم 1514 الصادر عام 1961 والذي ينص على التالي " للشعوب جميعها الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق انتمائها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي"⁽¹⁾.

إنّ المجلس الوطني الكردي وبالرغم من انه يحمل لواء المعارضة ويتفق معها في العديد من القضايا الا انه يوجد دائماً نقطة خلاف بين الطرفين تتعلق بموضوع القضية الكردية وكيفية حلّها، وهذا الخلاف ليس وليد الازمة بل يعود الى ما قبلها وذلك خلال اعلان دمشق عام 2005، فما هو هذا الإعلان ولماذا يُعتبر مصدراً للخلاف بين الجانبين؟

إنّ اعلان دمشق هو وثيقة تم توقيعها في 16 تشرين الاول عام 2005 من قبل العديد من القوة السياسية المعارضة السورية (كالإخوان المسلمين والتجمع الوطني الديمقراطي) والكردية (كالجبهة الوطنية الكردية والتحالف الديمقراطي الكردي وحزب المستقبل الكردي). لقد جاء هذا الاعلان كرد على عجز النظام السوري عن تنفيذ وعوده الإصلاحية خاصة على الصعيد السياسي لجهة توسيع هوامش الحرية السياسية وكرغبة في انهاء مرحلة الاستبداد⁽²⁾. اما أهداف هذا الاعلان فهي ضمانة حرية الفرد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية واحترام الدولة لهذه الحقوق وحمايتها في اطار الدستور. قد تضمّن هذا الاعلان أيضاً بنداً خاصاً بالقضية الكردية حيث نص على ما يلي: "ايجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد من حيث حقوق الجنسية والثقافية وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق السياسية والاجتماعية والقانونية على قاعدة وحدة سوريا أرضاً وشعباً ولا بد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرّموا منها وتسوية هذا الملف كلياً"⁽³⁾.

(1) باز بكاري، المشروعان الكرديان في سوريا التوافق والاختلاف ومواقف المعارضة والنظام منهما، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 24 ايار 2018، ص6.

(2) أكرم البني، اعلان دمشق ومستقبل المعارضة السورية، نشر في 28/11/2005، (تم الدخول في 24/6/2020) على الرابط

التالي <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion/2005/11/28>

3) Radwan ziadeh, the kurds in Syria fweling speratist movements I the region, ibid, p6

لقد كان إعلان دمشق سبباً من أسباب التوتر والخلاف بين المعارضة والأكراد، حيث اعتبرت بعض الأحزاب الكردية أن هذا الاعلان لم ينظر للقضية الكردية على انها قضية أرض وشعب وان القضية الكردية لا يمكن اختزالها بحقوق المواطنين فقط . من أبرز الأحزاب الكردية التي انتقدت هذا الاعلان حزب ازادي وحزب يكيئي اللذين اعتبرا أن الاعلان حدد سقف حقوق الاكراد بالمواطنة فقط، معتبرين أن هذا يشكل إجحافاً بحق الشعب الكردي، وأن القضية الكردية ليست قضية مواطنة فحسب بل هي قضية أرض وشعب ويجب أن تُحل مثل معظم قضايا الشعوب حسب القوانين الدولية⁽¹⁾.

لقد جاءت الثورة السورية لتفك هذا التوافق الهش حول اعلان دمشق، ولتكشف الخلاف بين الطرفين. فالأكراد، وبالرغم من أنهم يؤيدون المعارضة، إلا أن بعض الاحزاب الكردية اعتبرت أن المعارضة لم تعاملهم كشركاء ولم تتبنى قضيتهم وحقوقهم. لقد تجلى هذا الخلاف بصورة واضحة بين المجلس الوطني السوري الذي يضم معظم الفصائل المعارضة السورية وبين المجلس الوطني الكردي، وقد كان الخلاف هذه المرة حول مفهوم اللامركزية. فالمجلس الوطني الكردي يطالب باللامركزية السياسية والتي تعني حكماً ذاتياً، أما المجلس الوطني السوري فيرفض ذلك ويُصر على اللامركزية الإدارية فقط والتي تعني توسيع صلاحيات مراكز المحافظات مقابل تضيق صلاحيات الحكومة المركزية على المستوى الإداري فقط. لقد أدى هذا الخلاف فيما بعد الى انسحاب عدة أحزاب كردية من المجلس الوطني السوري وانضمامها الى المجلس الوطني الكردي⁽²⁾.

لقد جرت فيما بعد العديد من المحاولات لدمج المجلسين إلا ان المشاحنات الدائمة حالت دون ذلك خاصةً بعدما وصف رئيس المجلس الوطني السوري حينها برهان غليون ان مشروع الفدرالية الذي يطالب فيه المجلس الوطني الكردي هو مجرد وهم⁽³⁾.

(1) فاروق مصطفى، الكرد السوريون والحراك الديمقراطي، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص27.

(2) لا كاتب، المجلس الوطني الكردي في سوريا، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مرجع سابق.

(3) باز بكاري، المشروعان الكرديان في سوريا التوافق والاختلاف ومواقف المعارضة والنظام منهما، مرجع سابق، ص29.

لكن وبالرغم من كل هذه الخلافات حول مفهوم اللامركزية وشكل الدولة السورية فيما بعد الأسد فإن هذه الخلافات لم تُفسد في الود قضية، وخير دليل على ذلك هو انضمام المجلس الوطني الكردي عام 2013 الى الائتلاف السوري لقوة الثورة والمعارضة عبر 10 ممثلين عنه في الهيئة العامة و3 ممثلين في الهيئة السياسية لهذا الائتلاف⁽¹⁾. أما بالنسبة لعلاقة المجلس الوطني الكردي ببقية الأحزاب الكردية وخاصة حزب الاتحاد الديمقراطي فلم تكن جيدة، فمنذ بداية الأزمة ساد الخلاف والانقسام بين الأطراف الكردية فانقسم الشارع الكردي بين المشروعين الكرديين، الأول تابع للمجلس الوطني الكردي والثاني تابع لحزب الاتحاد الديمقراطي.

أما أبرز النقاط الخلافية بين المشروعين فهي التالية:

- النقطة الأولى وتتعلق بفكرة التبعية، فكل من الطرفين يتهم الآخر بتبعيته لجهة معينة وتنفيذ اجندياتها. ففي حين يتهم حزب الاتحاد الديمقراطي المجلس الوطني الكردي بتبعيته للمعارضة السورية التي تنفذ اجنديات تركيا في المنطقة، يتهم المجلس الوطني الكردي بدوره حزب الاتحاد بالتبعية للنظام السوري والرضوخ له على حساب قضيته القومية⁽²⁾.

- النقطة الثانية تتعلق بنوع الفدرالية التي يطالب بها كل من الطرفين. ففي حين يطالب حزب الاتحاد الديمقراطي بفدرالية ديمقراطية واضحة المعالم، نجد المجلس الوطني الكردي يطالب بفدرالية غير واضحة أو بصورة أدق فدرالية قائمة على الوحدة القومية فقط وهذا ما ينتقده حزب الاتحاد الديمقراطي ويعتبره بأنه مطلب غير واقعي خاصة في ظل وجود قوميات أخرى في المناطق ذات الغالبية الكردية التي يطالب المجلس بإنشاء فدرالية قومية فيها.

هذه الخلافات وغيرها الكثير كان قد تم عدة محاولات من أجل حلها، وقد تمثلت هذه المحاولات بعقد عدة اتفاقيات بين الجانبين إلا ان جميعها باء بالفشل، أما هذه الاتفاقيات فهي التالية:

(1) لا كاتب، المجلس الوطني الكردي دون اسلحة في معركة السياسة السورية، نشر بتاريخ 17\9\2017، (تم الدخول في 2020/7/2) على الرابط التالي

<https://www.enabbaladi.net/archives/173154/amp#refereer=https://www.google.com>

(2) كمال شبحو، 8 قضايا خلافية بين طرفي الحركة الكردية في سوريا، نشر بتاريخ 27 ديسمبر 2019، (تم الدخول في 2020/7/2) على الرابط التالي

<https://m.awsat.com/home/article/2054301>

اتفاق هولير (1)

سُمي هذا الاتفاق بهولير نسبة الى مدينة أربيل عاصمة اقليم كردستان العراق التي جرى فيها توقيع الاتفاق وذلك برعاية رئيس الإقليم مسعود بارزاني في حزيران 2012، وقد تم توقيع الاتفاق بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي بهدف تقاسم السلطة بينهما⁽¹⁾. لقد جاء في هذا الاتفاق ما يلي: "بهدف وضع الآليات اللازمة لتفعيل الاتفاق وبلورة مشروع سياسي موحد يركز على الثوابت الوطنية والقومية للشعب الكردي والعمل مع مكونات الشعب السوري جميعها من أجل اسقاط النظام القمعي الاستبدادي الذي أوصل البلاد الى مستنقع الحرب الأهلية وبناء سوريا ديمقراطية وفق دستور جديد يُقر بالتعدد القومي والإقرار الدستوري بالشعب الكردي وبحقوقه القومية بحسب العهود والمواثيق الدولية وحل القضية الكردية في اطار اللامركزية السياسية والغاء المراسيم الاستثنائية العنصرية كافة وازالة اثارها وتعويض المتضررين". من أبرز بنود هذا الاتفاق تشكيل الهيئة الكردية العليا لرسم السياسة العامة وقيادة الحراك الكردي واعتماد مبدأ المناصفة في اتخاذ القرار بين الجانبين⁽²⁾، لكن سرعان ما عاد الخلاف بين الجانبين ولم يعد للاتفاق ولا للهيئة العليا أية أهمية.

اتفاق هولير (2)

بعد فشل الاتفاق الأول حاول مسعود بارزاني التدخل مجدداً على خط الخلاف فدعى الطرفين للاجتماع مرة أخرى، وتم التوصل الى اتفاق آخر سُمي ب هولير(2). من أبرز بنود الاتفاق تفعيل الرؤية السياسية المشتركة التي جاءت في نص الاتفاق كالتالي: "سوريا دولة اتحادية تعددية ديمقراطية برلمانية متعددة القوميات ما يستوجب اعادة بناء الدولة وفق نظام الاتحاد الفدرالي بما يضمن حقوق المكونات جميعها، وعد القومية الكردية ذات وحدة جغرافية سياسية متكاملة في مجال حل قضيتهم القومية والإقرار الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا وفق العهود والمواثيق الدولية"⁽³⁾. ولكن هذا الاتفاق ايضاً لم يدم حيث كانت الخلافات المستمرة بين الجانبين تلغي كل الاتفاقات.

(1) لا كاتب، تحت الحكم الكردي الانتهاكات الخاضع لادارة حزبالاتحادي الديمقراطي في سوريا، «مرجع سابق، ص 10.

(2) باز بكاري، المشروعان الكرديانفي سوريا التوافق والاختلاف ومواقف المعارضة والنظام منهما، مرجع سابق، ص 23 – 24.

(3) الذار خليل، صفحات من ثورة الشعب في روج آفا، الطبعة الاولى، دار الشهيد للطباعة والنشر، روجافا، 2017، ص 149.

أخيراً جاءت المحاولة الثالثة بعد تأجج الخلافات بشكل كبير ووصولها الى الذروة، وذلك نتيجة إعلان حزب الاتحاد الديمقراطي عن الادارة الذاتية من جانب واحد، الامر الذي اعتبره المجلس الوطني الكردي بمثابة تحدٍّ له وخرقاً واضحاً لاتفاق هولير، فأصدر المجلس بيان ضد إعلان الادارة الذاتية. نتيجة احتدام الخلاف دعا الرئيس مسعود البارزاني الطرفين للاجتماع في دهوك في تشرين الثاني 2014 ووقع الطرفان اتفاق دهوك الذي تضمن ثلاثة بنود وهي التالية:⁽¹⁾

- تشكيل مرجعية سياسية كردية في سوريا.
- التفاوض على الإدارة الذاتية المعلنة واجراء التعديلات بما يُرضي الطرفين.
- تشكيل لجنة تخصصية لأمر الدفاع وتشكيل قوة موحدة بمشاركة القوات العسكرية التابعة للطرفين.

هذا الاتفاق كسابقيه لم ينجح في انهاء الخلافات وتوحيد الطرفين الكرديين.

أخيراً يمكن القول أن جوهر الخلاف بين الطرفين الكرديين المتناحرين لا يعود في الحقيقة الى الرغبة في تحقيق الديمقراطية والغاء الاستبداد وتكريس حقوق الانسان والتعبير والشرعية وغيرها الكثير من الشعارات الوطنية والقومية بقدر ما هو خلاف على السلطة، خلاف على من سيحكم الشعب الكردي ويتولى ادارة الحكم في الفدرالية في حال تحققها، ولعل هذا الجشع والطمع هو ما جعل القضية الكردية ورقة ضغط في يد كل من يريد الاستفادة منها. بالطبع كل ذلك لم يذهب ضحيته سوى الشعب الكردي الذي علق آماله على الثورة لتحقيق مطالبه.

(1) باز بكاري، المشروعان الكرديان في سوريا التوافق والاختلاف ومواقف المعارضة والنظام منهما، مرجع سابق، ص 25 - 26.

الفصل الثالث

العلاقات الأميركية_التركية

تعود جذور العلاقات الاميركية - التركية الى الربع الأول من القرن التاسع عشر، وقد تبلورت هذه العلاقة بصورة رسمية ودبلوماسية عام 1831 حسب بيانات ووثائق وزارة الخارجية الأميركية. استمرت هذه العلاقة الى ما قبل سقوط الخلافة العثمانية، حيث تم قطع العلاقات بين البلدين ما بين عام 1917 و1927 بسبب وجود الدولتين أثناء الحرب العالمية الاولى في جبهتين متحاربتين. ومع نهاية العام 1927 عادت العلاقة من جديد بين البلدين على الصعيد الاقتصادي، الدبلوماسي، والعسكري. وبعد الحرب العالمية الثانية ادركت اميركا اهمية تركيا في سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي⁽¹⁾.

مع انطلاق شرارة الحرب الباردة إنضمت تركيا الى حلف الناتو في العام 1952، وكان انضمامها لهذا الحلف بالنسبة لواشنطن بمثابة ثمرة استراتيجية لمحاصرة الاتحاد السوفياتي واحتواء المد الشيوعي. لقد شهدت تلك الفترة ازدهاراً كبيراً في علاقة البلدين حتى جاء العام 1998، ففي هذا العام حصلت مفاوضات واتفاقات بين الفصائل الكردية في شمال العراق برعاية أميركية انتهت بتوقيع وثيقة كردية في واشنطن دون ان تشارك تركيا في صياغتها أو حتى الإطلاع عليها الأمر الذي اثار غضب أنقرة بشكل كبير فأدركت حينها أنها مجرد دولة وظيفية بالنسبة للولايات المتحدة واعتبرت أن سياسة هذه الأخيرة نحوها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى أنانية أكثر من كونها تجسيدا لآي التزام صادق بالدفاع عن أبرز وأهم مصالح تركيا القومية⁽²⁾.

مع بداية الأزمة السورية في العام 2011 وتمدد حركات الاسلام السياسي المدعومة من تركيا، تدهورت العلاقة بين تركيا وأميركا بشكل كبير، وقد اعتبر حينها اوباما في مقابلة أجراها مع الصحافي "جيفري جولدبرج" بأن أردوغان: "كان مصدر احباط لي وقد كُنت أعتبر في البداية

(1) حسن الزين، العلاقات الأميركية التركية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز 2016، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق

والعلوم السياسية فرع العلاقات الدولية الجامعة اللبنانية ، بيروت، 2018_2019، ص 1_3

(2) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد-التحدي المائل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، تعريب فاضل حكتر ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، ص

أنه قائد مسلم معتدل يمكن أن يكون جسراً بين الغرب والشرق"⁽¹⁾. بالمقابل اعتبر أردوغان أن الإدارة الأميركية في عهد اوباما فشلت في فرض الخطوط الحمراء على نظام الأسد وعلى التحالف الأمريكي مع الأكراد بإعتبار أن هذا التحالف هو بمثابة ضربة قوية ومقصودة لأنقرة من واشنطن لأن هذه الأخيرة تُدرك جيداً مدى حساسية الموضوع بالنسبة لها، إلا أنّ واشنطن كانت تبرر تحالفها مع الأكراد بأنه تحالف للقضاء على داعش وليس له أي أبعاد أخرى.

استمرت الخلافات بين الجانبين طيلة تلك الفترة حتى وصلت الى ذروتها بعد الاحتلال التركي للشمال السوري وشن هجمات عسكرية على الأكراد (وحدات الحماية الشعبية) والتي تُعتبر الحليف الكردي الأهم لواشنطن في حربها ضد داعش، حيث لوّحت واشنطن بفرض عقوبات على أنقرة في حال عدم التوقف عن محاربة الأكراد. استمر هذا الوضع الخلافي بين الجانبين حتى العام 2019 وهو العام الذي أعلن فيه ترامب الانسحاب من سوريا ، ومنذ تلك السنة بدأ الموقف الأمريكي تجاه الأكراد يتغير شيئاً فشيئاً، وقد ظهر هذا جلياً في بعض تصريحات ترامب كقوله: "لم يُحارب الأكراد لأجلنا ولم نعدهم بدولة"⁽²⁾.

في هذا الفصل سنتناول السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد في سوريا قبل وخلال الأزمة السورية (المبحث الأول) والسياسة الخارجية الأميركية أيضاً تجاه الأكراد قبل وخلال الأزمة (المبحث الثاني) وسنحاول كشف مدى تأثير هاتين السياستين تجاه الأكراد في سوريا على العلاقات الأميركية_التركية.

1) jeffry goldberg, **the obama doctrine, the us president talks through his hardest decisions about America's role in the** **theatlants magazine**, aprile, 2016, in: https://www.theatlants.com/magazine/archives/2016/04/the_obama_doctrine/471525

(2) مها علام، العلاقات الأميركية التركيةسجل من التفاهات والخلافات، (نشر في 28 يوليو 2020)، على الرابط:

<https://natourcenters.com/-/من-1-التركية-سجل-العلاقات-الاميركية-التركية>

المبحث الاول : السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد: قبل و خلال الازمة

ان القضية الكردية هي من القضايا البالغة الالهمية بالنسبة لتركيا اذ تُعتبر احدى اهم تحديات امنها القومي، فمعظم النخب التي توالت على الحكم في تركيا كانت تتجاهل المطالب الكردية على كافة انواعها كما وكانت تعتبر ان القضية الكردية سواء داخلها او داخل الدول المجاورة لها ما هي الا مؤامرة من صنع الغرب، الامر الذي دفع كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم في تركيا تلجأ الى استخدام القوة العسكرية تجاه كل التحركات الكردية وذلك ليس فقط تجاه التحركات الكردية الداخلية وانما ايضاً الخارجية منها ، وهذا ما كان يتبلور بتدخل تركيا في الدول المجاورة تحت شعار حماية امنها القومي.

الفقرة الأولى: السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد قبل الأزمة

تُعد تركيا من أكثر الدول التي تضع أمنها القومي في سلم أولويات سياستها الخارجية، فالأمن بالنسبة لها لا يقتصر على المسائل المتعلقة مثلاً بالخلافات مع دول الجوار حول مسائل الموارد المائية أو الجغرافية أو غيرها، بل يشمل أيضاً ما هو اهم بكثير بالنسبة لها، ألا و هو الملف القومي للأقليات خاصة الأقلية الكردية التي تشكل ثاني أكبر مجموعة قومية بعد القومية التركية. هذا الملف لا يقتصر بدوره على أكراد تركيا بل أيضاً على أكراد دول الجوار، اذ تعتبر تركيا أن لهؤلاء دور كبير في زعزعة أمنها القومي أيضاً.

إن المفهوم الكمالي لا يزال يحكم عقلية معظم النخب الحاكمة في تركيا، هذا المفهوم الذي يعتبر أن إنشاء دولة متجانسة قومياً و ثقافياً شرطاً ضرورياً لإستمرار الدولة و تماسكها، دولة لا تقبل الإختلاف و تنظر إليه على أنه مهدد لوحدها. و القضية الكردية بالنسبة لهؤلاء النخب تُعتبر تهديداً حقيقياً لتركيا و تقويداً للدور الذي تريد أن تلعبه بأن تكون قوة إقليمية و دولية فاعلة. فالأكراد بالنسبة للدولة التركية واحدة من المشكلات الشائكة ليس فقط داخلياً وإنما أيضاً خارجياً، ما أدى الى تحول القضية الكردية من قضية محلية إلى مشكلة اقليمية ودولية.

في هذه الفقرة سنتناول محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد السوريين قبل اندلاع الأزمة باعتبارهم لا يقلو تأثيراً واهمية عن أكراد الداخل، و بالطبع هذه السياسة الخارجية تنعكس بشكل كبير على علاقة كل من تركيا و سوريا، لأن علاقة البلدين في تلك الحقبة لم تقتصر على القضايا الخلافية المتعلقة بمسائل متنوعة كمسألة ضم تركيا للواء الاسكندرون (1938)، وعلاقة تركيا بإسرائيل التي كانت تُزعج سوريا كثيراً، و قضية المياه المتنازع عليها، بل تشمل أيضاً ما هو أهم بالنسبة لتركيا و هو الملف الكردي في سوريا⁽¹⁾.

منذ العام 1984 أصبحت القضية الكردية في سوريا من المسائل المثيرة لإهتمام الدولة التركية، ففي هذا العام هرب عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني من تركيا إلى سوريا بهدف محاربة تركيا من داخل الأراضي السورية و ذلك من خلال دعم و حماية الدولة السورية له، الأمر الذي اشعل فتيل العداء بين الدولتين⁽²⁾.

لقد أدى الدعم السوري لحزب عبد الله أوجلان إلى تماسك الحزب و زيادة قوته و قدرته على محاربة تركيا ما أدى إلى زيادة الصراع و التوتر بين الحزب و تركيا من جهة، و بين هذه الأخيرة والدولة السورية من جهة أخرى⁽³⁾. لقد كان هذا الدعم السوري لحزب أوجلان بمثابة ورقة ضغط لجأت إليها سوريا لتستخدمها ضد تركيا على خلفية النزاع بينهما حول قضية مياه الفرات، وهذا ما زاد الأمر تعقيداً وأدى إلى تدهور العلاقة بين البلدين بشكل كبير⁽⁴⁾.

في العام 1987، تم توقيع اتفاق عُرف بأسم "مياه السلام" بين تركيا و سوريا، وقد تضمن هذا الاتفاق مطالب متعلقة بمسألة المياه وكيفية استخدامها، وأخرى متعلقة بدعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، إلا أن هذا الاتفاق اعتبر في وجهة النظر التركية غير مطبق من قبل سوريا، حيث اعتبرت تركيا أن سوريا لا تطبق شروط الاتفاق المتعلقة بوقف الدعم لأوجلان وطرده واغلاق مكاتب حزبه داخلها، بالرغم من أن تركيا تنفذ بنوده المتعلقة بتقاسم المياه، فحزب العمال استمر بممارسة نشاطه في الأراضي السورية دون أي رادع سوري، الأمر الذي

(1) هيفاء محمد، الموقف التركي من الثورة السورية، ط1، مجلة دراسات سياسية، العراق، 2013، ص54

(2) أركان عدوان، العلاقات السورية_التركية المحددات والقضايا، ط1، العربي للنشر والتوزيع، دمشق، 2019، ص161

(3) المرجع نفسه، ص162

(4) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، ط1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص183

أدى إلى التصعيد من الجانب التركي والتهديد بقطع المياه عن سوريا ما لم تلتزم هذه الخيرة بشروطه ، وهذا ما حصل بالفعل ففي العام 1988، قامت تركيا بإغلاق نهر الفرات لمدة شهر كامل⁽¹⁾.

استمر هذا الوضع المتأزم بين تركيا و سوريا بسبب المياه من جهة وقضية حزب العمال الكردستاني من جهة أخرى حتى العام 1998، وهو العام الذي يعتبر الأسوأ في تاريخ علاقة الدولتين آنذاك، حيث أعلن القادة الأتراك أن صبرهم قد نفذ بسبب دعم سوريا لأوجلان وحزبه⁽²⁾. بدأت حملات التصعيد من الجانب التركي تزداد يوماً بعد يوم حتى وصل الأمر إلى التلميح بأن الجيش التركي ينتظر الأوامر للقيام بعمل عسكري ضد سوريا، و بالفعل تم وضع عدة خطط من قبل الأركان التركية لشن عمليات ضد سوريا تستهدف محطات وقواعد استراتيجية فيها⁽³⁾. و بسبب وصول الوضع إلى حافة الحرب جاءت الوساطة المصرية من خلال حسني مبارك لتهدئة الوضع، وقد أكد مبارك أن الأزمة بين البلدين يجب ان تعالج بالحوار الدبلوماسي و ليس عبر المواجهة و التهديد⁽⁴⁾، فدعا الطرفين لإجراء مباحثات، و قد كان لتركيا عدة شروط لدخول هذه المباحثات، هذه الشروط هي التالية⁽⁵⁾:

- تسليم أوجلان إلى تركيا.
- وقف شن حملات مضادة لتركيا داخل الجامعة العربية.
- التوقف عن مطالبة سوريا بلواء الاسكندرون.
- توقيع سوريا على اتفاق ثلاثي مع تركيا و العراق لحل مشكلة المياه طبقاً للمقترحات التركية.

كانت سوريا مدركة تماماً لأبعاد الأزمة الحاصلة، هذه الأبعاد المتعلقة بالرغبة الإسرائيلية في أحدث صدام مسلح بين تركيا و سوريا بهدف تمرير مخططاتها الاستعمارية في المنطقة،

(1) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، المرجع السابق، ص184_185

(2) هيفاء محمد، الموقف التركي من الثورة السورية، المرجع السابق، ص178_179

(3) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، المرجع السابق، ص309

(4) المرجع نفسه، ص310

(5) المرجع نفسه، ص311_312

لهذا السبب أرادت سوريا افشال هذه المخططات الصهيونية ، فقبلت بدخول هذه المباحثات. ففي تشرين الثاني عام 1998 جرت مباحثات أمنية سورية_تركية بوساطة مصرية اسفرت عن توقيع اتفاق "أضنة" الأمني الذي كان بمثابة حبل الخلاص، وقد تضمن هذا الاتفاق 3 ملفات ، إحداها كان الملف الكردي. أما ابرز بنود الاتفاق حول هذا الملف فهي التالية⁽¹⁾:

- وقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني وتسليم اوجلان لتركيا من اجل محاكمته.
- عدم السماح لحزب العمال بحمل السلاح أو تلقي المساعدات أو شن حملات مضادة ضد تركيا من الأراضي السورية.
- أن لا تسمح سوريا لأوجلان بعد طرده من سوريا بالعودة اليها لا هو و لا المنظمات المنتمة له.
- اعتراف سوريا بأن حزب العمال منظمة أرتهابية.
- يحق لأنقرة ملاحقة الإرهابيين في الداخل السوري حتى عمق 5 كيلو مترات واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة إذا تعرض أمنها القومي للخطر.

منذ توقيع الاتفاق، توقف الدعم السوري فعلياً لحزب العمال الكردستاني وتم طرد عبد الله أوجلان من الأراضي السورية، وتوقفت جميع المساعدات عن حزبه ولم يعد يسمح له بالعودة. وبما أن الملف الكردي كان من أكثر الملفات الشائكة في العلاقات التركية - السورية، عادت العلاقة بين سوريا وتركيا وبعد زوال هذا العامل لتشهد انفراجاً بعد سنوات عديدة من الاحتدام و الصراع ،و قد وصف وزير الخارجية التركي آنذاك أن الاتفاق مرضي هذه الفترة، واتفق البلدين منذ ذلك الحين على أن لا تكون أية من أراضي الدولتين مصدر لتهديد الأخرى⁽²⁾.

لقد شكل عام 1998 نقطة تحول في تاريخ العلاقة السورية التركية، فقد نقل هذه العلاقة من حافة الحرب إلى نوع من التقارب الحذر و من ثم إلى بناء علاقة استراتيجية بين

(1) حامد عيسى، القضية الكردية في تركيا، ط1، مكتبة دمبولي، القاهرة، 2002، ص329

(2) إبراهيم عدوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص163

البلدين عام 2009⁽¹⁾. وما يؤكد أن هذه العلاقة شهدت فعلاً تقارب كبير، حضور الرئيس التركي أحمد نجديت مراسم تشييع جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد في حزيران 2002⁽²⁾. ومع تولي الرئيس بشار الأسد الحكم خلفاً لوالده، حصلت عدة زيارات متبادلة بين الجانبين السوري والتركي، ومن أهم هذه الزيارات كانت تلك التي قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحلیم خدام عام 2002، فخلال هذه الزيارة اتفق البلدين على صياغة اتفاق من شأنه توطيد العلاقة أكثر فأكثر في المستقبل. لقد أكد خدام خلال هذه الزيارة أن الجانبين السوري والتركي قد أغلقا ملف حزب العمال الكردستاني تماماً مضيئاً الى أنه من الطبيعي وجود مشكلات بين الجيران ولكن المهم حل هذه المشكلات في إطار علاقات الصداقة المتبادلة⁽³⁾.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002، شهدت العلاقة مزيداً من التحسن، وكانت سوريا البلد العربي الوحيد الذي هنا الحزب بالفوز وذلك من خلال برقية أرسلها الرئيس بشار الأسد إلى رئيس الوزراء التركي عبد الله غول هنأه فيها بالثقة التي حصل عليها الحزب من الشعب و تمنى له التوفيق مؤكداً على علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين⁽⁴⁾.

إذاً مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم شهدت العلاقة السورية - التركية مزيداً من التطور والإزدهار، و ظهرت بوادر التقارب والصداقة بشكل كبير على كافة الأصعدة، كما وأكد الطرفان ضرورة الوقوف في وجه أية نزعة انفصالية كردية، و كان الطرفان من ابرز الراضين لقيام اقليم فدرالي كردي في شمال العراق بإعتبار أن اقليم كهذا سيعمل على إثارة النزعة الانفصالية لدى أكراد البلدين، وهذا ما لم تقبل به الدولتين⁽⁵⁾. فسوريا وتركيا تشتركان في

(1) عقيل محفوظ، العلاقات السورية التركية التحولات والرهان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص1

(2) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص351

(3) المرجع نفسه، ص351_352

(4) المرجع نفسه، ص353

(5) مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط (2002_2016)، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص76

مصلحة واحدة ألا وهي منع الأكراد من تأسيس كيان مستقل لأن ذلك سينعكس سلباً على أمن الدولتين خاصة وأن المسألة الكردية كما سبق وذكرنا باتت مُختزقة من جهات خارجية⁽¹⁾.

أخيراً جاءت أحداث 11 أيلول لتمنح هذه العلاقة المزيد من المتانة خاصة وأن البلدين كانا يُدركان جيداً أن المحافظين الجدد يريدون استغلال هذه الأحداث لتفتيت العالم الاسلامي والعربي خدمة لإسرائيل وذلك بهدف إحكام السيطرة على منابع النفط⁽²⁾.

مع اندلاع الأزمة السورية انقلبت العلاقة بين البلدين رأساً على عقب وذلك بسبب مواقف الدولة التركية تجاه هذه الأزمة، هذه المواقف أعادت العلاقة بين البلدين إلى أسوأ ما كانت عليه قبل العام 1998، وقد كانت القضية الكردية هذه المرة عامل أكثر قوة في تدمير علاقة البلدين.

إذاً ما هي أسباب هذا التحول في العلاقة؟ وما دور الأكراد هذه المرة في ذلك؟..... في الفقرة التالية من هذا المبحث سنجيب على هذه الأسئلة بشكل تفصيلي.

الفقرة الثانية: السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد خلال الأزمة

منذ اندلاع الأزمة في سوريا وإتخاذ تركيا موقف معارض للنظام مقابل الوقوف إلى جانب المعارضة، بدأت المخاوف التركية من أن يكون موقفها هذا دافع لسوريا لتعود وتستخدم الورقة الكردية أداة ضغط على تركيا لتغيير موقفها، فإستخدام هذه الورقة من الوسائل الناجحة خاصة وأن المسألة الكردية كما أسلفنا من المسائل الحساسة بالنسبة لتركيا. وبالفعل قد حصل ما توقعته تركيا إذ قامت سوريا بدعم أكراد شمال سوريا كخطة انتقامية من تركيا ومن مواقفها⁽³⁾، الأمر

(1) محمد يوسف، العلاقة السورية التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007_2012، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص117

(2) المرجع نفسه، ص109

(3) عقيل محفوظ، تركيا والأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص104

الذي أثار الغضب التركي بشكل كبير وأشعل حرباً بين تركيا والأكراد السوريين على الحدود التركية_السورية⁽¹⁾.

لقد كان الموقف التركي من الأزمة السورية واضحاً منذ بدايته، و هذا الموقف يعود إلى اعتبارات عدة أهمها الاعتبار الأمني والقومي، فمن الناحية الأمنية سيؤدي الفلتان الأمني في سوريا إلى حدوث نزاع طائفي بين الأقلية العلوية والأكثرية السنية الأمر الذي سيهدد تركيا لأنها تتشابه مع سوريا من حيث النسيج المجتمعي. أما من الناحية القومية فإن وجود قرابة مليون كردي في المناطق الحدودية مع تركيا سيهدد بقيام كيان كردي مستقل في شمال سوريا، هذا الكيان سيكون من أكبر المخاطر على الأمن القومي التركي لأنه سيثير النزعة الانفصالية لدى الأكراد في تركيا. أضف إلى ذلك مسألة النازحين الذي يشكلون عبئاً كبيراً على الدولة التركية.

إذاً ولهذه الأسباب مجتمعة كانت تركيا من الدول الراضية لاستمرار هذا الوضع في سوريا و طالبت مراراً بإجراء اصلاحات لإنهاء الأزمة و من ثم طالبت بتتحي الأسد، إلا أن كل ذلك لم يغير شيئاً من الواقع الحاصل.

إن تركيا تخشى من تقسيم سوريا على أسس مذهبية وعرقية خاصة وأن سوريا من أكثر الدول عرضة للتقسيم. فتركيا تعتبر أن تقسيم سوريا والتي هي من الدول الحدودية معها سيهدد أمنها القومي ويعزز النزعة الانفصالية لدى أكرادها في جنوب البلاد⁽²⁾، وما زاد هذه المخاوف أكثر فأكثر هو تسليم النظام المناطق الحدودية للأكراد أي لحزب الاتحاد الديمقراطي والذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية لانه مجرد فرع من فروع حزب العمال الكردستاني ويريد تنفيذ اجنداته في المنطقة.

لقد كانت العلاقة السورية_ التركية قبل اندلاع الأزمة علاقة صداقة وتعاون خاصة في ملف مكافحة النزعة الانفصالية الكردية بإعتبارها مسألة لها مخاطرها واضرارها المشتركة على البلدين. لكن ومنذ اندلاع الأزمة حاولت تركيا لعب دور الناصح وذلك من خلال اقناع الأسد بتنفيذ اصلاحات من شأنها ارساء حكم ديمقراطي تعددي يُنهي الأزمة ويطوقها. فتركيا تعتبر أن

(1) مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط (2002_2016)، مرجع سابق، ص43

(2) المرجع نفسه، ص80

لها مكانة و نفوذ في سوريا تُمكنها من لعب هكذا دور. فقد اقترح وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو أن تطبق سوريا برنامج حزب العدالة و التنمية كنموذج للإصلاح داخل سوريا(1). إلا أن هذه المحاولات لم تُجدي نفعاً، مآدى إلى تآزم العلاقة و دخولها مرحلة من العداء أسوأ من تلك التي شهدتها قبل العام 1998. أما أبرز أسباب التحول في الوقف التركي اتجاه سوريا فيعود للأسباب التالية(2):

- عدم تجاوب الرئيس بشار الأسد مع مقترحات تركيا المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات.
- التخوف من حصول فوضى في البلد تصل أصدائها إلى كل الدول المجاورة وخاصةً تركيا.
- النقطة الثالثة والأهم هي التخوف من أكراد سوريا الذين سيستغلون الوضع القائم لتحقيق رغبتهم في الانفصال والحصول على اقليم مستقل.

تمثل الموقف التركي بالتصعيد يوماً بعد يوم، فقامت تركيا بفرض حظر على الأسلحة القادمة الى سوريا واغلاق كافة المنافذ و استضافة المعارضة السورية في الاراضي التركية وعلى رأسها الاخوان المسلمين. لقد اعتبرت سوريا أن هذه التصرفات غير مقبولة ومستفزة، فدعم تركيا للاخوان المسلمين هو بمثابة حركة استفزازية، فالأخوان المسلمين بالنسبة لسوريا كحزب العمال الكردستاني بالنسبة لتركيا حزب إرهابي. وفي إحدى رسائل سوريا لتركيا ورد السؤال التالي: ماذا لو استضافت سوريا حزب العمال الكردستاني في مؤتمر على أرضها تحت شعار حرية الرأي؟(3). لقد كان لهذا السؤال ابعاد كثيرة بما معناه أن سوريا ستزد على دعم تركيا للمعارضة وللأخوان المسلمين بدعم حزب العمال الكردستاني من خلال منح فرعه السوري مساحة من الحرية من أجل محاربة تركيا، و هذا ما حصل بالفعل فإزداد الامر سوءً بشكل كبير.

(1) علي باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2011، ص

ص22_16

(2) عارف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد 17، 2013، ص198

(3) محمود القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية_السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط،

كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص130_131

استمرت محاربة تركيا لسوريا بكافة الوسائل، اقتصادياً، سياسياً وحتى عسكرياً بشكل غير مباشر وذلك من خلال دعم فصائل المعارضة بالأسلحة و التدريب.ل قد بقي هذا الوضع حتى العام 2015، ففي هذا العام احتدمت الامور بشكل جعل أنقرة تعلن عن نيتها للتدخل العسكري المباشر وذلك بعدما تمدد الاكراد شرقاً وغرباً وباتوا يقتربون من اعلان دولة روج آفا، وهذا يعني ان الشمال السوري سيصبح بقبضة حزب العمال الكردستاني⁽¹⁾. منذ ذلك الوقت اعتبرت تركيا أن مشكلة سوريا لم تعد مشكلة داخلية فقط و انما أصبحت شأنأ داخلياً تركيا، فالمشروع السياسي الكردي بات يهدد على المدى البعيد تركيا في حال حصول تقسيم أو حكم ذاتي للأكراد. لهذا السبب اعتبرت تركيا أن تدخلها العسكري بات أمراً واقعاً لا مفر منه لحماية الامن القومي التركي⁽²⁾.

بدأ التدخل العسكري في سوريا في 24 اب 2016 وذلك بهدف محاربة داعش وجميع القوات المتحالفة مع الاكراد، وقد تبلور هذا التدخل بثلاثة عمليات رئيسية كل منها استهدف مناطق محددة بمساعدة ومساندة من الجيش السوري الحر، أما هذه العمليات والتي كان لها أصداء كبيرة فهي التالية:

عملية درع الفرات (24 آب 2016)

هي عملية عسكرية بدأت في 24 اب 2016، وهي أولى عمليات التدخل العسكري التركي في سوريا، وكان الهدف منها طرد داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي من شمال سوريا وتطهير المنطقة من وجودهما ووقف تمدد الحزب الى المناطق الاخرى. جاءت هذه العملية اذاً نتيجة سيطرة قوات سوريا الديمقراطية و قوامها العسكري وحدات الحماية الشعبية⁽³⁾، على مدينة منبج غرب الفرات، وهذا ما كانت تركيا تعتبره خط أحمر لان خطوة كهذه ستمكن الاكراد من الاقتراب

(1) خليل المقداد، أسباب وأهداف وتوقيت التدخل العسكري في سوريا، (نشر بتاريخ 2015/9/8)، تم الدخول في 2020/5/1 على الرابط:

https://www.orient-news.net/ar/news_show/89665

(2) سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016، ص13

(3) مي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط (2002_2016)، مرجع سابق، ص78

من مدينة جرابلس الاستراتيجية و السيطرة عليها ما سيؤدي حتماً الى تمكين الاكراد من السيطرة على غرب الفرات و شرقه و بالتالي انشاء كيان كردي مستقل على الحدود الجنوبية مع تركيا⁽¹⁾.

انتهت عملية درع الفرات بعد حوالي 16 شهر من بدئها بالقضاء على داعش في ريف حلب وعلى حلم قسد ووحدات الحماية الشعبية بو صل مدينة عين العرب كوباني بمدينة عفرين.

عملية غصن الزيتون (5 كانون الثاني 2018)

بعد انسحاب النظام السوري من منطقة عفرين في العام 2012، سيطرت وحدات الحماية الشعبية الدراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي على هذه المنطقة. و في العام 2014 اعلن حزب الاتحاد ان عفرين اصبحت واحدة من المناطق الثلاثة التابعة للإدارة الذاتية (عفرين، عين العرب، الجزيرة)⁽²⁾. بدأت وحدات الحماية الشعبية في التقدم نحو بلدات عدة في محافظة حلب وذلك بهدف انشاء ممر يربط عفرين وشرق نهر الفرات كخطوة لإقامة اقليم كردي في المنطقة، هذه الخطوة اثارت فصائل المعارضة السورية المدعومة من تركيا فوقع قتال بينها وبين وحدات الحماية الشعبية حتى وصل الامر الى اعلان تركيا لاطلاق عملياتها العسكرية الثانية في 5 كانون الثاني 2018 على عفرين وذلك بهدف مساندة الفصائل المعارضة والجيش السوري الحر بتطهير المنطقة من الاكراد⁽³⁾.

استطاعت تركيا بعد شهرين من العملية السيطرة على منطقة عفرين، وانتهت العملية بعد 14 شهر بانتصار تركي وتدمير ابرز معاقل الاكراد.

عملية نبع السلام (9 آب 2019)

هي العملية الثالثة من سلسلة عمليات التدخل العسكري التركي في شمال سوريا، وقد كان الهدف من العملية انشاء منطقة آمنة على حدودها الجنوبية داخل الاراضي السورية بعمق 30

(1) طارق دياب، عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص2

(2) همام القهوجي، عملية غصن الزيتون على عفرين أبعادها والمواقف الدولية تجاهها والسيناريوهات المتوقعة، مركز طوران للدراسات والأبحاث الاستراتيجية،

2017، ص4

(3) خير الله الحلو، عفرين بعد السيطرة التركية: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تقرير مشروع بحثي (ورقة بحثية)، تموز 2019، ص5

كيلو متراً وذلك بهدف تطهير هذه الرقعة الجغرافية من وحدت الحماية الشعبية و بالتالي تأمين عودة امانة للاجئين السوريين في تركيا⁽¹⁾. هنا لا بد من الاشارة الى انه بالرغم من ان تركيا لم تحصل على توافق دولي باقامة منطقة امانة على حدودها وبالرغم من ان الولايات المتحدة قد هدت تركيا في حال قيامها بعملية عسكرية ضد الاكراد، الا ان تركيا اصرت على موقفها واطلقت عملية نبع السلام في 9 اب 2019 بالتعاون مع الجيش السوري الحر، و قد دافعت تركيا عن نفسها في هذه العملية بالاستناد الى امرين⁽²⁾:

- الاول هو اتفاق اضنة الامني الذي يسمح لها بمحاربة الاكراد على حدودها المتاخمة لسوريا.

- الثاني هو تصنيف الامم المتحدة لبعض الفصائل الكردية على انها منظمات ارهابية .

توقفت عملية نبع السلام بموجب توقيع اتفاقيتين، واحدة مع روسيا و اخرى مع أميركا، وتم بموجب هاتين الإتفاقيتين تقاسم المناطق الكردية بين كل من النظام السوري، تركيا وواشنطن⁽³⁾.

ان سلسلة العمليات العسكرية التي نفذتها تركيا منذ بدء تدخلها العسكري في سوريا كانت قائمة على عدة اهداف امنية واستراتيجية، لكن الهدف الابرز من هذا التدخل يرتكز على تطهير الشمال السوري من كل الفصائل الكردية خاصةً حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يهدف الى تحقيق ما عجز عنه حزب العمال الكردستاني في محاربة تركيا و تدمير امنها القومي. بالطبع واجهت تركيا انتقادات عديدة بسبب تدخلها هذا لكنها كانت دوماً تدافع عن نفسها بالاستناد الى المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة الذي نص على انه "ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى او جماعات من الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة، واكدت تركيا ان هدفها من التدخل هو فقط لحماية امنها والدفاع عن

(1) وحدة الرصد والتحليل، عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص2

(2) المرجع نفسه ، ص2_3

(3) أحمد الأحمد، معركة نبع السلام انتهت والاكرد خسروها دون قتال، (نشر في 2019/7/24)، تم الدخول في 2020/5/7 على الرابط:

<https://daraj.com/23063>

نفسها و هو مبدأ كرسه القانون الدولي، وهي لا تُريد قط ان تهدد وحدة سوريا أو ان تستولي على جزء من اراضيها⁽¹⁾.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأكراد قبل وخلال الأزمة

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كونها بؤرة تتركز فيها المصالح الأمريكية على كافة الصُعد، ولكي تستطيع واشنطن إحكام سيطرتها على هذه المنطقة كان لا بد لها من تفتيتها وإستثمار الأزمات الحاصلة فيها وتوظيفها لتحقيق مصالحها. وبالطبع فإن مسألة الأقليات وباعتبارها من مسائل حقوق الانسان كانت من أهم المفاتيح التي استخدمتها واشنطن لفتح بوابة دخولها الى الشرق الأوسط .

لقد كانت الأقلية الكردية من اهم الأقليات التي لاقت دعماً من الجانب الاميركي حيث استخدمها هذا الأخير كورقة ضغط ضد الدول ذات التواجد الكردي (العراق،تركيا،سوريا وإيران). في هذا المبحث سنتناول محددات علاقة واشنطن بالأقلية الكردية في سوريا، وابرز محطات هذه العلاقة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى حتى اندلاع الأزمة السورية.

الفقرة الأولى : السياسة الخارجية الاميركية تجاه الأكراد قبل الأزمة

قبل اندلاع الأزمة السوريه عام 2011، لم يكن يوجد أي مؤشر يدل على وجود علاقة بين أكراد سوريا وواشنطن، فالنظام السوري في تلك الفترة أي فترة ما قبل الأزمة كان نظام قوي و متماسك و مسيطر بشكل كبير على مفاصل الدولة والحكم، كما وكانت القومية العربية هي القومية الوحيدة في الدولة السورية. فالأقلية الكردية كانت تعاني من التهميش ومعظم الأكراد لم يكن لديهم أوراق ثبوتية ولا يتمتعون بحقوقهم السياسية والثقافية، ويعود ذلك إلى مشروع الحزام

(1) فريدة حموم ، التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء الى القوة العسكرية في العلاقات الدولية ، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الثالث ، برلين، آذار

العربي الذي بموجبه تم تعريب المناطق الكردية وتهميش الأكراد على كافة الصعد سياسياً، ثقافياً واقتصادياً⁽¹⁾.

في هذا الصدد يقول الدبلوماسي والأكاديمي العراقي الكردي سيوان برزاني: "إنّ المناطق الكردية في سوريا تبقى في حالة تخلف مقارنةً بباقي البلاد حيث التواجد الكردي، كما وأن الأنشطة السياسية في سوريا كانت محظورة، لهذا السبب كانت تتم بشكل سري للغاية وفي حال الكشف عنها كانت يتم مواجهتها بالقمع"⁽²⁾.

إذاً وفي ظل غياب وجود علاقة تربط اكراد سوريا بواشنطن قبيل اندلاع الأزمة السورية، سنقوم في هذه الفقرة بالكشف عن معالم السياسة الخارجية الأميركية تجاه الكرد بشكل عام منذ إنهيار الامبراطورية العثمانية وانتهاء الحرب العالمية الأولى مروراً بأحداث الحرب العالمية الثانية وصولاً الى الحرب الباردة وما شهدته من علاقة مد وجذر بين الولايات المتحدة والأكراد خاصةً أكراد العراق الذين كانوا حليفاً بارزاً للولايات المتحدة في حربها ضد التمرد السوفيياتي في المنطقة.

لأكراد تاريخ طويل من الخيبات مع الولايات المتحدة الأميركية، هذه الخيبات سنذكر ابرزها ومن ثم سنتحدث عن بعضها بشكل مفصل نظراً لأهميتها في مسيرة العلاقة الكردية-الاميركية. أمّا أهم هذه الخيبات⁽³⁾:

تركت الولايات المتحدة بريطانيا تقف في وجه استقلال الأكراد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الامبراطورية العثمانية، فعندما ناقش الحلفاء المنتصرون في الحرب مصير الشعوب والأراضي التي كانت تضمها الامبراطورية العثمانية، قرروا في مؤتمر سيفر عام 1920 إعطاء الكرد وطناً لهم، لكن بريطانيا وبالتعاون مع تركيا قضت على الحلم الكردي في مؤتمر

(1) آزاد علي، الحزام العربي في الجزيرة السورية أكبر تغيير ديمغرافي في الشرق الأوسط، مركز روداو للدراسات، أبريل، 2015، ص4_5

2) Juhana karim, qui suis je, kurde ou français(e)? étude sur les identités personnelles chez les jeunes Kurdes en France (1989-2003), Mémoire de master, institut de littérature, civilisation et langue européennes, faculté des sciences humaines, université d'Oslo, 2016, p.30

(3) عاصم عبد الخالق، أميركا والأكراد تراجيديا الخائن والمغذور، مقال، دار الخليج تشرين 14-10-2019، (تم الدخول في 15 أيلول 2020) على الرابط:

لوزان عام 1923 والذي بموجبه تم تقسيم الأراضي الكردية بين تركيا والعراق وسوريا. هذه كانت النكسة الأولى الذي تلقاها الكرد من الغرب في تلك الحقبة .

- في السبعينيات وبعد أن دعمتهم وسلحتهم في حرب العراق وذلك بطلب من حليفها إيران، عادت وتخلت عنهم عندما تمت المصالحة بين الشاه وصادام حسين عام 1975 بموجب اتفقيه الجزائر .

- ايضاً في حرب الخليج الأولى عام 1991 وبعد أن أعطتهم الضوء الأخضر لمحاربة صدام عادت وتخلت عنهم بعدما استعاد صدام قوته وتفرغ لمحاربتهم.

- في حرب الخليج الثانية عام 2003 سمحت لتركيا بشن غارات على الأراضي العراقية حيث التواجد الكردي.

- أما الخيانة الابرز فكانت تجاه أكراد سوريا وذلك عندما سحب ترامب جُوده من الشمال السوري وترك الأكراد يواجهون مصيرهم بمفردهم في وجه تركيا. هذه الخيانة سنتحدث عنها بشكل مفصل في الفقرة الثانية من هذا المبحث.

انّ اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بالقضية الكردية مرتبط بإهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، وقد تبلور هذا الإهتمام بشكل كبير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة.

في تلك الفترة كانت منطقة الشرق الأوسط خاصةً دول الشرق الأوسط ذات التواجد الكردي بالغة الأهمية بالنسبة ل واشنطن، فهذه الدول هي بمثابة خط دفاع لمواجهة التمدد السوفياتي، لاسيما وأنها أدركت أن السوفييت يسعون لإستخدام الورقة الكردية للتوغل في منطقة الشرق الأوسط خاصةً وأنهم قد ساعدوا الأكراد في تجربة ماهاباد الشهيرة*(1).

بإختصار يمكن القول أنه خلال حقبة الحرب الباردة التي دارت بين المعسكرين

السوفياتي والاميركي اللذين مارسوا سياسة الحظر، كان الأكراد من أبرز الجماعات العرقية

*ماهباد هي جمهورية كردية تأسست في الشمال الغربي لإيران عام 1946 ولكنها لم تدم سوى احدى عشر شهراً والخلاف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كان

سبباً رئيسياً في نشوء هذه الجمهورية ومن ثم إنهيارها

(1) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق ، ص110_111

التي دفعت ثمن هذه الحرب، حيث راح كل من الطرفين الاميركي والسوفيياتي يستخدم الورقة الكردية لتقويض الطرف الآخر (1) .

في البداية لم تكن المسألة الكردية تشهد تدخلاً من قبل الولايات المتحدة الأميركية في كل من العراق ، تركيا وإيران، فقد كانت هذه الدول حليفة لها كونها جزء من حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد. وبالنسبة للعراق بالتحديد شهد العام 1955 توطيداً للعلاقة العراقية – الاميركية، ففي هذا العام حصل توقيع حلف بغداد،. لكن وبعد انهيار هذا الحلف وانتهاء النظام الملكي سنة 1958 بدأت المخاوف الأميركية من حصول تقارب سوفيياتي _عراقي (2) .

أنّ الولايات المتحدة الأميركية تُدرك جيداً أهمية العراق بالنسبة لها سواء من الناحية الجيوستراتيجية أو من ناحية الموارد، لهذا السبب كانت تسعى دوماً للتوغل فيه وكانت الورقة الكرديه هي الورقة الأكثر فعالية لتحقيق ذلك، فمن خلال هذه الورقة يمكنها الضغط عليه من أجل ابعاده عن الاتحاد السوفيياتي من جهة ، والعمل على تقريبه منها ومن الغرب أجمع من جهة اخرى (3).

لقد برز الاهتمام الأميركي بالأكراد وتبلور بشكل كبير في العراق بعد سقوط نظام قاسم ومن ثم مجيئ حكومة البعث العربي المشترك إلى السلطة عام 1968، فحكومة البعث المشترك كانت تعتمد حينها سياسة معارضة المصالح الأميركية مقابل تأييد السوفيياتية. هذه السياسة هي التي دفعت الولايات المتحدة للبحث عن حليف قوى لها في المنطقه لمواجهة سياسة البعث، فوجدت في الأكراد خير حليف لتحقيق ذلك، وما شجعها على اختيار الكرد بالتحديد هو الدعم وحسن النية والتعاون التي أظهرها هؤلاء لها (4) .

1) Kamar mokhabir, **le printemps kurde: vers des état-unis du Kurdistan?** Mémoire de recherche de master ,université

Grenoble Alpes , Sciences PO Grenoble , 2015-2016 , p.66

(2) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق ، ص 110

(3) عماد قدورة، التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، النوحة 2016، ص 17

(4) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق ، ص 110

لقد كان الدعم الأميركي للأكراد في تلك الفترة، أي فترة حكم البعث المشترك تتم بالتعاون مع إيران وذلك لأن مصلحة الطرفين واحدة وهي زعزعة استقرار العراق بهدف ضرب تعاونه مع الاتحاد السوفياتي خاصة بعدما توطدت العلاقة العراقية - السوفياتية على اثر توقيع معاهدة الصداقة بين الجانبين عام 1972⁽¹⁾. إذاً يتضح من ذلك أن أبرز الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة لدعم الحركة الكردية العراقية آنذاك هي: (2)

- التوقيع على معاهدة الصداقة بين العراق والاتحاد السوفياتي، فمعاهدة كهذه من وجهة النظر الأميركية من شأنها زيادة النفوذ السوفياتي في المنطقة وبالتالي كان لا بد لها من وضع حد لهذا التمدد على قاعدة إضعاف أي دولة تتعامل مع الاتحاد السوفياتي، وبالتالي فإن إضعاف العراق لا يمكن أن يتم سوى من خلال دعم الحركة الكردية .

- اضعف إلى ذلك قرار العراق بتأمين شركات النفط الأجنبية المتواجدة على اراضيه، فما كان من الولايات المتحدة إلاّ التوجه لتقديم الدعم العسكري والمادي للأكراد وذلك بهدف استغلال النفط العراقي والضغط على العراق للتراجع عن قرار التأمين.

خلال فترة ما بين (1972-1975)، كانت إيران حليف قوي للولايات المتحدة الأميركية، ولأنّ كل من العراق وإيران وبعد حرب بينها في المناطق الحدودية توصلوا إلى توقيع اتفاقية الجزائر عام 1972 والتي بموجبها أوقفت إيران دعمها للأكراد وطلبت من حليفتها الولايات المتحدة أبعادها عن مسألة دعم الأكراد وأن تستمر بفعل ذلك بمفردها وذلك مراعاة لمصالحها مع العراق، إلاّ أنّ واشنطن حينها رفضت ذلك ووجدت أن لا مصلحة لها في الاستمرار بدعم الحركة الكردية لأن هذا الدعم كان يتم من خلال إيران وبما أن هذه الأخيرة خرجت من خط الدعم الكردي في العراق فلا داعي لواشنطن في الاستمرار والبقاء في هذا الخط (3) .

إذاً لقد كانت الولايات المتحدة الطرف الأكثر انخراطاً في القضية الكردية في سبعينيات القرن الماضي خاصة بعد العام 1972 أي عام توقيع اتفاق الصداقة بين السوفييت والعراق،

(1) عماد قدورة، التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة)، مرجع سابق، ص 10

(2) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق، ص 110_111

(3) عماد قدورة، التأثير الاقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة)، مرجع سابق، ص 25

فصبت كامل اهتمامها على دعم للأكراد وذلك بمساندة من إيران. لكن وبعد 3 سنوات جاء توقيع إتفاق الجزائر بين شاه إيران والعراق لينهي هذا الدعم، وذلك لأنه بموجب هذا الإتفاق بدأ العراق بتسوية علاقاته مع إيران وحليفها واشنطن، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة للتراجع عن الدعم الكردي وكان ذلك بمثابة خيانة كبرى للأكراد العراق.

إنّ الدعم الأميركي للأكراد في العراق لم يكن هدفه تمكينهم من احراز انتصار يمكنهم أن يحصلوا بعده على حق الاستقلال الذاتي وذلك لأن حصولهم على شيء كهذا سيؤثر على إيران وبالطبع هذا امر يرفضه الشاه الحليف الأقرب للولايات المتحدة. بإختصار إن الهدف الأميركي من الدعم الكردي يمكن معرفته جلياً من خلال التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة التي ألقها الكونغرس تجاه المسألة الكردية والذي جاء فيه: "إنّ هدف الولايات المتحدة الأميركية من مساعدة الأكراد لم يكن تمكينهم من احراز انتصار يمكن لهم من بعده أن يحصلوا على حق الاستقلال الذاتي، إنّ حصول الأكراد في العراق على هذا الحق يمكن أن يؤثر على أكراد إيران وهذا يسبب مشاكل للشاه وبالتالي فقط كان المطلوب هو ضبط حد لمساعدة الملا مصطفى البازراني بحيث يظل دائماً على مستوى معين، مستوى يستطيع عنده استنزاف قوة الجيش العراق وانهاك اسلحته وقيادته وافراده وفي نفس الوقت مستوى لا يستطيع معه احراز انتصار مؤثر يُحقق الاستقلال ويؤثر على أكراد إيران⁽¹⁾.

إذاً يبدو جلياً وواضحاً أنّ الولايات المتحدة الأميركية دعمت الحركة الكردية آنذاك ليس بهدف تمكينهم من نيل الاستقلال وإنما كان هذا الدعم تحكمه مصالحها في المنطقة وخير دليل على ذلك انها دعمت الحركة الكردية في العراق لكنها لم تدعمها في كل من إيران وتركيا بل على العكس ساعدت هذه الدول في محاربة أكرادها. ولا ننسى أيضاً أن الدعم الأميركي للأكراد في العراق كان هدفة أيضاً خدمة المصالح الإسرائيلية في المنطقة فمن خلال دعم الأكراد في مواجهة العراق استطاعت اضعاف هذا الأخير فأصبح من الصعب عليه التفرغ لمحاربة الكيان الصهيوني في الحرب العربية - الاسرائيلية وهذه السياسة سياسة ناجحة جداً بالنسبة لواشنطن

(1) محمود هيكال، الحل والحرب، ط7، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1988، ص139

وهي سياسة إلهاء الدول بالمشاكل الداخلية⁽¹⁾. وبالرغم من أن الولايات المتحدة وظفت القضية الكردية في أوجهها الأربعة ولكن في كل دولة كان هناك حسابات خاصة مختلفة عن الأخرى، فمن يتابع ملف التعامل الأميركي مع الأكراد يجد إختلاف واضح في هذا التعامل مع أكراد كل دولة من الدول الأربعة ذات التواجد الكردي. ففي حين نجد انها احتضنت كما سبق وذكرنا أكراد العراق نرى انها وقفت في وجه أكراد تركيا وذلك لصالح هذه الأخيرة بإعتبارها حليف لها، ولكن في نفس الوقت لم تتخلى واشنطن عن استخدام الورقة الكردية في تركيا عندما كان يلزم الأمر⁽²⁾.

بالنسبة لتركيا، لم تشهد هذه الأخيرة تدخلاً أميركياً واضحاً فيها، فعلى سبيل المثال وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تكن بنود الرئيس الأميركي ولسن الأربعة عشر حينها إلا غطاء يخفي حقيقة المطامع الاستعمارية. فبعد تدهور النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط إبان انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة بالعمل على التقرب من تركيا خاصة وإن هذه الأخيرة كانت على علاقة بالإتحاد السوفياتي. أضف إلى ذلك أن تركيا تملك حدود مع عدة دول في الشرق الأوسط، فواشنطن وجدت أن تقربها من تركيا أمر ضروري وذلك لأن تركيا بمثابة ترانس جنوبي لحلف شمال الأطلسي في وجه الإتحاد السوفياتي.⁽³⁾

لقد عملت الولايات المتحدة جاهدة على التقرب من تركيا والإبتعاد عن دعم أكرادها بإعتبار هذه المسألة ستمنعها من بناء علاقات جيدة مع معها. لكن وبعد الإحتلال الأميركي للعراق، وجدت الولايات المتحدة اختلال في توازن أولوياتها، فمن جهة لا تريد صنع عداء مع حليفاتها تركيا، ومن جهة أخرى لا تريد أيضاً خسارة حلفائها الأكراد الذين لعبوا دوراً مهماً في مساعدتها أميركا في احتلال العراق⁽⁴⁾. إذاً لقد كانت الولايات المتحدة عالقة بين نارين، فمن جهة لا يمكنها الاصطدام مع تركيا كونها عضو في حلف شمال الأطلسي وما يؤكد هذا هو تأييد واشنطن

(1) وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مرجع سابق ، ص112

(2) أزهار الحياي، المتغير الأميركي في الخلاف التركي- الكردي بعد عام 2003(تركيا وحزب العماللكردستاني)،مجلة جامعة الأتبار للعلوم الانسانية،العدد الثالث، ص603

(3) المرجع نفسه، ص583_584

(4) المرجع نفسه، ص596

لتركيا بإنشاء الحزام الأمني في شمال العراق لحماية حدودها من تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني، ومن جهة أخرى ترى الولايات المتحدة في الأكراد بالإضافة لكونهم من أقوى الحلفاء في المنطقة خاصةً في العراق ورقة ضغط تستطيع استخدامها متى تشاء للضغط على تركيا في حال تمرد هذه الأخيرة عليها⁽¹⁾. لكن وبالرغم من ذلك كانت تركيا تنتظر بشكوك دوماً حول الموقف الأميركي الداعم لأكراد شمال العراق وهو ما يثير المخاوف التركية من احتمال تقسيم العراق وما سيترتب على ذلك من مخاطر على الأمن القومي التركي. وبالرغم من أن الولايات المتحدة وعدت تركيا انها ستحافظ على وحدة وتماسك العراق عندما يتم احتلاله ولن تسمح للأكراد بالإستقلال إلا أن الواقع برهن عكس ذلك عندما تم إقرار الفدرالية في الدستور المؤقت والدائم⁽²⁾.

بشكل عام يمكن القول أن أميركا وفي مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة السورية لم تكن تُزعج تركيا بموضوع الأكراد بل كان لها مواقف مهمة في حماية الأمن التركي من التمرد الكردي، فلا ننسى أن أميركا كان لها دور كبير في مساعدة تركيا بإلقاء القبض على الزعيم الكردي عبد الله أو جلان عام 1999⁽³⁾. فبعد سفر هذا الأخير إلى نيروبي نتيجة الضغط التركي على سوريا لترحيله، قامت الاستخبارات الأميركية من خلال جواسيسها بكشف وجود أو جلان في القنصلية اليونانية في نيروبي فقاموا بوضعه تحت الرقابة، كما وراقبوا هاتفه الخليوي⁽⁴⁾، واستطاعوا استدراجه إلى أحد أهم مراكز الاستخبارات الأميركية-الإسرائيلية فاستطاعت حينها تركيا من إلقاء القبض عليه. لقد اتهم حينها متحدثون باسم حزب العمال الكردستاني المخابرات المركزية

(1) أزهار الحياي، المتغير الأميركي في الخلاف التركي-الكردي بعد عام 2003 تركيا وحزب العمال الكردستاني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد الثالث، 601_602

(2) المرجع نفسه، ص 599_600

(3) عماد حسين، الأكراد مائة عام من الرهانات الخاسرة، (نشر في 19 أكتوبر 2019)، تم الدخول في 2020/10/10 على الرابط:

www.shorowknews.com

(4) بورك كارا، واشنطن لعبت دوراً أساسياً في إعتقال أو جلان، (نشر بتاريخ 16 شباط 2019)، تم الدخول في 2020/10/10 على الرابط: bbc.com

الأميركية وجهاز الموساد الاسرائيلي بالضلع في مؤامرة اختطاف أوجلان وتسليمه للسلطات التركية⁽¹⁾ .

لم تهتم الولايات المتحدة لهذه الإتهامات، بل على العكس رحبت إدارة الرئيس الاميركي كلينتون باعقال زعيم حزب العمال الكردستاني، وأعلن الناطق باسم البيت الأبيض "جولوكهارت" حينها: "إننا بالطبع مسرورون جداً بالقبض كل هذا الزعيم الإرهابي"، ومنذ ذلك الحين صنفت الولايات المتحدة حزب العمال الكردستاني على لائحة المنظمات الإرهابية⁽²⁾ .

لكن وبعد بدء الأزمة السورية شهدت العلاقة التركية - الأميركية توتراً كبيراً، وهذا ما دفع الولايات المتحدة هذه المرة لاستخدام الورقة الكردية في سوريا ضد النظام من جهة، وضد تركيا من جهة أخرى، وللأسف عاد الأكراد ووثقوا بالدعم الأميركي وراهنوا عليه وكان رهانهم كما كل مره رهاناً خاسراً.

الفقرة الثانية : السياسة الخارجية الأميركية تجاه الأكراد خلال الأزمة

إتسمت الأشهر الأولى من إندلاع الأزمة في سوريا بالسلمية لكن سرعان ما تبدلت الأحوال نتيجة لجوء النظام السوري إلى استخدام الحل الأمني والعسكري الذي راح ضحيته في البداية آلاف السوريين. هذا الأسلوب الذي اعتمده النظام بالإضافة إلى اعتماده على قوة خارجية إقليمية ودولية لقمع الإنتفاضة كان بمثابة عمل غير موفق وذلك لأنه فتح الباب أمام المعارضة التي تقود الحراك الشعبي لاستجلاب الدعم الخارجي السياسي والعسكري، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الأزمة وتحولها من حرب داخلية إلى حرب دولية. إذاً لقد فتح اصرار النظام على قمع الثورة وإصرار الثورة على اسقاط النظام الباب على مصرعيه للتدخل الخارجي وبالطبع كان الطرف الأميركي اللاعب الابرز في هذا التدخل.

(1) رجائي فايد، أحمد شعبان، أوجلان الزعيم والقضية ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، 1999، ص195

(2) المرجع نفسه، ص195_196

إنّ الولايات المتحدة وجدت في اندلاع الأزمة السورية فرصة لتنفيذ استراتيجيتها القائمة على تفكيك الدول من خلال تغذية الصراعات العرقية، الاثنية والمذهبية سواء بين العرب والأكراد من جهة أو بين العرب والأتراك من جهة ثانية أو حتى العرب والفرس من جهة ثالثة. وبالطبع كل ذلك يهدف الى استفزاز جميع من تتعامل معهم سواء حلفاء أو حتى اعداء. هذه الطريقة يُمكن تسميتها بالفوضى الخلاقة، فبموجبها تستطيع واشنطن أن تخلق دويلات صغيرة على أسس طائفية وقومية لكن دون امتلاك هذه الدويلات لمقومات الحياة ، فيُصبح بالتالي باستطاعة واشنطن التحكم بها بسهولة تحت ذريعة حمايتها وهذا ما حصل تماماً مع الأكراد في سوريا.

لقد سعت الولايات المتحدة منذ بدء الأزمة السورية إلى العمل على استنزافها وإطالة امدها لأن ذلك سيخدمها في عدة نقاط أهمها: (1)

- يضرب النسيج المجتمعي ويعزز الطائفية والعرقية وهذا ما حصل بالفعل بين الأكراد والعرب وبين الأكراد والأتراك وفتح امامها فرصة للتدخل.
- يُدمر الإقتصاد والبنى التحتية.
- يُدمر الدولة والجيش.
- يضمن أمن واستقرار الكيان الصهيوني.
- يسمح لها بمواجهة روسيا وإيران.

لقد اقتصر التدخل الأميركي في سوريا بادئ الأمر كما سبق وذكرنا على فرض العقوبات على النظام السوري ورئيسه بشار الأسد ومن ثم المطالبة بإجراء إصلاحات وصولاً إلى دعوة الرئيس الأسد إلى التنحي. لكن ومع بروز التنظيمات الإرهابية كالدولة الإسلامية في العراق والشام وجهة النصر وغيرها، وجدت واشنطن أنّ تدخلها عسكرياً أصبح أمراً ضرورياً، وكان تدخلها بحسب وجهة

(1) محسن صالح، السياسة الأميركية في سوريا....جدران الدم، (نشر في 2016/8/10)، تم الدخول في 2020/11/2 على الرابط:

<https://aljazeera.net/amp/opinions/2016/8/10/>

نظرها لمحاربة هذه التنظيمات الإرهابية، فقامت من أجل ذلك بدعم كل الحركات المعارضة، وكانت الحركة الكردية الجهة التي نالت الحصة الأكبر من هذا الدعم.

إذاً لماذا اختارت واشنطن الأكراد حليفاً لها؟ وما هي أهدافها من التحالف معهم؟ وهل حافظت على الثقة التي منحها إياها الأكراد، أم أنها كما كل مرة تجزيهم معروفهم بالخدلان والتخلي؟

في العام 2013 كان التدخل الأميركي يتم عن طريق تمويل الجيش السوري الحر بالأسلحة لمحاربة النظام السوري وجيشه . لكن ومع حلول العام 2014 وظهر تنظيم الدولة الاسلامية بدأت واشنطن تصبّ كامل اهتمامها على محاربة هذا التنظيم⁽¹⁾، لكن اعتمادها على الجهات المعارضة السورية في تحقيق ذلك لم يُجدِ نفعاً حيث اعتبرت أن المعارضة فشلت في القضاء على داعش، كما أنّ تعامل المعارضة مع بعض الجهات الإرهابية كفتح الشام "النصرة" أثار مخاوف واشنطن من أن تكون الإطاحة بنظام الأسد وسيطرة المعارضة وأتباعها ذات تبعات سلبية عليها. ومنذ ذلك الحين بدأت واشنطن بالبحث عن حليف آخر للقضاء على التنظيم⁽²⁾.

في البداية لم تكن لواشنطن أية نية للتحالف مع الأكراد ، ففي العام 2012 وعندما سيطر حزب الاتحاد الديمقراطي على أجزاء من شمال سوريا، صرّح مساعد وزير الخارجية " فيليب غوردون " بأنّ: " واشنطن كانت تتجنّب التعامل مع الأكراد خاصة مع حزب الاتحاد الديمقراطي لأنّ هذا الأخير يستفز تركيا بشكل كبير اذ تعتبره هذه الأخيرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني، فواشنطن في تلك الفترة كانت لا تزال تحاول المحافظة على علاقتها بحليفاتها في حلف الناتو". وفي 11 آب 2012 قالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون: " إننا نشارك تركيا تصميمها على أنّ سوريا يجب ألاّ تصبح ملاذاً لإرهابيي حزب العمال الكردستاني سواء الآن أو بعد رحيل نظام الأسد⁽³⁾".

1) BARAK barfi, **ascent of the pyd and the sdf**, the Washington institute for near east policy, no.32, april, 2016, p.1-2.

2) عماد عنان، لماذا تصر الولايات المتحدة على دعم أكراد سوريا والعراق، تقرير نُشر بتاريخ 2017/4/20 على الرابط:

<https://www.noonpost.com/content/17640?amp>

3) BARAK barfi, **ascent of the pyd and the sdf**, obcit, p.9.

إنّ كل هذه التصريحات تبخّرت مع بروز داعش الذي دفع واشنطن للتحالف مع الأكراد لمحاربتهم، وقد كانت معركة كوباني "عين العرب" شمال محافظة حلب التي خاضها الأكراد ضد تنظيم داعش بداية التحالف الوطيد بين الطرفين الكردي والأميركي، ففي العام 2014 ساعدت الهجمات الجوية الأميركية على مواقع التنظيم الجهادي وحشوده في كوباني وحدات الحماية الشعبية على طرد التنظيم من المنطقة⁽¹⁾. ومنذ ذلك الحين بدأ التنسيق بشكل رسمي بين المقاتلين الأكراد وواشنطن لشن هجمات أخرى في محافظتي الحسكة والرقة شمالي البلاد، وقد أدى النجاح الباهر الذي حققه الأكراد في معركة كوباني إلى زيادة ثقة واشنطن بالطرف الكردي واعتباره القوة الأكثر فعالية في محاربة التنظيم، ما دفعها إلى زيادة سقف دعمها ومساعدتها له⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أنّ ظهور داعش في كل من العراق وسوريا أفاد أكراد البلدين بشكل كبير، وذلك لأنّ ظهور هذا التنظيم دفع الولايات المتحدة لتقديم الدعم العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري وحدات الحماية الشعبية. وقد تعزّز هذا الدعم بشكل كبير في أيلول 2015 بهدف تحرير كل من تل أبيض ومنبج والرقة من داعش، وكانت النتيجة لهذا الدعم سواء مقصودة أو غير مقصودة تعزيز الحكم الذاتي الكردي في سوريا⁽³⁾.

يمكن تقسيم الدعم الأميركي للأكراد في سوريا إلى مرحلتين :

- المرحلة الأولى كانت بمثابة مرحلة استكشاف واشنطن للقوات الكردية (وحدات الحماية الشعبية) حيث وجدت فيها طرفاً قوياً استطاع محاربة داعش بشجاعة في شمال سوريا في معارك كوباني وتل أبيض ومنبج وغيرها. وقد تمثل الدعم الأميركي في هذه المرحلة بتوفير مظلة دعم جوي للقوات الكردية، كما وتم تزويدها بالأسلحة⁽⁴⁾.

(1) زياد ماجد، الأكراد شمال شرق سوريا: حسابات الداخل ومعطيات الخارج، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 6.

2) BARAK barfi, ascent of the pyd and the sdf, obcit, p.2.

3) PATRICK, clawson, Syrian kurds as a US ally cooperation & complications, the, washington, institute for near east policy, 2november 2016, p.3.

(4) لا كاتب، أنماط وتحديات الدعم الأميركي للأكراد في سوريا، (نشر بتاريخ 2017/5/21) تم الدخول في 2020/10/25 على الرابط

<https://futureuae.com/clone-AE-mainpage/ITEM/2814>.

- أمّا المرحلة الثانية فقد شهدت رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الطرفين حيث تم إعلان تشكيل إئتلاف قوات سوريا الديمقراطية قسد(SDF) في تشرين الأول 2015. لقد تكوّن هذه الإئتلاف من عدة مكونات عسكرية سورية متعددة الأعراف والمذاهب وبأغلبية كردية. كما شهدت سنة 2015 اسقاط الطائرات الأميركية 50 طناً من الذخيرة إلى قوات قسد كما وأرسلت 50 عنصراً من القوات الخاصة الأميركية لتدريب المقاتلين الأكراد وتسليحهم⁽¹⁾.
لقد دفع النجاح الذي حققه الأكراد "وحدات الحماية الشعبية" في المعارك ضد داعش كبار المسؤولين الأميركيين إلى الإشادة بها، فعلى سبيل المثال قال وزير الدفاع الأميركي كارتر بأن: "وحدات الحماية الشعبية هي قوة برية قادرة وذات دوافع من أجل الاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها". كما صرح ماكغورك المبعوث الرئاسي الأميركي للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش بأن "حزب الإتحاد الديمقراطي ووحدات الحماية الشعبية داخل سوريا كانا فعالين للغاية ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة"⁽²⁾.

إنّ سياسة الولايات المتحدة في سوريا كانت مبنية على مساعدة المتمردين الذين يقاثلون النظام ولكن الأولوية كانت للأكراد، خاصةً حزب الإتحاد الديمقراطي لآسيما وإنّ هذا الأخير ركّز نشاطاته على محاربة تنظيم داعش، ولعلّ هذا ما دفع واشنطن إلى دعمه ومساندته. فخلال حملة الحزب الممتدة من العام 2014 حتى العام 2015 كانت واشنطن الداعم الأول لهذه الحملة من خلال الضربات الجوية التي ساندته فيها فيها من أجل انتزاع عدة مناطق من تنظيم داعش⁽³⁾.

1) BARAK barfi, **ascent of the pyd and the sdf**,obcit, p.2

2) Ibid,P 9

3) PATRICKclawson,**Syrian kurds as a US ally cooperation & complications,the,washington**,obsit,p52.

لم تُخفِ الولايات المتحدة مساندةها للأكراد بل اعترفت بأن الضربات الجوية للتحالف كانت تدعم حملة حزب الإتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية، أمّا أهم المناطق التي كانت واشنطن فيها جنباً إلى جنب الأكراد في هذه الحملة:⁽¹⁾ فهي التالية:

- الحول (تشرين الأول 2015)

- سد تشرين (كانون الأول 2015)

- الحسكة (شباط 2015)

- الشدادي (شباط 2016)

- المنبج (أيار وحزيران 2016)

لقد كانت الإدارة الأميركية للرئيس باراك أوباما تهدف من تواجدها في سوريا محاربة داعش وليس اسقاط النظام أو حتى موازنة التدخل الروسي، بينما وبمجيء الرئيس ترامب إلى الحكم في العام 2017 رأت الإدارة الأميركية أن هدف ترامب من المشاركة في الحرب السورية هو مواجهة التمدد الإيراني وتحجيم نفوذه في الشرق الأوسط، وأيضاً مواجهة روسيا العدو التقليدي للولايات المتحدة. وما يؤكد هذا أن الإدارة الأميركية ربطت انسحاب ترامب من سوريا بالإخلاء العسكري الإيراني وليس كما يُبرر ترامب انسحابه بأنه تم بعد القضاء على داعش⁽²⁾.

لقد تعرّضت واشنطن خلال عهد الرئيس باراك أوباما للانتقاد من قبل تركيا على خلفية تعاونها مع الأكراد، إلا أنّ واشنطن كانت تدافع عن هذا التعاون بأن حزب الإتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري لا علاقة لهم بحزب العمال الكردستاني المُصنّف على لوائح الأحزاب الإرهابية، وهذا ما أكده المستشار السابق للرئيس أوباما دوغلاس أوليفانت الذي قال: "إنّ الأكراد السوريين ليسوا مدرجين على قوائم الإرهاب في أميركا ومن ثم لا حرج في التعامل معهم ودعمهم خاصةً أنه كان لهم دور كبير في القضاء على داعش ومحاصرته داخل سوريا"⁽³⁾.

1) PATRICKclawson,Syrian kurds as a US ally cooperation & complications,the,Washington, p 53

2) الانسحاب الأميركي من سوريا الأسباب والسياقات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 26 كانون الثاني 2018، ص 4.

3) عماد عنان، لماذا تصر الولايات المتحدة على دعم أكراد سوريا والعراق، مرجع سابق.

إنّ تركيا ترى في حزب الإتحاد الديمقراطي ووحدة الحماية الشعبية فصائل إرهابية لها صلة وثيقة بحزب العمال الكردستاني، لهذا السبب كانت تركيا تنتقد دوماً الدعم الأميركي للأكراد وتراه بمثابة استفزاز لها، لأن هذا الدعم من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على الأمن القومي التركي وأن يعزز النزعة الانفصالية لدى الأكراد داخل تركيا. لكن أميركا كما سبق وذكرنا تدافع عن علاقتها بالأكراد في سوريا بأنهم لا يرتبطون أبداً بحزب العمال وأن هدفهم فقط محاربة داعش⁽¹⁾.

تواجه الولايات المتحدة في سوريا مشكلة شائكة وهي كيفية العمل مع صديقين لا يحببان بعضهما البعض ولا يتفان ببعضهما، وهذين الصديقين هما تركيا وأكراد سوريا. وبالطبع فإنّ الصديق الأول هو الأقوى والأكثر فعالية لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، لكنّ الأكراد مفيدون ومهمون أيضاً بالنسبة لواشنطن خاصةً في مسألة محاربة داعش. لهذا السبب كان لا بدّ للولايات المتحدة أن تبرر دوماً لتركيا تعاونها مع الأكراد وأن تعمل على التوفيق بين هذين الصديقين أو على الأقل عدم تعارضهما. وهنا نطرح التساؤل حول ما اذا كان لتركيا دور في إنسحاب واشنطن من سوريا وتخليها عن الأكراد؟

يمكن القول أن أكراد سوريا استطاعوا بفعل الدعم والمساندة الأميركية أن يرتبوا صفوف ادارتهم الذاتية في شمال شرق سوريا، وتمكنوا من السيطرة على ثلث مساحة البلاد، لكن هذا النجاح لم يدم طويلاً خاصة بعد قرار الإنسحاب الأميركي من المنطقة. ان قرار الإنسحاب هذا جعل مستقبل الأكراد مهدداً من جديد خاصةً في ظل وجود التدخل العسكري التركي في الشمال السوري⁽²⁾. على أي حال يمكن القول أن اهداف حزب الإتحاد الديمقراطي قصيرة المدى والمتعلقة في محاربة داعش تتماشى مع أهداف واشنطن المتمثلة في الرغبة بتدمير التنظيم، لكن طموحات الحزب بعيدة المدى والمتعلقة بالحكم الذاتي تختلف تماماً عن طموحات واشنطن وذلك

(1) عماد عنان، لماذا تصر الولايات المتحدة على دعم أكراد سوريا والعراق، مرجع سابق.

(2) لا كاتب، أكراد سوريا...ماذا يحمل مستقبل لهم،(نشر بتاريخ 16 شباط 2020) تم الدخول في 2020/11/6 على الرابط:

<https://www.alhura.com/turkey/2020/1/16>

لأن حصول أمر كهذا وبمساعدة أميركية سيفتح على واشنطن حرباً مع حليفها تركيا هي بغنى عنها⁽¹⁾.

في كانون الثاني 2018 أعلن الرئيس ترامب بدء انسحاب قواته من سوريا قائلاً: "بعد الإنتصارات التاريخية ضد داعش حان الوقت أن يعود شبابنا العظيم إلى الوطن". جاء قرار ترامب هذا بعد نيّة تركيا على شن عملية عسكرية شمال شرق الفرات، الأمر الذي أثار الغضب في الأوساط الكردية التي وجدت في القرار رضوخ لتركيا على حسابها وبمناخ طعنة كبيرة للأكراد⁽²⁾. وبالرغم من أنّ تركيا هي المستفيد الأكبر من انسحاب واشنطن من سوريا وتخليها عن الأكراد إلا أنّ قرار ترامب المفاجئ أثار القلق التركي خاصةً فيما يتعلق بما إذا كان هذا الانسحاب سيكون جزئي أو كلي، وحول ما إذا كان سيتم سحب الأسلحة التي قدمتها واشنطن للأكراد.

يمكن القول أنّ الأكراد الذين راهنوا على الحماية والدعم الأمريكي وقاتلوا تحت الراية الأميركية ضد النظام أولاً وتنظيم داعش ثانياً هم الضحية الأكثر ضرراً من الانسحاب الأمريكي. فمشكلة الأكراد خاصةً أكراد سوريا والذي يُعتبر نضالهم حديثاً نوعاً ما بالنسبة لأشقائهم في الدول الأخرى أنهم لم يتعلموا من دروس الماضي ولا من تجارب غيرهم بل استمروا في الإعتماد على واشنطن في كل خطواتهم وكان مصيرهم كالعادة الخذلان والتخلي. إذاً لقد كان الرهان الكردي على أميركا في الحرب السورية رهان على الحاضر تعييب عنه دروس الماضي وحسابات المستقبل التي تُشير وتؤكد أنّ الورقة الكردية استُغلت من قبل واشنطن عدة مرات لتحقيق المصالح الأميركية، وفور إنتهاء هذه المصالح يتم التخلي عنها.

أخيراً، إنّ تحقيق السلام المستدام في منطقة أكراد سوريا لا تتحقق بحسب مجلة foreign Affairs الأميركية المتخصصة في تحليل العلاقات الدولية إلاّ بحل سياسي للصراع السوري، وبأن روسيا يمكنها لعب دور مهم وجوهري في حثّ النظام السوري على إيجاد حل للأكراد بشكل يحافظ

1) BARAK barfi, ascent of the pyd and the sdf,obcit, p.10.

2) سهام اشطو، الولايات المتحدة تغادر سوريا وتضحى بحلفائها الأكراد-من المستفيد،(نشر بتاريخ 2018/12/20)، تم الدخول في 2020/11/14 على الرابط:

<https://amp.dw.com/ar/a-46820549/الولايات-المتحدة-تغادر-سوريا-وتضحى-بحلفائها-الاكرد-من-المستفيد>

على استقلال الشمال السوري، كما ترى المجلة في تقرير صادر عنها في 16 شباط 2020 أن ما يزيد وضع الأكراد ضعفاً في سوريا بعد الإنسحاب الأميركي منها هو تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران وكذلك مطالبة البرلمان العراقي من واشنطن بسحب قواتها من العراق، فالإنسحاب الأميركي هذا سيؤثر بشكل كبيراً أيضاً على أكراد سوريا لأن الدعم الأميركي لهم يعتمد بشكل كبير على التواجد الأميركي في العراق⁽¹⁾.

(1) لا كاتب، أكراد سوريا...ماذا يحمل المستقبل لهم، مرجع سابق.

الخاتمة:

شغلت القضية الكردية الساحة الدولية منذ عشرات السنين، فالأكرد ونظراً لتوزعهم الجغرافي على أربعة من أكثر الدول أهمية في منطقة الشرق الأوسط (العراق، تركيا، إيران وسوريا) حازوا على اهتمام دولي وإقليمي كبير، إلا أن هذا الاهتمام لم يكن يوماً نابغاً من دوافع المبادئ الانسانية، بل كانت تحكمه المصالح والاعتبارات الشخصية. فمنذ عهد الإمبراطورية العثمانية كانت الثورات والانتفاضات الكردية المطالبة بالاستقلال تُواجه بالقمع، لكن الأكراد لم يستسلموا بل ظلوا مصّرين على متابعة مسيرتهم القومية.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الامبراطورية العثمانية وجد الأكراد الفرصة للمطالبة مجدداً بحقوقهم القومية وبناء كيان مستقل لهم. وبالفعل كان الحلفاء المنتصرون في الحرب يُبدون تعاطفهم مع الأكراد فقدّموا لهم العديد من الوعود الاستقلالية، وقد تبلور ذلك عندما تمّ عقد اتفاقية سيفر عام 1920 والتي كانت بمثابة المرة الأولى التي تُطرح فيها القضية الكردية على الساحة الدولية. لقد استبشر الأكراد حينها الخير بهذه الاتفاقية التي تضمّنت في نُصوصها مواد تُقرّ بضرورة منح الأكراد دولة مستقلة، إلا أن الفرحة لم تكتمل، وذلك لأن المصالح الإستعمارية والمساومات بين الحلفاء وتركيا أدت إلى عقد اتفاقية لوزان التي قضت على الأحلام الكردية ونسفت فكرة الاستقلال الكردي.

وبالرغم من هذه الطعنة الكبيرة التي تلقاها الكرد من الغرب وبالرغم أيضاً من يقينهم التام بأن الغرب يتعامل معهم على مبدأ المنفعة الشخصية، إلا أنهم ظلوا يراهنون عليه، وهذا ما شهدناه خلال فترة الانتداب الفرنسي على سوريا، حيث اعتمد الأكراد مجدداً على الدعم الفرنسي لمواجهة تركيا. لكن فرنسا كانت حينها تقدم لهم الدعم والمساعدة بهدف استخدامهم كورقة ضغط ضد تركيا لا أكثر. ولا ننسى أيضاً دور الاتحاد السوفياتي في هذه المعادلة وتجربة جمهورية مهاباد الكردية في إيران والتي انهارت بسبب تخلي الاتحاد السوفياتي عن دعمه لها نتيجة تسوية خلافاته حينها مع كل من إيران والولايات المتحدة.

وبالعودة إلى القضية الكردية في سوريا بالتحديد، فقد وجدنا أن الأكراد ساهموا بشكل كبير في مقاومة الاستعمار الفرنسي فوقفوا إلى جانب الاستقلاليين آملين أن تكون مرحلة ما بعد الاستقلال تحمل تحقيقاً لطموحاتهم وأحلامهم، إلا أن الواقع كان عكس ذلك، إذ ظلت القضية الكردية مهمشة، وظل التعااضي عن المطالب الكردية الاستقلالية سيّد الموقف.

مع اندلاع الأزمة السورية عام 2011 مثل الأكراد طرفاً لا يُستهان به فيها، فبدأت الأحزاب الكردية بالظهور، وكان لكل حزب استراتيجية ومطالب مختلفة عن الآخر. ومع تطور الاحتجاجات السورية وبدء التدخل الدولي، تنوعت علاقات الأكراد وتباينت مع مختلف أطراف الصراع في سوريا وخارجها، وشهد الشارع الكردي انقساماً كبيراً، فوجدنا فريقاً انضوى تحت راية المعارضة ونفذ اجندات بعض الدول الاقليمية وعلى رأسها تركيا، وفريق آخر انضوى تحت راية الولايات المتحدة وتحالف معها في ملف محاربة التنظيمات الارهابية خاصة تنظيم داعش الذي كان ظهوره سبباً مهماً من أسباب قيام هذا التحالف الكردي الأميركي.

لقد استطاع الجانب الكردي المنضوي تحت راية واشنطن (حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري وحدات الحماية الشعبية) أن يحقق إنجازات كبيرة على الساحة السورية، وقد تمثلت هذه الانجازات بهزيمته لتنظيم داعش في عدة معارك، وأيضاً إعلانه للادارة الذاتية في المناطق الكردية شمال سوريا، وهذا ما أثار حينها الغضب التركي بشكل كبير، فبدأت مرحلة من الخلافات التركية الاميركية على خلفية الدعم الاميركي للأكراد. وشهدت العلاقات الثنائية بين البلدين توتراً كبيراً تخلله تهديدات متبادلة بين الطرفين وصلت إلى حد التهديد بفرض عقوبات على أنقرة، وقد قابل ذلك تهديد انقرة لواشنطن باجتياح المناطق الكردية حيث التواجد الاميركي.

استمر هذا المد والجزر في علاقة البلدين حتى العام 2019، وهو العام الذي أعلن فيه الرئيس الاميركي دونالد ترامب انسحابه من سوريا تاركاً الاكراد في المعركة بمفردهم يواجهون مصيرهم المجهول.

لقد توفرت للاكراد طيلة فترة الأزمة السورية ظروف مجتمعة ليكونوا قوة مهمة في الحرب الدائرة، ظروف سمحت لهم بعرض قضيتهم على الساحة الدولية لكنهم لم يستطيعوا قراءة الواقع

بالشكل الصحيح فأخطؤوا القراءة والتقدير وعاشوا بأوهام جعلتهم أداة ليس بيد واشنطن فقط بل أيضاً بيد كل من النظام السوري وإيران وروسيا. فقد حاولت هذه الجهات مراراً احتواء القوى الكردية فقدمت لها الوعود وأمدتها بالسلاح والخبرة بهدف إبعادها عن واشنطن، لكن انقسام هذه القوى وتشرذمها جعلها في دوامة لم تستطع الخروج منها.

لقد كانت الخلافات الأميركية - التركية حول الدعم الأميركي للأكراد سبباً مهماً من أسباب تقلب الموقف الأميركي تجاه القضية الكردية في سوريا، فواشنطن وبالرغم من أنها وجدت في الأكراد حليفاً قوياً لها لمواجهة داعش إلا أنها في نفس الوقت لا يمكنها التخلي عن حليف تاريخي لها في المنطقة وهو تركيا. أما أبرز الخلافات الأميركية - التركية حول الملف الكردي فهي التالية:

- النقطة الخلافية الأولى كانت حول تصنيف الفصائل الكردي المدعومة من واشنطن، ففي حين كانت تركيا تعتبر أن هذه الفصائل الكردية خاصةً وحدات الحماية الشعبية بمثابة فصائل إرهابية تحمل مشروعاً استقلالياً كالذي يحمله زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، كانت واشنطن تنفي ذلك وتؤكد على أن هذه الفصائل هي مجرد فصائل معارضة ومطالبة بحقوق طبيعية كغيرها من مكونات الشعب السوري ولا علاقة لها بحزب العمال ولا بمشروعه الاستقلالي.

- النقطة الخلافية الثانية تمثلت بالتقرب التركي في الفترات الأخيرة من روسيا وإيران، فقد شكل هذا التقارب ازعاجاً لواشنطن، إلا أن تركيا كانت تبرر ذلك بأنها مضطرة للاعتماد على حليف آخر غير واشنطن طالما أن هذه الأخيرة تدعم الملف الكردي المهدد لأمنها القومي.

- النقطة الخلافية الثالثة تتعلق بالانسحاب الأميركي، فعلى الرغم من أن هذا الانسحاب يخدم انقرة في موضوع مواجهة الأكراد دون وجود دعم عسكري أميركي لهم، إلا أنه في نفس الوقت أثار المخاوف التركية خاصةً وأن هذه الأخيرة اعتبرت أن هذا الانسحاب سيترك نظام الأسد دون قيود وهذا سيؤدي بالتالي إلى مخاطر كبيرة على الجميع. فانقرة كانت

تُعوّل على أن يكون هذا الانسحاب هو فقط انسحاب من المناطق الكردية وليس من سوريا
باكملها.

على أي حال يمكن القول أن الملف الكردي هو الملف الرئيسي الأكثر اشكالية والاكثر
إثارة للخلاف بين الجانبين التركي والاميركي، وأن الشكوك التركية بشأن نوايا أميركا في هذا
الملف ليست وليدة اليوم بل تعود إلى فترة قيام اقليم كردستان العراق الذي نشأ بمساعدة ودعم
اميركي، لكن هذه الشكوك وصلت إلى ذروتها مع قيام الثورة السورية وبدء الدعم الاميركي
للأكراد فيها.

نستنتج من كل ما تقدم أن الحلم الكردي بدولة كردية كان ولا يزال قائماً في بال كل كردي،
ولكن وفي ظل الظروف الراهنة فإن هذا الحلم من الصعب جداً تحقيقه، لأنه لا توجد دولة أو
قوى اقليمية او عالمية توافق على قيام دولة كردية، لأن قيام دولة كهذه سينقل العدوى إلى باقي
القوميات الاخرى. وقد تأكّد هذا الرفض الدولي والاقليمي حول هذا الموضوع خلال استفتاء اقليم
كردستان العراق الذي فشل بعد تحالف القوى الاقليمية والدولية ضده.

في الخلاصة يمكن القول أن المسألة الكردية السورية هي مسألة وطنية سورية للسوريين
عموماً وللأكراد خصوصاً وهي قابلة للحل الديمقراطي في إطار ما يشتمله هذا الحل بالضرورة
من حقوق لغوية وثقافية وتعليمية وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة نفسها بنفسها في إطار
اللامركزية وضمن وحدة الجمهورية العربية السورية. وبالطبع يتطلب هذا بالدرجة الأولى تضامن
كافة الأحزاب الكردية في سوريا وتوافقها على صيغة موحدة حول قضيتهم وبالدرجة الثانية
الخروج من عباءة التبعية الاقليمية والدولية لأن ذلك لم ولن يُوصلهم لشيء سوى للخسارة.

اليوم ومع وصول المرشح الديمقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض يبدو أنّ الأكراد رحبوا
بفوزه. ويعود ذلك بالطبع الى سياسة ترامب المتقلبة تجاههم وتساهله ورضوخه لتركيا من جهة،
ولمواقف بايدن المناوئة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان والمشددة على عدم تقديم أي تنازلات
لأنقرة في الملف الكردي من جهة أخرى، ولعلّ السؤال أو التحدي الذي يطرح نفسه هنا هو، هل
سيراهن الأكراد مجدداً على الدعم الاميركي في عهد بايدن؟ وفي حال حصول دعم اميركي
للأكراد في عهده فماذا عن مصير العلاقات التركية الأميركية؟

المراجع والمصادر:

المراجع والمصادر باللغة العربية:

• الكتب

- أحمد، محمود، الحركة الكردية في العراق دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
- أديب، كمال، أزمة في سوريا إنفجار الداخل وعودة الصراع الدولي، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت، ٢٠١٣.
- بدر الدين، صلاح، الحركة القومية الكردية في سوريا رؤية نقدية من الداخل، كاولنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣.
- بشارة، عزمي، سوريا دربالآلام والحرية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣.
- بيشكجي، اسماعيل، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، دار APEC للطباعة والنشر، سابانجا، ١٩٩٨.
- تاج الدين، أحمد، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠١.
- توماس، بوا، تاريخ الأكراد، ترجمة تيسير ميوخان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠١.
- جويده، وديع، الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها، ترجمة مجموعة من المترجمين، الطبعة الأولى، دار آراس للطباعة والنشر، آربيل، نيسان ٢٠٠٣.

- خليل ،آذار،صفحات من ثورة الشعب في روح آفا، الطبعة الأولى، دار الشهيد للطباعة والنشر، روجافا، ٢٠١٧.
- الداقومي، إبراهيم، أكراد تركيا، الطبعة الأولى، دار آراس للطباعة والنشر، أبريل، ٢٠١١.
- رضوان، وليد، العلاقات العربية- التركية، الطبعة الأولى، مكتبة دمبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
- زازا ، نور الدين، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكردي، ترجمة محمد دملي، الطبعة الأولى، منشورات دار آراس، أرييل، ٢٠٠١.
- الزعتر، خالد، إيران الخميني شرطي الغرب، دار الكتب المصرية للوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٧.
- زكي، محمد، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٩١.
- سورا، مشال، سوريا الدولة المتوحشة، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٧.
- صالح، عبد الله، التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، منشورات الصفاق، بيروت، ٢٠٠٦.
- صالح، يوسف، الانفجار السوري: الهوية، الإنتماء، الكرد، الدولة الوطنية والتسوية التاريخية، الطبعة الأولى، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧.
- صباغ، عباس، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

- عدوان، أركان، العلاقات السورية- التركية المحددات والقضايا، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦.
- عيسى، حامد، القضية الكردية في تركيا، الطبعة الأولى، مكتبة دمبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
- فايد، رجائي، شعبان أحمد، أوجلان الزعيم والقضية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩.
- فريق باحثين، مسألة أكراد سورية الواقع التاريخ الأسطورة، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والأبحاث، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣.
- كرامر، هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد التحدي المائل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، تعريب فاضل حكتر، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
- مجموعة مؤلفون، خلفيات الثورة : دراسات سورية، الطبعة الأولى، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣.
- مجموعة مؤلفون، إلى أين يذهب العرب رؤية ٣٠ مفكر في مستعمل الثورات العربية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١٣.
- المرشد، مي، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (ص ٢٠٠٢ - ٢٠١٦)، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.
- مصطفى، فاروق، الكرد السوريون والحراك الديمقراطي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

- نادر، مثنى، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً)، الطبعة الأولى، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣.
- نورالدين، محمد، الكرد السوريون والحراك الديمقراطي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٣.
- هاروتي، سعدي، كردستان والأمبراطورية العثمانية دراسة في تطور سياسة الهيمنة العثمانية في كردستان ١٥١٤ - ١٨٥١ م، الطبعة الأولى، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠٠٨.
- هيكل، محمود، الحل والحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٨.
- **جرائد ومجلات:**
- شرفاني، برهان، الكرد واستقلال سوريا ١٩٣٩ - ١٩٤٦م، مجلة الحوار، العدد ٧٠، ٢٠٠٧.
- مرعي، فرست، الصفويون والكرد إنتهاكات الماضي ومخاوف المستقبل، مجلة البيان، العدد ٣١١، ٣/٧/٢٠٠٣.
- **مقالات:**
- روغانتشوف، إيليا، مشروع داعش على وشك الإنهيار، الديار، العدد ١٠٢٠٦، بيروت، ٢٠١٧/٥/٢٩.
- عبد الخالق، عاصم، أميركا والأكراد تراجيديا الخائن والمغدور، مقال، دار الخليج، 2029/١٠/١٤.

• تقارير:

- لا كاتب، انكار الوجود وقمع الحقوق السياسي للأكراد، تقرير لهيومن راتس ووتش، تشرين الثاني ٢٠٠٩، www.hrw.org
- لا كاتب، حزب الإتحاد الديمقراطي والنظام السوري شراكة ام صراع، جسور للدراسات، تقرير تحليلي، شباط ٢٠٠٨.
- لا كاتب، الصعود الهش لحزب الإتحاد الديمقراطي PYD، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٥١، ٨ أيار ٢٠١٤.
- لا كاتب، تحت الحكم الكردي الإنتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الإتحاد الديمقراطي في سوريا، تقرير لهيومنرايتس ووتش، حزيران ٢٠١٤.
- الحلو، خير الله، عفرين بعد السيطرة التركية تحولاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، تقرير، مشروع بحثي (ورقة بحثية)، تموز ٢٠١٩.
- عنان، عماد، لماذا تصر الولايات المتحدة على دعم أكراد سوريا والعراق، تقرير، ٢٠١٧/٤/٢٠ <https://www.noonpost.com/content/1764?amp>

• رسائل ماجستير:

- حيدر، عادل، الأزمة السورية وتداعياتها السياسية على لبنان، رسالة أعدت لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٧-٢٠١٨.

- خيرة، وفي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

- الزين، حسن، العلاقات الأميركية - التركية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز ٢٠١٦، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية، بيروت ٢٠١٨_٢٠١٩.

- فتحي، سهام، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ٢٠١٢-٢٠١٣ رسالة مقدمة استكمالاً لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٥.

- القدرة، محمد، العلاقات السورية التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧-٢٠١٢، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣.

- مرجي، حسين، العامل الكردي في الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٨، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٨.

• دراسات:

- باكير، علي، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآتية والإنعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١١.

- جواد، سعيد، الأقلية الكردية في سوريا، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد، ١٩٨٨.
- الحاج، سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات الإستشارات، سوريا- حلب، ٢٠١٦.
- حموم، فريدة، التدخل العسكري التركي في سوريا، اللجوء إلى القوة العسكرية في العلاقات الدولية مجلة اتجاهات سياسية، العدد الثالث، برلين، آذار ٢٠١٨.
- الحياي، أزهار، المتغير في الخلاف التركي الكردي بعد عام ٢٠٠٣ (تركيا وحزب العمال الكردستاني)، مجلة جامعة الأبنار للعلوم الإنسانية، العدد الثالث، ٢٠١٠.
- دياب، طارق، عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٦.
- سعيد، عبد الرحيم، القوى والفصائل الكردية في سوريا، جسور للدراسات، تركيا، ٢٠١٦.
- شلش، لندا، حزب العمال الكردستاني وتأثيره على العلاقات التركية- السورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، ٢٠١٩.
- عقلان، خالد، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات، ١٨ مايو ٢٠١٧.
- علي، آراد، الحزام العربي في الجزيرة السورية أكبر تغيير ديمغرافي في الشرق الأوسط، مركز رووداو للدراسات، أربيل، ٢٠١٥.
- قبلان، مروان، المسألة السورية وإستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معدلات القوة والصراع على سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس ٢٠١٠.

- قدورة، عماد، التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.
- القهوجي، همام، عملية غصن الزيتون على عفرين أبعادها والمواقف الدولية تجاهها والسناريوهات المتوقعة، مركز طوران للدراسة والابحاث الإستراتيجية، ٢٠١٧.
- لا كاتب، الانسحاب الأميركي من سوريا الأسباب والسياسات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٨.
- محفوظ، عقيل، العلاقات السورية- التركية التحولات والرهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١.
- محفوظ، عقيل، تركيا والأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس ٢٠١٢.
- محمد، هيفاء، الموقف التركي من الثورة السورية، الطبعة الأولى، مجلة دراسات سياسية، العراق، ٢٠١٣.
- الهميص، محمد، دولة تحت التشكيل حوار النقي وإثبات الوجود، مجلة كلية التربية، العدد ١٤، أيلول ٢٠٠٣.
- وحدة الرصد والتحليل، عملية نبع السلاح بين القوة والدبلوماسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2019

• مواقع إخبارية وإلكترونية:

- <https://www.xeber24.org/archives/257242>
- <https://hawarnews.com/ar/mobile/?page=haber&ID=337803> .
- <https://www.alriyadh.com/1696156>.
- www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?ID=3271
- <https://www.m.ahewar.org/s.asp/aid=353278r=0>
- <https://jjsrtv.com>
- <https://google.com/amp/s/Arabic.rt.com/world/996996>
- <https://carnegie-mec/2012/10/16/ar-pub-4970>
- <https://www.google.com/amp/s/www.bbc.com/arabic/middleeast-41356481.ampE>
- <https://m.aawsat.com/home/article/20octobre2019>
- <https://www.aljazeera.net/neys/reportsandinterview/2018/2/8>
- <https://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=3546901&r=0>
- https://youtube_be/Jm600wa1HSQ
- https://carnegie_mec.org/syriancrisi/?fa=48504
- <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion/2005/11/28>
- <https://www.enabbaladi.net/archives/173154/amp#refereer=https://www.google.com>
- <https://m.awsat.com/home/article/2054301>
- https://www.theatlants.com/magazine/archives/2016/04/the_obama_doctrine/471525
- https://www.orient-news.net/ar/news_show/89665

- <https://daraj.com/23063>
- www.shorowknews.com
- bbc.com
- <https://aljazeera.net/amp/opinions/2016/8/10/>
- <https://www.noonpost.com/content/17640?amp>
- <https://futreuae.com/clone-AE-mainpage/ITEM/2814>
- <https://www.alhura.com/turkey/2020/1/16>
- الولايات المتحدة - تغادر - سوريا - وتضحي - بحلفائها - الأكراد - من -
المستفيد <https://amp.dw.com/ar//a-46820549>
- / وثيقة - فرنسية - من - المطالب - الكردية - في سوريا <https://ara.yeqiti-media.org/>
- أكراد إيران - عقود - القمع - والنضال <https://www.skynewsarabia.com/world/764344>
- الأسباب الخفية - للصراع - في سوريا <https://addyar.com/article/1219727>
- العلاقات - الاميركية - التركية - سجل - من <https://natourcenters.com/>

- Clawson, PATRICK, **Syrian kurds as a US ally cooperation & complications**, the, washington, institute for near east policy, 2 novembre 2016
- **Master's Thesis:**
 - mokhabir, Kamar, **le printemps kurde: vers des état-unis du Kurdistan?** Mémoire de recherche de master ,université Grenoble Alpes , Sciences PO Grenoble , 2015–2016
 - Karakus, Suna, **L'analyse du problème kurde en turquie: le rôle du pkk dans la reconnaissance de la question kurde**, Mémoire présenté comme exigence partielle à la maîtrise en science politique, université de Québec a Montréal, février 2010
 - karim, Juhana, **qui suis je, kurde ou français(e)? étude sur les identités personnelles chez les jeunes Kurdes en France (1989–2003)** ,Mémoire de master ,institut de littérature , civilisation et langue européennes ,faculté des sciences humaines, université d'Oslo ,2016

الفهرس

I.	إهداء	
II.	شكر	
1.	المقدمة	
4.	الفصل الأول : الأكراد لمحة تاريخية	
5.	مقدمة	
7.	المبحث الأول : الأكراد إبان الحكم العثماني والانتداب الفرنسي	
7.	الفقرة الأولى : الأكراد إبان الحكم العثماني	
12.	الفقرة الثانية : الأكراد إبان الإنتداب الفرنسي	
18.	المبحث الثاني : الأكراد بعد استقلال سوريا	
18.	الفقرة الأولى : الأكراد قبل عهد الرئيس حافظ الأسد	
23.	الفقرة الثانية : الأكراد بعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى سدة الحكم	
28	المبحث الثالث : الأكراد في دول الجوار	
28.	الفقرة الأولى : أكراد إيران	
31.	الفقرة الثانية : أكراد العراق	
35.	الفقرة الثالثة : أكراد تركيا	
38.	الفصل الثاني : الأكراد خلال الأزمة السورية	
39.	مقدمة :	
41.	المبحث الأول : بداية الأزمة السورية وأسبابها	
41.	الفقرة الأولى : بداية الأزمة والأطراف الفاعلة فيها	

49	الفقرة الثانية : أسباب الأزمة
53	المبحث الثاني : الأكراد خلال الأزمة
54	الفقرة الأولى : حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD)
58	الفقرة الثانية : المجلس الوطني الكردي
64	الفصل الثالث : العلاقات الاميركية – التركية
65	المقدمة :
67	المبحث الأول : السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد قبل وخلال الأزمة
67	الفقرة الأولى : السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد قبل الأزمة
72	الفقرة الثانية : السياسة الخارجية التركية تجاه الأكراد خلال الأزمة
78	المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأميركية تجاه الأكراد قبل وخلال الأزمة
78	الفقرة الأولى : السياسة الخارجية الأميركية تجاه الأكراد قبل الأزمة
86	الفقرة الثانية : السياسة الخارجية الأميركية تجاه الأكراد خلال الأزمة
95	الخاتمة
99	المصادر والمراجع
111	الفهرس